جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة خارجية

واقع و أفاق سياسة التصدير في الجزائر
دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم

- بورياح كنزة مخفي أمين
- بطيوي محمد الأمين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بودراف الجيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرف و مقرر	مخفي أمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	ودان بو عبد الله	أستاذ محاضرة أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2020/2019

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

تـشكـــــــــر ا ت

قال الله تعالى: "وَلَئن شَكَرتُم لَأَزيدَنَكُم"
نسأل الله العصمة من الزلل، والتوفيق في القول و العمل،
نستغفر الله ونتوب إليه في السر والعلن،
و الصلاة و السلام على رسول الله ومن اتبع هداه،
نحمد الله كثيرا على نعمته ونشكره على عونه لإنجاز هذا العمل
وألهمنا القوة والصبر والعزيمة لإتمام دراستنا وجعلنا من عباده الذاكرين الشاكرين
نتقدم بقلب شاكر إلى كل الذين أناروا طريق العلم أمامنا وجعلوا منه سبيلا لتحدي الصعاب ورؤية الأمل ،إلى كل الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم من الأحرف الأولى إلى غاية الجامعة ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل **"مخفي أمين"**
الذي يعود له الفضل في الإشراف على هذا البحث من بدايته إلى نهايته،
كما نشكره على جميع التوجيهات والملاحظات التي قدمها لنا فكانت خير دليل وخير موجه كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم مناقشة وتقويم هذا العمل، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الإهـــــــــــــداء ....

الحمد لله وكفى والصلاة و السلام على النبي المصطفى وعلى أهله ومن وفى وبعد:

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها:

أمي الحبيبة

إلى الذي منحني الدنيا وما فيها:

أبي الحبيب

إلى من كانا قدوتي في الحياة كلها:

زوجي العزيز

إلى الكتكوت: أدم

إلى كل من أسقاني المعرفة من ينابيعها:

أساتذتي الكرام

إلى التي جعلت النجاح غايتها:

زميلي في البحث

إلى من قضيت معهم الجامعة بسنواتها:

زميلاتي دون استثناء

إلى كل من ساهم في هذا البحث ولو بكلمة طيبة قالها

أهدي ثمرة جهدي إلى طلاب المعرفة و الساهرين عليها.

بورياح كنزة

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الإهـــــــــــــداء ....

الحمد لله وكفى والصلاة و السلام على النبي المصطفى وعلى أهله ومن وفى وبعد:
إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها:
أمي الحبيبة
إلى الذي منحني الدنيا وما فيها:
أبي الحبيب
إلى الكتكوت: نرجس
إلى كل من أسقاني المعرفة من ينابيعها:
أساتذتي الكرام
إلى التي جعلت النجاح غايتها:
زميلي في البحث
إلى من قضيت معهم الجامعة بسنواتها:
زميلاتي دون استثناء
إلى كل من ساهم في هذا البحث ولو بكلمة طيبة قالها
أهدي ثمرة جهدي إلى طلاب المعرفة و الساهرين عليها.

بطيوي محمد الأمين

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الفهرس:

الشكر و التقدير	
إهداء	
الفهرس	
مقدمة	01
الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية والمفاهيم المتعلقة بها	
مقدمة الفصل	03
المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية	04
المطلب الأول :مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها .	04
المطلب الثاني : سياسات التجارة الخارجية	06
المطلب الثالث : نظريات التجارة الخارجية.	07
المطلب الرابع :واقع التجارة الخارجية في الجزائر والإخطار الناجمة عنها	18
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : الإطار النظري للصادرات والتصدير	
مقدمة الفصل	26
المبحث الأول :الصادرات مفاهيم واستراتجيات	27
المطلب الأول :مفهوم التصدير أهمية وطرقه	27
المطلب الثاني :أنواع ومؤشرات الصادرات	32
المطلب الثالث :أولويات لإنجاح التصدير.	36
المطلب الرابع :المساعدة والدعم في التصدير	37
المبحث الثاني : إسترتيجيات التصدير	46
المطلب الأول :إستراتجية التصدير والظروف المحيط به .	46
المطلب الثاني : إستراتجية التنمية والتصدير الدول النائمة	49
المطلب الثالث : إدارة أخطار التصدير	55
المطلب الرابع : المشاكل والصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير.	57
خلاصة الفصل.	66
الفصل الثالث :الجمارك	
مقدمة الفصل	68
المبحث الأول :الجمارك	69
المطلب الأول : الإطار العام للسياسة الجمركية	69

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المطلب الثاني :تصنيف الأنظمة الجمركية الاقتصادية	**72**
المطلب الثالث :الإطار العام لإدارة الجمارك الجزائرية	**81**
المبحث الثاني :القيود الجمركية والقيمة لدى الجمارك	**85**
المطلب الأول :السياسة التعريفية .	**85**
المطلب الثاني :الحقوق و الإتاوات و الرسوم الجمركية .	**89**
خلاصة الفصل .	**97**
خاتمة	**99**
قائمة المصادر و المراجع	

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

مقدمة:

للتجارة الخارجية دور هام في اقتصاديات جميع الدول لأنها توفر للاقتصاد ما يحتاجه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستراد، و في الوقت نفسه تمكنه من التخلص مما لديه من فائض من سلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

وهذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا بوضعها محرك للنمو الاقتصادي، من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها و الابتعاد عن الاح.... في التصدير و الانتقال من قطاع تصدير تقليدي إلى قطاع تصدير غير تقليدي يرتكز على التصنيع من أجل التصدير.

وقد انتهجت الجزائر سياستها الهادفة إلى ترقية الصادرات و بعثت التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال العديد من الأجهزة و التدبير بما في ذلك الجهاز الجمركي، الذي يعد الركيزة الأساسية لحماية و تطوير الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الراهنة.

طرح الإشكالية:

و لتوضيح و التعمق أكثر في موضوع دراستنا تم صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما واقع التصدير في الجزائر؟ و ما هي السياسات المتبعة؟ و ما هو دور الجمارك في تسهيل عملية التصدير؟

أسئلة فرعية:

و من أجل تبسيط الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور الجمارك في التجارة الخارجية؟
- هل تساهم عصرنة الجمارك في ترقية التجارة الخارجية؟
- ما المقصود بالتجارة الخارجية؟ و ما هي السياسات المنتهجة؟
- ما هي المشاكل و العراقيل التي يعاني منها قطاع التصدير في الجزائر؟
- ما هي الحلول الممكنة لترقية و تشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

فرضيات البحث:

على ضوء الإشكالية السابقة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات البحث في الكل التالي:

- ✓ إن تحرير التجارة الخارجية يؤثر على القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني؛
- ✓ التجارة الخارجية هي الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها؛
- ✓ تعد إدارة الجمارك أداة لتحريك الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تؤدي الجمارك دور كبير في ترقية التجارة الخارجية في ظل التغيرات العالمية و اشتداد المنافسة

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية و الزمانية كما يلي:

- الحدود المكانية: تمتد الدراسة على مستوى المديرية العامة للجمارك بمستغانم.
- الحدود الزمنية: و إمتدت فترة الدراسة من 2020/05/04 إلى غاية 2020/08/30.

منهج الدراسة:

اعتمدت في دارسة الموضوع على المنهج الوصفي باستعراض الأساسي الفكري الذي تنطلق منه النظريات التجارة الخارجية، و أما الجانب التحليلي فانصب حول التصدير من أهمية و طرقه و الاستراتجيات المتبعة والظروف المحيطة به.

و كذلك الإصلاحات الجمركية و أهم التسهيلات التي منحتها هذه الأخيرة على التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية و كيفية مساهمتها في تسهيل عملية التصدير في الجزائر و إبراز دور الجمارك في الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

قمنا بختيار هذا الموضوع للدور العام الذي تلعبه مصلحة الجمارك في تطوير التجارة الخارجية و تسهيل المعاملات التجارية بين الدول بما في ذلك عملية التصدير و كذلك ضرورة إجراء إصلاحات على هذا القطاع نظرا لمكانته في الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تخفيف مجموعة من الأهداف منها:

- محاولة إبراز نظريات التجارة الخارجية و أهم سياساتها.
- معرفة كل ما يدور حول التصدير من استراتجيات و أخطار و معرفة المشاكل و الصعوبات التي يعاني منها قطاع التصدير في الجزائر.

تقسيم هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسم البحث غلى ثلاث فصول، تطرقنا في الفصل الأول غلى الإطار النظري للتجارة الخارجية و المفاهيم المتعلقة بها.

الفصل الثاني تطرقنا غلى الصادرات و مفاهيم و استراتجيات، أما الفصل الثالث و الأخير تطرقنا إلى الإصلاحات الجمركية و التسهيلات الاقتصادية المقدمة من طرف الجمارك.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الفصل الأول :
الإطار النظري للتجارة الخارجية والمفاهيم المتعلقة به

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

مقدمة الفصل :

إن عدم قدرة الدولة عن العيش بمعزل عن غيرها من الدول، وذلك نظرا للحاجات المتزايدة التي تبحث عن إشباعها. وكذلك لنظرا للتطور التكنولوجي الذي جعل العالم شبه قرية صغيرة وأصبح التوسع في العلاقات لا يشمل فقط التوسع في التبادل الفكري وحسب بل تعدي الجانب السلمي و الخدماتي وهذا ما هو معروف بالتجارة الخارجية والهدف الأسمى من إقامة هذا التبادل هو محاولة زيارة الدخل الوطني وذلك من أجل رفع مستويات المعشية وتحقيق النمو الاقتصادي حيث تؤكد للدول النامية ضرورة التوجه نحو الخارج نتيجة ارتفاع نسبة تمويل الأنشطة الإنتاجية والتسويقية .

حيث أصبح التصدير يلعب دورا مهما لأي دولة مواكبة هذه المستجدات فكلما زادت صادرات هذه الدول على حساب واردتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو عندها ،وكذلك التنوع في مصدر الدخل وتطوير الاقتصاد الوطني

ومن هذا المنطلق نلاحظ العلاقة الموجودة بين المفاهيم وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية :

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

أولا : مفهوم التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من أهم صور العلاقات الاقتصادية الدولية وهي القلب النابض للنشاط الاقتصادي في حد ذاته، وهذا بالنسبة لمعظم دول العالم سواء المقدمة منها أو المتخلفة، وهناك عدة تعريف للتجارة الخارجية منها هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدول والعالم الخارجي .

هي الصادرات والواردات المنظورة ،والغير متطورة المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال رؤوس الأموال ،وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة.

هي عبارة عن احد الفروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ،ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المتخلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المتخلفة.

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات، الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فهي ترتبط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وكذا لتساهم في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولية.

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق التوسيع قائمة الاختيارات فيها يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولية على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها على الاستيراد، وانعكاسات ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ومالها من أثار على ميزان التجاري كان هناك علاقات وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية. كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والاتجاه الطبيعي ،وهو أن يرفع مستوى الدخل القومي ،وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الاقتصادية لتستهدف ضمن ما تستهدفه زيادة إنتاج السلع وإذ تحقق هذا الهدف ،عندئذ قدرة الدولة على تصدير الخارجي، والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا وألمانيا والبيان مثلا ليشير بوضوح إلى أن نمو زيادة الدخل القومي تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول ،أما أثار التجارة الدولية على اقتصاديا تعد الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضي ،وذلك أن الدول النامية منخفضا فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك، ومستوى الصحة العامة والتعليم ،وتنخفض الإنتاجية وثقل الاستثمارات فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذات ورداءة الفه من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة من محيطها ،فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحديد تنمية حقيقة، ويمكن للتجارة الدولية

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

إن تعيد دور للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند لتشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دور في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلي زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلي زيادة التكوين الرأس مالي، والنصوص بالتنمية الاقتصادية .

ويتضح مما سبق مدى أهمية التجارة الخارجية لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، تلك التي تحتمل عليها من الخارج بتكلفة أقل شيئا من تكلفة إنتاجها محليا، ولذا فان التجارة الخارجية تتبع الدول العالم إمكانية الحصول على المزايد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم .

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلي الحصول على سلع خدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلي :

1- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قولها الاقتصادية أن تقوم بالإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها، محليا ليسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا؛

2- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث لتستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة لسبا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستردادها من الخارج .

وبناء على ما سبق يكون من الأفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من الدول العالم، ثم تقوم بمبادلاتها بالسلع الأخرى في عالمنا العاصر دولة واحدة مكتفية ذاتيا من السلع والخدمات .

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلي أخرى حسب مستوى تقديمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبير الحجم ذات بلا إمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا لسبب اتساع مساحتها جغرافيا ووفرة العديدة من عناصر الإنتاج لديها، من ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج، ولكن يمكن رفع مستوى رفاهية أفرادها من اعتمادها .

خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا وعلى عكس من ذلك تزداد أهمية،التجارة الخارجية في الدول صغير الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقبل عرض عناصر الإنتاج فيها، فهي تختص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من سلع الخدمات التي تحتاجها ،كما تختلف أهمية ،التجارة الخارجية نفس الدولة من فترة زمنية إلي أخرى حسب السياسة التجارية التي تطابقها الدول تجاه العالم الخارجي فإذا كانت الدولة تطبيق سياسة الحماية فان ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.[1]

1 جمال محمد خالد، أساسيات الاقتصاد، الدولي، الرمال للنشر والتوزيع، 2014 ص 217.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المطلب الثاني :سياسة التجارة الخارجية

أولا :سياسة الحرية التجارية : تطبيق هذه السياسة يعني قيام التخصص وتقسيم العمل الدولي للمستهلك،كما أن الإخلال بمبدأ التخصص يؤدي إلى الابتعاد عن النمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية أهم الحجج التي يقدمها المدافعون عن هذه السياسة يمكن اختصارها في ما يلي :

1. تضعف السياسة الاحتكارية في الأسواق الدولية ،وتقوى من المنافسة؛
2. تتبنى الواردات من الحصول على أفضل التقنيات وبأقل التكاليف.؛
3. تستطيع البلدان المتخلفة أن تستفيد من التحوير، ذلك أنه يتبع لها فرصة تصحيح الاختلافات الهيكلية الداخلية، وتخصيص الموارد الاقتصادية؛
4. يرى المدافعون أن تحرير التجارة يمكن أن يؤدي إلي مساعدات مالية أو تنازلات للتخفيف من عبء المديونية بالبلدان المتخلفة سيكون هناك نوع من الاطمئنان في ظل الحرية التجارية.

ثانيا: سياسة الحماية التجارية[1].

تعتني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها لتأثير اتجاه المبادلات الدولية أو حجمها وربما الطريقة التي تستوي بها المبادلات، ولم لا على هذه العناصر مجتمعة ،وعلينا لتذكر بعض حجج المدافعين عن هذه السياسة

1. **حجة الإنتاج والعمالة** :يرى أنصار الحماية المدنية أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلي تقييم المستوردات، ومن ثم التشجيع الاستهلاك المحلي ومنه توسيع في أنشطة الإنتاج المحلي؛
2. حجة العمل والترخيص والمنافسة الأجنبية ،ويقول أنصار الحماية أن التعريفة الجمركية الحماية ضرورية تعوضها المفروقات بين مستويات الأجور في الداخل والخارج؛
3. حجة الصناعات الوطنية الناشئة ولحمايتها لا بد من إتباع هذه السياسة؛
4. حجة اسم الاستراتجيات التجارية لسبب سيادة المنافسة الغير كاملة الراجعة ما يعرف إلي ما يعرف بتجارة الاتجاهين التنويع أي بدأ التركيز حديثا على دور التنويع الإنتاجي وفرات الحجم الاقتصادي تزايد العلة وتناقص النفقات؛
5. حجة الآثار التوزيعية للتجارة الدولية ،فمثلا إذا كان عنصر الإنتاج الناذر هو العمل فأن احد الوسائل الحماية الأجور هو تقيد الواردات عن طريق سياسة الحماية؛
6. حجة معالجة عجز الميزان التجاري بمعنى أن هذه السياسة الحماية لها أثار جانبية تتمثل في تحسين الميزان التجاري؛
7. حجة تحسين شروط التبادل، بمعنى يمكن الحصول على واردات بأسعار أقل مما كنا ندفعه قبل تطبيق السياسة الحماية؛
8. حجة الإيرادات الحكومية، من خلال فرض ضرائب استرداد والتصدير ؛

1 مذكرة بعنوان دورة الشركة لضمان الصادرات في ترقية التجارة الخارجية _2008-2017.ص9-10. gagex

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

9. هناك حجج غير اقتصادية يمكن أن يمكن أن لتشمل دعم الأمن القومي الحفاظ على شخصية القومية وحماية المصالح القومية.[1]

المطلب الثالث : النظريات التجارة الخارجية .

أولا : النظرية التقليدية في التجارة الخارجية

1 المنطلقات الفكرية للمدرسة التقليدية:

تعتبر المدرسة التقليدية من أهم المدارس الفكرية التي خصص جانبا مهما من تحليلها إلي التبادل الدولي، حيث يمكن أن نميز بين جيلين من كتاب المدرسة التقليدية في التجارة الدولية هذا التميز لا يمنع من وجدود سمات مشتركة في المدرسة التقليدية .

الجيل الأول[2]: يمثل هذا الجيل الرواد الذين فسروا التبادل الدولي من خلال النظرية التقليدية في التجارة الدولية والذين كانت انطلاقتهم من بريطانيا العظمى في ذلك الوقت وهم : أدم سميث، دفيد ريكاردو، توزير، وجون ستيوارت ميل، ولقد سادت أفكار هؤلاء الكتاب منذ الربع الأخيلا من قرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين ،وتدرجت أفكارهم من نظرية النفقات المطلقة الي نظرية النفقات النسبية، ثم إلي أثر الطلب المتبادل الدولي .

وبصفة عامة يمكن القول بوجود أفكار مشتركة ،تجميع بين كتاب الجيل الأول من الاقتصادين في تبني نظرية العمل في القيمة عند تحليلهم الاقتصادي لشكل وشروط التبادل التجاري .

الجيل الثاني[3]، من بين أهم كتاب الجيل الثاني للمدرسة في التجارة الخارجية ،نجد كلا من :ايدجورت، هابرلا، ليونتيف، ليرنر .

مارشال، وميد، وامتد هذا الفكر الي التجارة الدولية ممثلا في جانبين أساسين هما :

- نظرية نفقة الفرص البديلة The theory of opportunity كبديل لنظرية العمل في القيمة، التي يعتمد عليها الجيل الأول من المدرسة التقليدية في التجارة الدولية .
- إدخال منحنيات من المدرسة السواء الاجتماعية Social indifference curves كأداة التحلية في تحديد التوازن الدولي .

يطلق الاقتصاديون على فكر كتاب الجيل الثاني للمدرسة التقليدية، اسم النظرية التقليدية الحديثة New classical theory أو المدرسة الحديثة في التجارة الدولية. ويمكن القول بصفة عامة أن هذه النظرية تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية على النحو الذي صاغه رواد الجيل الأول للمدرسة التقليدية في التجارة الدولية رغم حفاظها على الجوهر الأساسي لهذه النظرية، والنتائج المترتبة على الأخذ بها فهي تقبل المنطق الأساسي لرواد الجيل الأول فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي القائم على قانون ومبدأ النفقات النسبية، إلا أنه في الوقت

1 شلالي رشيد لتسير، المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائري مذكرة مقدمة ضمني نيل شهادة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والنشر – الجامعية – الجزائر .

2 محمد يونسي، اقتصاديات، دولية، جامعة الإسكندرية، طبعة، 1999 ص 29.

3 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 20.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

ذاته فقد تم تحريرها من القيود التي فرضها عليهم نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد قيم السلع ولقد استندت النظرية التقليدية على الفروض التالية[1]

الفرض الأول : أن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال البلد الموحد، وهذا يعني وجود حواجز إدارية أو تنظيمية أمام انتقال عناصر الإنتاج والمقصود بالحواجز الإدارية تلك القيود التي تقع على الانتقال بين الوحدات الإدارية المختلفة، أمام الحواجز التنظيمية، فالمقصود بها القيود التي تفرضها النقابات المهنية والحرفية ويجب التفرقة في هذا المجال بين قابلية عناصر الإنتاج لانتقال وقدرة هذه العناصر على الانتقال فبعض العناصر غير قابل للانتقال كرأس المال الثابت في المدى القصير.

الفرض الثاني: إن عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين البلدان المختلفة، الحديث هنا منصب بالطبع على عناصر الإنتاج القابلة للانتقال، والأسباب التي تحول دون انتقال هذه العناصر متعددة فبعضها اجتماعي، ثقافي، وإداري، والبعض الأخر له طبيعة سياسية.

فالعامل قد يجد من الصعب عليه أن يتكيف مع الظروف الاجتماعية، بما فيها عادات وتقاليد في بلد غير بلده أو يجد أن حاجز اللغة والثقافة لا يمكن اختراقه، وقد يعرف عن الانتقال رغم وجود الدافع الاقتصادي[2]

الفرض الثالث: أن قيمة مبادلة أي سلعة تتخذ كلية بكمية العمل المتضمنة فيها هذه النظرية بنظرية العمل في القيمة، وهي دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الاقتصادي. وليس يعني ذلك أن تحدد للسلعة قيمة أو ثمن مساوي لكمية العمل المبذول في إنتاجها، وإنما يعني كما يقرر ريكاردو أن نسبة المبادلة بين سلعتين تساوي نسبة ما يبدل في إنتاجها من العمل .

الفرض الرابع: أن آلية الموائمة عن طريق العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات ،فإذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى، فان الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات، مما يؤدي هذا إلي زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور ،فتنقص الصادرات وتزيد الوردات حتى يتحقق التوازن.

الفرض الخامس: أن كمية الموارد المتاحة معطاة ولا تتأثر بالتبادل ،فكمية العمل المتاحة تتوفر على حجم السكان، ومعدل نموهم وتركيبهم العمري ولا تأثر للتبادل الدولي على هذه المتغيرات فهي معطاة .

الفرض السادس: أن هناك تشغيل كامل للموارد، وبالتالي ينحصر أثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد .

الفرض السابع: أن هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل، والهدف من هذا الفرض هو تسهيل التحليل.

2- نظرية النفقات النسبية :

1 مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، 52

2 مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، 54

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

يرجع الفضل في أول محاولة لتفسير التجارة الدولية تفسيرا علميا إلى أدم سميث، الذي أثار في كتابة ثروة الأمم بمزيا تقسيم العمل والتخصيص، سواء في نطاق المشروع الخاص أو في المحيط الدولي ،وفي هذا الاتجاه يتبنى أدم سميث مقولته بأن تقسين العمل الدولي يجبر دولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكينها الظروف الطبيعة من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ،ثم تبادل ما يفيض عن حاجيتها من السلع إلي الدول الأخرى .

ويمكن تلمس ذلك من خلال تفسيره لقيام التبادل الدولي.

لكن يبقى السؤال المهم الذي يمكن أن يثار بصدد نظرية النفقات المطلقة لدى أدم سميث، هو هل أن التجارة الدولية لا يمكن أن تقوم في حالة وجود ليس لديها القدرة على إنتاج سلع معينة، بنفقات دون نفقات إنتاجها من الدول الأخرى كما هو عليه الحال في الدول النامية [1]

الواقع أن تحليل أدم سميث لم يجب على هذه التساؤلات ،ولقد تعين الانتظار أكثر من أربعين سنة حتى أتى ريكاردو ليجيب عنها في نظريته عن التجارة الدولية ،والتي عرفت بنظرية الميزة النسبية ،وتتلخص هذه النظرية في أنه إذا سادت حرية التجارة ،فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى ،وتستورد السلع التي ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا، أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا على اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول [2]

ويثبت ريكاردو أن التبادل الدولي يتم من خلال اختلاف النفقات النسبية وليس اختلاف النفقات المطلقة[3]

فريكاردو يحسب نفقة أي سلعة بكمية ما يلزم إنتاجها من عناصر الإنتاج وهو يعتبر أن العمل هو وحدة قياس النفقة، ولذلك فنفقة أي سلعة عند ريكاردو إنما يعبر عنها بكمية العمل اللازم لأنتجاها ،أي عدد وحدات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة .

فالنفقة المطلقة هي عبارة عن عدد من وحدات العمل اللازمة لإنتاج السلعة، إما النفقة فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى، أي عبارة عن مقارنة نفقيتين مطلقتين أحداهما بالأخرى ،فالنفقة المقارنة هي علاقة أو نسبية بين النفقات المطلقة لسلعتين ،شرط أن تكون هاتان السلعتين في بلد واحد.

بعد هذا يقر ريكاردو أنه يكفي في التبادل الداخلي الذي يتم في داخل كل دولة أن يكون هناك اختلافا بين النفقات المطلقة، حتى يتم التبادل الدولي فلا عبرة باختلاف النفقات المطلقة، وإنما العبرة بالاختلاف النفقات المقارنة

3- نظرية القيم الدولية :

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848، كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو، وبصفة خاصة "نسبة التبادل الدولي" الذي بمقتضاها يتم التبادل السلعي دوليا، وفي أريه أن هذه النسبة ستقع

1 حسام على داود، أيمن خفير، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص 38.

2 Gerard MARCY Economie Internationale Ed Thémis Paris1972 p37.

3 حسام على داود، أيمن خفير، مرجع سبق ذكره، ص 40

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، بمغنى أخر فستقع بين نسبتي التبادل الداخلتين، وتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أو ما اسما بالطلب المتبادل للدولتين .

إلا أن الفريد مارشال قد تناول تحليل ميل بطريقة بيانه مستخدما ما يعرف بمنحنيات الطلب المتابدلة، أو منحيات مارشال، ثم أكمل فرانسيس ادوجورت العمل الذي بدأه مارشال، والجدير بالذكر أنه كان ميل قد أبقى تحليله على أساس نظرية العمل في تحديد القيمة، فان تحليل مارشال وأدجورت لم يستخدم هذه النظرية، ولكن استخدام مفهوم "البالات الممثلة" للسلع حيث تتكون البالة من المنتجات يمكن الحصول عليها باستخدام من مختلف أنواع العمل وأس المال الثابت.[1]

فهذه النظرية تقول أن معدل التوازن للتبادل يتحدد نتيجة التقاء الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين محل البحث ،أي نتيجة لالتقاء طلب كل طرف السلعة التي ينتجها الطرف الأخر بعرض هذا الأخير لتلك السلعة، جاءت هذه الفكرة من "ميل" بعد أن أورد أن قانون القيم الدولية ما هو إلا امتداد للقانون العام للقيمة أي لقانون العرض والطلب، ونستطيع أن نؤكد زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد،وبين معدل التبادل الدولي كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي[2]

4- نظرية وفرة وندرة عوامل الإنتاج

4-1 طرح هيكشر – أولين

قدمت هذه النظرية من خلال الاقتصادي هيكشر في سنة 1935 ،وقد بني أولين نظرية من خلال أفكار مواطنة الاقتصادي السويدي ايلي هيكشير الذي أكد على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج كشرط أساسي لقيام التجارة الدولية ،ولقد ظهرت أفكار هيكشر في مقال بالغة السويدية * نشر سنة 1919، ولقد طور أولين قيام التجارة الدولية إلي عامين أساسين.[3]

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول المختلفة،
- اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج غي الدول إنتاج السلع المختلفة.

ونشير هنا أن هيكشر – أولين والمحدثون يرفضون الفريضة التقلدية أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها ،وهم يضيقون إلي القيم السابقة مجموعة من الفروض هي: [4]

- أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، فدوال الإنتاج لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد، قد تكون كذلك بين البلدان المختلفة وقد لا تكون
- أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج؛
- أذواق المستهلكين معطاة، بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق، وأن الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لأخر ؛

1 محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 29.
2 عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية نمصر، 2005، ص 112.
3 كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2020، ص 47.
4 كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 48

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

- أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلدان المختلفة والمقصود هو ثبات توزيع الدخل أي ثبات التوزيع الشخصي.

إن التفسير الذي جاء به هيكشر – أولين للميزة النسبية وبالتالي قيام التجارة الدولية بعد كل هذه الفروض، هو اختلاف الوفيرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة ،فهناك بلاد يتوفر فيها عنصر العمل بالنسبية، للعناصر الأخرى – كالأرض ورأس المال- وبدرجة أكبر من توفره في بلاد الأخرى، ومن ثم بلاد يتوفر فيها عنصر الأرض بالنسبة لعوامل الإنتاج بشدة، فالأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر اختلافا مماثلا، فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجارات، ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا، ووفرة العمل يعني انخفاض الأجور .... وهكذا [1]

هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج عبر الدول، والتنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مورادها الوفيرة نسبيا، في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم موارد نادرة نسبيا، ولكن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وما سيتبعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليس شرطا كافيا لوجود اختلافات في الأسعار النسبية للسلع، التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية، إذ يضيف هيكشر شرطا أخر لقيام التجارة الدولية إضافة إلي التفاوت النسبي في أثمان عوامل الإنتاج في الدول الأطراف لعمليات المبادلة هو : اختلاف النسب التي تتركب بها عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية من سلعة إلي أخرى ،وعلى سبيل المثال أن أوزان النسب التي تتركب منها عوامل الإنتاج الزراعية تضع الأرض في المقدمة ثم رأس المال، بينما صناعة السيارات مثلا تضيع رأس المال في المقدمة ثم الموارد الخام، ولا تحتاج إلي الأرض الزراعية، ولو لم تتوفر فسيظل نسبة ثمن سلعة في بلد ما إلي ثمنها في بلد أخر ثابتة دون تغير رغم اختلاف الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج من بلد إلى أخر.

ومن هنا نلاحظ أن الميزة النسبية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول وبالتالي في قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة، بالإضافة إلي ذلك فان هذه النظرية تشير إلي أن مفهوم الميزة النسبية هو ديناميكي متغير عبر الزمن، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير عبر الزمن بسبب تغير العوامل المحددة له.

والشكل التالي يوضح نمط التجارة الدولية وفق هذه النظرية.

1 كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 50

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الشكل رقم -01- نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية هيكشر – أولين

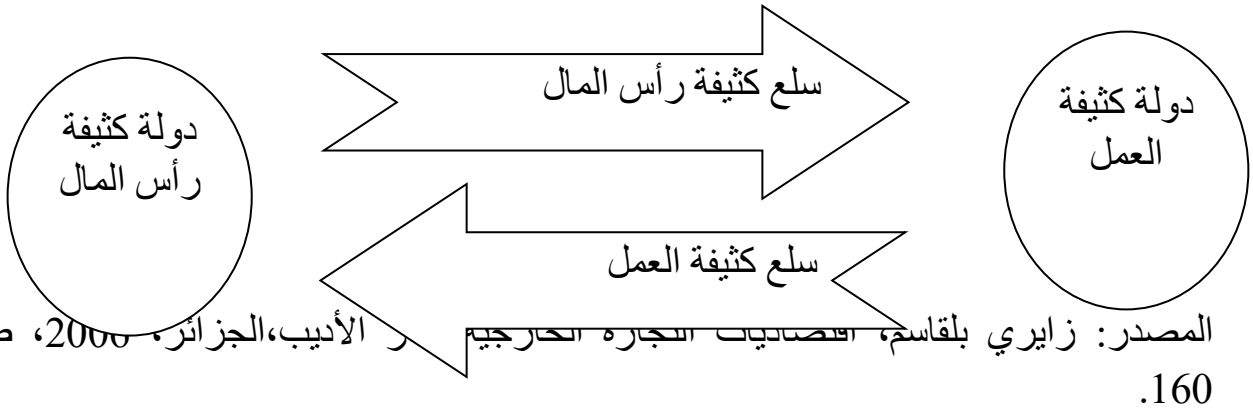

المصدر: زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الخارجية، ر الأديب،الجزائر، 2000، ص 160.

2-4 لغز ليونتف[1]

في مقال له نشر سنة 1954، ذكر ليونتف أن هناك فكرة واسعة الانتشار تختلف بطبعية التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، وملخص هذه الفكرة ،أن الولايات المتحدة تتمتع بتميز في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة لرأس المال، وحسب نظرية هيكشر – أولين فإنها يجب أن تتجه إلي تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل [2]

ومن الدراسة التي قام بها على هيكل تجارة الولايات المتحدة مع الخارج حيث قام :

بالاعتماد على إحصائيات الولايات المتحدة لسنة 1947، واستخدام جدول المدخلات والمخرجات لاقتصاد الولايات المتحدة ، وذلك لحساب رأس المال وغير مباشر ،وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة في حزمة ممثلة قيمتها بمليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات طبعا لنفس السنة 1947.

وافتراض أن الولايات المتحدة قد حولت عوامل الإنتاج التي تستخدمها في صناعة التصدير إلي صناعات تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة، أي سلعا تعتبر أرخص نسبيا من السلع المستوردة فعلا ،وبدائل الواردات إنما هي عبارة عن سلع مثل السيارات تقوم الولايات المتحدة بتصديرها، ولكنها في نفس الوقت تقوم باستيرادها من الخارج ،وذلك بسبب عدم التخصص الكامل في الإنتاج وكان ليونتف مضطرا لاستخدام إحصائيات السلع البديلة لسلع الواردات لأن إحصائيات الإنتاج الأجنبية لم تكن متوفرة.

حيث أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال بالنسبة إلي العمل أكبر مما تتمتع به الدول المتاجرة معها فسيكون من المنتظر أن تكون علاقة رأس المال إلي العمل في الصناعات المنتجة للسلع البديلة المستوردة أقل منها صناعات التصدير .

1 ليونتيف فاسيلي ، اقتصادي روسي الأصل، تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1973، نتيجة مساهمة العلمية،
2 محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 71

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

ولكن كانت أهم النتائج التي توصل إليها ليونتف مفاجئة، حيث وجد أن الصادرات الأمريكية تتميز بمحتوى العمل حسب كل وحدة من رأس المال أعلى من بدائل الواردات ،مما يتناقض والفكرة التي تعتبر أن الولايات المتحدة أقل غنى في العمل من باقي الدول .

ولقد قدمت العديد من التفاسير ، منها ارتفاع كفاءة العمل الأمريكي، والتي ترجع إلي تقدم العوامل المتعاونة الأخرى بخلاف رأس المال، مثل التنظيم وادارة المؤسسات وروح المشروع بالنسبة للمدربين الأمر كين والموارد الطبيعية .

ورغم كل ما قيل عن لغز ليونتف، إلا أنها محاولة رائدة في هذا المجال، ولقد فتح الباب لكثير من الدراسات التبني تناولت بلدان أخرى، منها دراسة شار أدواج . عن الهند والتي استنتج منها أن الهند تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل في تجارتها، أما تجارتها مع الولايات المتحدة حيث ينقلب الوضع . وفي دراسة عن التجارة الخارجية لليابان والتي قام بها كل من تاتب وتووايشيومورا اتضح أن اليابان تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل ،إلا في تجارتها

مع الولايات المتحدة أيضا ينقلب الوضع [1]

ثانيا :النظريات الحديثة في التجارة الدولية

لقد بنيت نظريتا ريكاردو وهيكشر – أولين على فرضة المناقشة التامة الغلة ،وهما فرضيتان غير واقعين إذ ينغبي التخلي عنها لصالح [2]

- فرضية المنافسة الناقصة بما يشملة من منافسة احتكارية واحتكار القلة للشراء،خاصة أن القطاعات الصناعية التي تعد المصدر الأهم للتجارة الدولية التي تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي، كاحتكارات القلة؛
- إمكانية استغلال وفرات الحجم تناقض التكاليف الذي تحققه الشركات المدعية ذات التكنولوجيا الرائدة ،إذ يمكنها احتكار منتج معين. مبتعدة كثيرا عن فرضة المنافسة التامة.

كما أن نظرية التكلفة النسبية لعوامل الإنتاج مبنيتان على منطق الاختلاف بين

الأمم، مما يعني أن دولة لا يمكنها أن تكون مصدرة ومستوردة في نفس الوقت لنفس التشكيلة من المنتجات،وعليه فهي لا تفسر لنا ذلك الجزء الأهم من المبادلات الذي تم بين الدول المتقدمة، والتي تتشابه المنتجات ،وعليه فهي لنا ذلك الجزء الأهم من المبادلات الذي تم بين الدول المتقدمة ،التي تتشابه اقتصاديا تها من حيث مخصصات العوامل وتقارب مستويات تقديمها، كما تتشابه المنتجات التي هي محل تجارتها ابينة، هذه المبدلات تقل بين البلدان المتقدمة والبلدان السائرة في طريق النمو ،وهو ما تؤكد إحصائيات الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة وكذلك كل الدراسات القياسية المتعلقة بالموضوع.

كل ذلك أدى إلي بروز نظريات حديثة ،وارتكز معظمها على تعميق منطق التمايز والاختلاف ،وتقبع في جانب العرض وبعضها الأخر أعتمد نهجا مخالفا في جانب الطلب.

1 عبد الحميدة زعباط، نظريات التجارة الدولية و محوديتها، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، عدد 10، 2004، ص 135.

2 عبد الحميدة زعباط، نفس المرجع، ص 136

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

1- المدخل المرتكز على جانب الطلب:

وتمثل أهم النظريات التي ارتكزت على جانب الطلب نظرية Linder

1-1- تحليل لندر

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق ،وتعود هذه النظرية الي الاقتصادي ستافن ليندر ..... وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق ، وقد بدأ ليندر تحليلة بالاعتماد على الفرضيات التالية :

✓ أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثير ورائجة ،وبرز ذلك بالحاجة إلي إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية ،وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلي انخفاض أسعارها لتمكين من غزو الأسواق الأجنبية؛

✓ إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية

يعتمد تفسير ليندر للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية و تجارة المنتجات الأولية،وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول التي لا يوجد بينهاما اختلافات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول التي لا يوجد بينهما اختلافات جوهرية في هبات من عوامل الإنتاج، أما الثانية فتقوم بين الدول متخلفة ودول متقدمة، وترجع إلي عوامل أخرى بخلاف هباتها من الموارد .

وتجارة الموارد الأولية – حسب ليندر – إنما يرجع إلى الأمر الواقع، توفر الطبيعة من الموارد الأولية في الدول المتخلفة من ناحية وندرتها والحاجة إليها في الدول المتقدمة من ناحية أخرى .

أما فيما يتعلق بتجارة المنتجات الصناعية، فان الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب الداخلي "والذي يسميه ليندر الطلب الممثل على سلع التصدير" ويمكن تلخيص أهم أفكار ليندر فيما يلي:[1]

- يلقى افتراض الطلب الممثل نظرة إجمالية على أثر الدخل على الأذواق، ثم اثر الأذواق على التكنولوجيا ثم أثر هذه الأخير على التجارة الدولية ،فأي زيادة في دخل الفرد يمكن أن توجه الطلب الممثل لدولة نحو السلع الكمالية طالما أنه من ممكن الحصول عليها، وسبب هذا الطلب الجديد على السلع الكمالية يؤدي بدخول منتجين يحاولون الحصول على فنون إنتاجية متطورة لإنتاج هذه السلع وسبب ارتفاع الإنتاج فان اؤباحهم ستتجاور بكثير الطلب الذي دفعهم في البداية إلي التطوير ومن ثم فمن الممكن لهم القيام بتصدير مثل السلع بأسعار منخفضة،
- كما أن تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة، رغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل المناخ، اللغة، الدين، والثقافة.... الخ إلا أن الفروق في متوسط الدخل بين الدول من الممكن أن تضع عقبات أمام التجارة المحتملة، فالسلع

1 محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 81.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

التي تنتج بكفاءة في دولة ما من الممكن أن تكون مطلوبة في دولة أخرى، سبب اختلاف متوسط الدخل وما يترتب عليه من اختلاف هيكل الطلب ،وهذا ما أهميته نظرية هيكشر – أولين بافتراضها ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة.

2- المدخل المرتكز على جانب العرض :

تعددت المداخل القابعة في جانب العرض والمعتمدة من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

2-1- نظرية الفجوة التكنولوجية :

لقد طور مشال بوزنر سنة 1961 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية وذلك بتوسع نتائج أنشطة البحث والتطوير على صعيد الشركات إلي المجال الدولي، وذلك باحتكار شركة مبدعة لإنتاج[1] سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين ومن قبل مستهلكين موجودين في الخارج ،ويؤدي تصديرها إلي الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منتج منافس ومحدد التجارة، وهنا يعتمد من جهة على الفجوة التكنولوجية .

ويرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسير لنمط التجارة الدولية ،على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة للإنتاج ،تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل ،أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل ،مما يؤهل هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، ولكن الإشكال أن لم يبحث عن تفسير الكيفية التي سيحقق بها التجديد في هذه الدولة أو تلك .

2-2 نظرية دور المنتج:

لقد استطاع فرنون، أن يجب على هذا الإشكال السابق من خلال مقال له نشر سنة 1966 واسترشد في سبيل ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها ذوي الدخول المرتفعة، أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل

ويوضح في نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي أسماه - ذروة المنتج- أن المنتج يكون جديدا في البداية ثم ينشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك، ويظهر الشكل التالي نماذج التبادل الممكن توقعها خلال حياة المنتج الجديد في أمريكا .

الشكل رقم 02 التطور الممكن للموازين التجارية خلال دور المنتج الجديد

1 محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 84.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

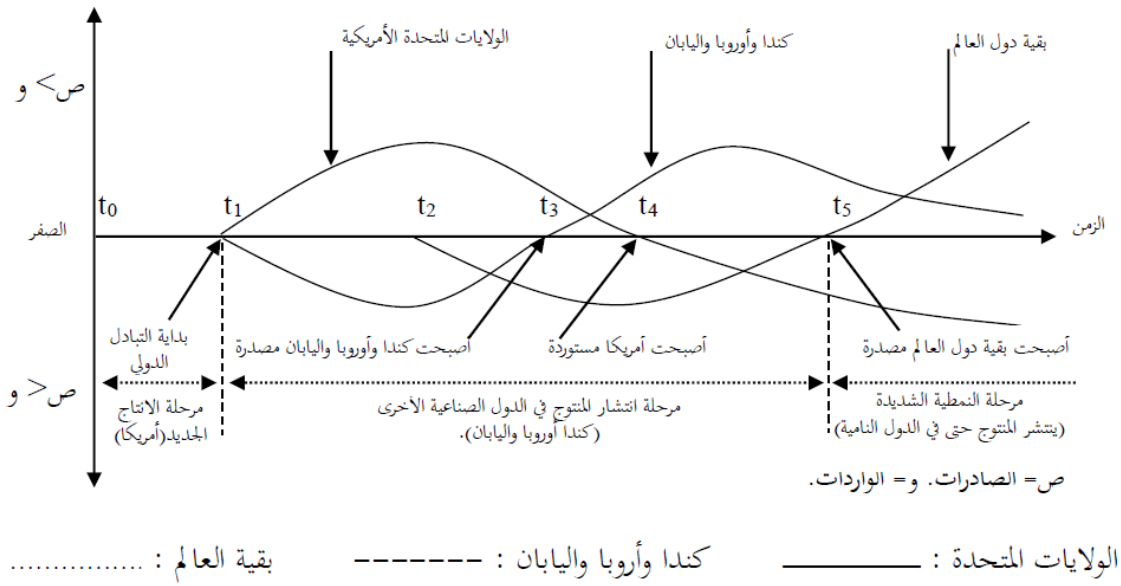

المصدر:محمود يونس ،مرجع سبق ذكره ص82.

وفي هذا الشكل يميز فرنون بين ثلاثة مراحل .[1]

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يفترض أن التجديد والإنتاج يبد أن في الولايات المتحدة، في لحظة الزمن .... بسبب ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع تكلفة الأيدي العاملة، ولأن الإنتاج يصاحبه عادة نوع من عدم التأكد فيكون من المفضل تسويقه في السوق المحلي أو الأسواق القريبة، وفي الغالب تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة .

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى، ويكون المنتج قد تنوع وبدأ كل نوع في الاتجاه نحو النمطية، ونجد أن بعض الدول بدأت بالإنتاج الكبير، وفي هذه المرحلة تقوم الولايات المتحدة باستيراد هذا المنتج بسبب فقدان الميزة النسبية في الزمن ....

المرحلة الثالثة: هذه مرحلة شديدة النمطية، حيث يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن السوق الخاصة به أصبحت معروفة بالكامل، وعندئذ تكون اعتبارات التكلفة لها القول الفصل، ومن هنا يبدأ التفكير في إقامة المشرعات في بعض الدول النامية المتخلفة بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها.

2-3- نظرية اقتصاديات الحجم :

رأينا أن الفرضيات التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية لتفسر طبيعة التخصص وبالتالي قيام التجارة الدولية هو إنتاج السلع في ظل "ثبات عائد الحجم "، ولكن نظرية اقتصاديات الحجم تقوم على فرضية "تزايد عائد الحجم" ويقصد به الحالة التي يتزايد فيها الإنتاج بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد بها استخدام الموارد أو عناصر الإنتاج.

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا أخر لنظرية هيكشر- أولين لنسب عناصر الإنتاج ،بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية

[1] محمود يونس ،مرجع سبق ذكره ،ص 83.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

للمزيا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها ،وبالتالي يتم إنتاجها في ظل شروط الاقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج، وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات التامة الصنع "السلع الاستهلاكية" والمنتجات النصف مصنعة "السلع الوسيطة" وبين الدول الصناعية الصغيرة "ذات سوق داخلي صغير" والدول الصناعية الكبيرة " ذات سوق داخلي كبير".

ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعة ذات السوق الداخلي الصغيرة.

المطلب الرابع: واقع التجارة الخارجية في الجزائر والإخطار الناجمة.

أولا: واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

لقد ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بداية 1988، والهدف منها هو تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع بالاستقلالية، وقد عرفت تحرير التجارة الخارجية 3 مراحل :

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية للفترة الممتدة مابين 1962-1970.

لقد اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1963- 1970 مجموعة من الإجراءات التقليدية والتي كان مبتغاها هو فرض الرقابة الحكومية على التجارة الخارجية ،وخاصة الواردات ،ولقد تمثلت هذه الاجراءات في وضع نظام الحصر ورفع من تعريفات الجمركية والرقابة على الصرف ،وكذا الرقابة من خلال النظام الحصص ،من خلال التجمعات المهنية للشراء .

2- مرحلة الاحتكار :

بعد مرحلة التسعينات جاء مخطط الرباعي الأول 1970-1973.

ليفضح عن نوايا السلطات التجارية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ابتداء من جويلية 1971. تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، وكان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي ،ونتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.

3- مرحلة تحرير التجارة للتجارة الخارجية :

لقد صدر أول مرسوم لهذا الإطار تحت مرسوم 10-90 المؤرخ في 14 فاريل 1990 متعلق بتعدد وفرض حيث نص على حرية انتقال رؤوس الأموال، كما حول بنك الجزائري مسؤولية إدارة سوق صرف وتحركات رؤوس الأموال ومهمة تنظيم تداول النقض، وحفاظ على استقرار قيمة على مستوى الداخلي وخارجي باستخدام كل وسائل دائمة ولازمة لتحقيق هذا الفرض وقد تم تجسيد هذه الصلاحيات من خلال إصدار بنك الجزائر للنظام مؤرخ : 08 سبتمبر 1990 يتضمن معنويات شروط فتح ولتسير حسابات عمله الصعبة لأشخاص المعنويين وذلك لما جاء به القانون 60-16 المؤرخ في 07 أوت 1990. الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 حول ضرورة حيازة المتعاملين على مبلغ الاستيراد للعملة الصعبة ومن خلال المرسوم رقم 88-167 المؤرخ في 6 سبتمبر 1988.المتضمن شروط برمجة المبادلات الخارجية ووضع مميزات العملة الصعبة تحدد تصرف المؤسسات العمومية من أجل التسيير عمليات الاستيراد والتصدير وهكذا استخلفت التراخيص الثاملة للاستيراد [1]

ثانيا:تطور حجم التجارة الخارجية في الجزائر :

تطور حجم التجارة الخارجية خلال الفترة في الجزائر 2008-2017

من خلال هذا المطلب سنتناول تطور حجم التجارة الخارجية 2008-2017

جدول رقم -2-2- يوضح تطور حجم التجارة الخارجية -2008-2017-

الوحدة : مليون دولار.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية علوم الاقتصادية والتسير جامعة الجزائر 2012-2013 ص 15-16 بتصرفي.1

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

السنوات	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017
واردات	39479	40473	47247	50376	55028	56560	51702	47069	-
صادرات	79298	57053	73489	71866	64974	60061	54660	50026	54765
ميزان التجاري	39819	16580	26242	21490	9946	1481	-17034	-17063	-
معدلات التغطية	201	115	156	143	118	103	67	64	-

المصدر: المديرية العامة للجمارك.Cnis[1]

لشكل رقم-2-1- :يوضح تطور التجارة الخارجية 2008-2017.

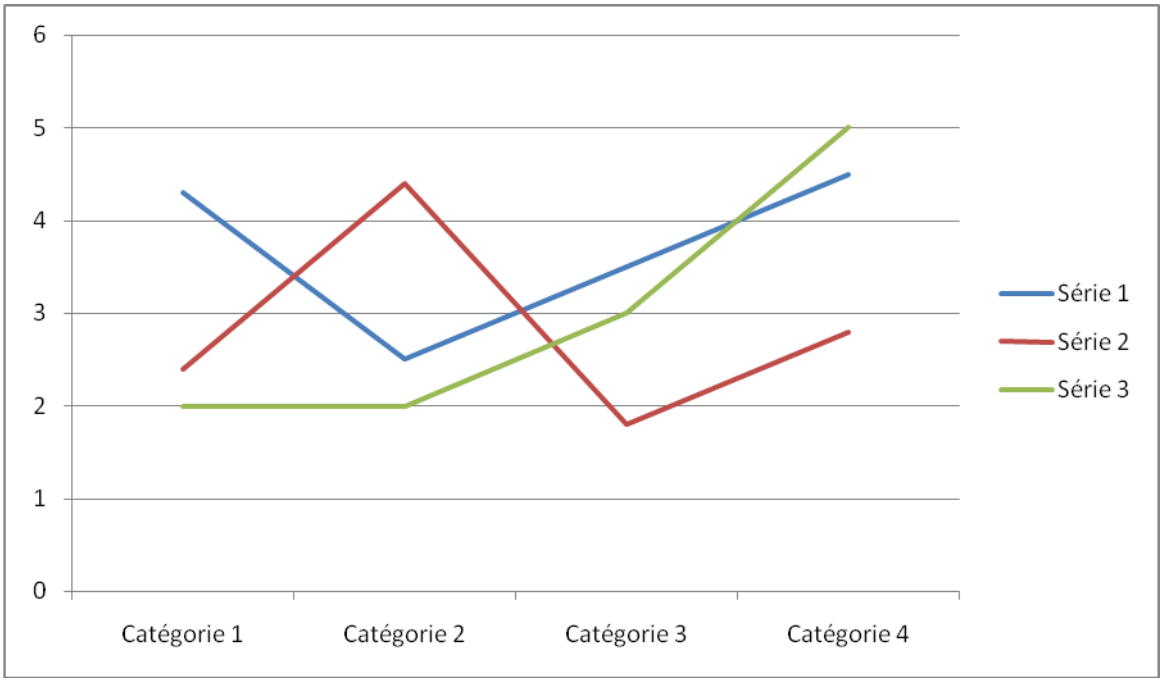

المصدر : من إعداد الطلبة بناء معطيات الجدول السابق .

مذكرة تخرج لطلبة الماجيستر ،كلية علوم الاقتصادية والنشر ،جامعة الجزائر 2010- 2011 ص 48 -1.49

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

التحليل :

من خلال الجدول رقم -1-2- نلاحظ أن في سنة 2008 تواصل نمو فائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات، وقد بلغ هذا الفائض 39.819 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 39.479 مليون دولار إلى ما يقدر ب 45.957 مليون دولار سنة 2017 في حين بلغت قيمة الصادرات 79.298 مليون دولار ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 201 بالمائة ،أما في السنتين المواليتين أي 2009-2010 انخفضت الصادرات إلي 45.194 مليون دولار ثم إلى 57.053 مليون دولار على التوالي وارتفعت والواردات إلي 39.294 مليون دولار و 40.473مليون دولار على توالي ،وهذا ما أدى إلي انخفاض قيمة رصد الميزان التجاري 5.900 مليون دولار أي 115 بالمائة سنة 2009 ثم ارتفعت إلي 16.580 مليون دولار سنة 2010 وبنسبة تغطية 141 بالمائة.

للميز نسبة تغطية الصادرات للواردات في انخفاض 2017 بالمقارنة بين السنتين 2008 -2017 نجد أن الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاض كبيرا إلي 11.194 مليون دولار بحيث بلغ قيمة وهذا راجع حتما إلي موجة كساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة العالمية .

حيث يعكس هذا الارتفاع الأسرع بالنسبة إلي صادرات على نسبة تغطية الواردات قبل الصادرات والتي انتقلت من 64 بالمائة سنة 2016 إلى 76 بالمائة سنة 2017.

المطلب الثالث :أخطار التجارة الخارجية:

تتعدد أخطار التجارة الخارجية تبعا لطبيعتها أو مصدرها أو أثارها مما يلي:

1- **المخاطر المالية** : إن التسيير المالي الدولي للمؤسسة، ليقتصر فقط على تسيير التدفقات المالية، وإنما يشمل أيضا تسير مختلف المخاطر التي لها علاقة أو تأثير على نتيجة الاستغلال وكذا القيمة المالية للمؤسسة أن المؤسسة ينشأ العديد من المخاطر المالية أهمها مخاطر سعر الصرف، مخاطر معدل الفائدة، سعر المواد الأولية ...الخ[1]

2- **المخاطر السياسية** : يندرج تحت ثلاثة نقاط :

- الخطر السياسي بأتم معنى الكلمة :الحرب، الثروات، انحصار اقتصادي ..... الخ والقرار الأحادي للحكومة الأجنبية تعرقل تنفيذ العقد .

- الظواهر تسبب الخراب والناتجة عن العوامل الطبيعة التي تحدث في بلد أجنبي تؤثر على السلعة خلال نقلها.

- خطر عدم تحويل لما تقوم السلطات لتحديد أو وقف خروج رؤوس الأموال نحو الخارج وهذا لمنع المصدر المحلي بتسديد حقوقه.

- كما ينجم هذا الخطر عند تغيير لحالة الاقتصادية والسياسية لبلد المشتري

1 إسماعيل دحماني، دراسة تحليلة قياسية لتأثير الأسعار سعر الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2007/2006 ص 45.

2 شلالي رشيد، تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 85.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

3- **المخاطر القانونية** : تكون مرتبطة بالحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة وكذا بنوع النشاطات التي تمارسها وعلاقتها بالمساهمين وبالغير معنى نوع النشاط الذي تمارسه، شرعي أو غير شرعية من ناحية القانونية .

من القواعد القانونية التي يجب على البنك معرفتها حول المؤسسة هي :

- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، بمعنى هل لهم حرية تامة في إبرام عقود القروض ورهن أو بيع ممتلكات المؤسسات أم لهم سلطة محدودة تتمثل في تسييرها فقط.
- علاقة المساهمين مع المسيرين
- السجل التجاري.
- وثائق الملكية أو الإيجار.
- النظام القانوني الذي تحكمه المؤسسة.

- **4المخاطر الائتمانية:** وترتبط بالطرف الأخر – العميل – والوفاء بالتزامه في موعدها ،وقد يكون عدم الوفاء العميل – المدين- بالتزامه تجاه المصرف في موعدها عائدا على الوفاء أو عدم رغبة بالوفاء ،وتعرف مخاطر الائتمان بأنها * الخسائر الناتجة عن نكوض أحد الأطراف عن الوفاء بالتزامه الناشئة عن أحد عقود المشتقات ،وتعرف كذلك على أنها * هي مخاطر تنشأ نتيجة عدم قيام العملاء أو الأطراف الآخرين بالوفاء وبالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاقها أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها.

- صور مخاطر الائتمان :

4-1- مخاطر متعلقة بالعميل :ينشأ هذا النوع من مخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعة الاجتماعية ووضعية المالي وسبب الحاجة للائتمان والغرض منه .

4-2- مخاطر متعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه المقترض: إذ تربط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع .

4-**3- مخاطر متعلقة بالنشاط الذي تم تمويله**: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة وتطورات المسقبيلة للمؤسسة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل.

4-5- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة وترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية التي تخص البلد.

4-6- المخاطر المتعلقة بأخطار البنك :وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان المقدم للعميل والتحقيق من القيام العميل بالمتطلبات المطلوبة.

4-7- الأخطار المتعلقة بالغير :قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلي بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزامه والتي ليس من السير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار المدينين العميل أو نشر معلومات غير حقيقة عن العميل توجي بسوء مركز ويكون من

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

5- مخاطر الاقتصادية : التي تخرج عن إدارة المقترض وعن تأثير ومن أمثلتها:

- أهداف الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة؛

- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل قصير وتأثرها على الأنشطة المختلفة سواء من حيث التوظيف أو الدخل.

عموما هذه مجمل المخاطر التي يمكن مواجهتها أثناء تنفيذ الصفقات التجارية أو العمليات في إطار التجارة الخارجية وما يمكن ملاحظة من خلال هذا كله هو أن المخاطر السياسية مستقلة وغير خاضعة لشخصية المشتري .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

خلاصة الفصل :

سمحت لنا الدراسة من خلال هذا الفصل الي :استنتاج أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لدول العالم وذلك لنظرا للدور الذي تلعبه في اقتصاديات مختلف الدول ،ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلي نظريات التجارة الخارجية والتي تبناها مختلف الاقتصاديين وسعو من خلالها إلي تفسير الغاية من قيام التبادل الخارجي ومختلف العوامل المساعدة على قيام هذا التبادل والتي يعتبر أساسها مبدأ التخصص الدولي .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الفصل الثاني :
الإطار النظري للصادرات والمفاهيم المتعل به

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

مقدمة الفصل :

تلعب الصادرات دور أساسي بوصفها محركا للنمو الاقتصادي من هذه المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع التصديري غير تقليدي يركز على التصنيع من أجل التصدير والجزائر التي تفاني نت الأحادية في التصديري للنظر تكون أن ما يفوق 95/ من صادرتها عبارة عن نقط ،عملت جاهزة لغرض تنمية صادرتها وذلك من خلال السيطرة استدراجية لتنمية الصادرات.[1]

1 إبراهيم بقلة، آليات تنويع وتنمية الصا>درات خارج المحروقات وأثارها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في العلوم الاقتصادية غير منشورة تخصص نقود ومالية، جامعية حسبيبة بن على، الشلف 2008 -2009 ص 88.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المبحث الأول: الصادرات المفاهيم واستراتجيات .

المطلب الأول : مفهوم التصدير أهميته وطرقة.

1 - **مفهوم التصدير** : لقد تعددت مفاهيم ،التصدير لذا سيتم التطرق إلى ذكر البعض منها للوصول إلى مفهوم شامل.

يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل أن التصدير عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج.[1]

يعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير بأنه: بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز لتسويقها أو بتغيير أخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة جزء من احتياجاتها[2]

أما حسب الموسوعة الاقتصادية ،فمفهوم التصدير هو :

تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة وفي ذات السياق يمكن تقديم مفهوم للتصدير على المستويات التالية.

على مستوى المؤسسة: هو عملية التصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

على مستوى الوطني : هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

على المستوى الدولي: التصدير وسلية من وسائل التحقيق الرفاهية الاقتصادية، و له دور فعال في اقتحام الأسواق الخارجية والتحكم فيه يؤدي إلي ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية الدولة ما والتصدير لا يقتصر على سلع ومنتجات وإنما يمتد ويتناول التصدير رؤوس الأموال.

حيث يتمثل التصدير في انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية من بل إلى أخر قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية ،والسياسة في الأسواق ،وتوزيع مجالات الاستثمار الرأسمالي وله عدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية ،منح قروض لتمويل مؤسسات تابعة في الخارج .

يتعدى ذلك إلى تصدير العمالة وما يحملونه من ثروات فكرية ومادية ولعل أفضل تعريف لمعنى التصدير هو ذلك إلي قدمه الدكتور فريد التجارة، إذ جاء فيه أن التصدير يعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماته، ومعلوماتية ومالية وسياحية والبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى غرضها تحقيق أهداف الصادرات، من

1 عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية ،دار ابن خلدون، بيروت، 1980 ص 141.
2 مصطفى محمود فؤاد، التصير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993، ص235.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو انتشار وفرض عمل والتعرف على الثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها.[1]

2- أهمية التصدير :

تشير أدبيات الداعين إلي تبني قيادة التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي إلى أن الصادرات وسياسات التصدير على وجه الخصوص تلعب دورا رئيسا في عملية النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، كما أن استراجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وتخلق فرص عمل وتحسن توزيع الدخل، بالإضافة إلي ترافق النمو الأعلى للصادرات نموا أعلى للدخل.[2]

كما يمدنا التاريخ الاقتصادي بكثير من الآراء والمواضيع التي أولت نشاط التصدير اهتماما متزايدا عبر الزمن ،لقد كانت التجارة أساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين ،بل اعتبرت العمود الأساسي في التنمية الاقتصادية، فمن شأنها أن تعمل على جلب الموارد إلى البلد وهكذا تزدهر الصناعة وتقل البطالة وفي هذا المجال كانوا يشجعون على تطوير العمالة الوطنية .[3]

ومن بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر النمو الض1ادرات على اقتصاديات مختلف الدول،حاول الاقتصادي الكندي هارولدانس مفكرا ماليا من خلال نظرية "السلعة الرئيسة للنمو"، يتعاظم صادرات القمح الكندي بين عام 1911/1901 والتقدم التقني والتصنيع الذين أحرزتهما كندا بعد ذلك أن يثبت أن : الصادرات العرمة كانت العامل الغرضي ولو أن السلعة الرئيسية نفسها – القمح – لم تتطلب إلا القليل من التصنيع، قبل التصدير والتوسع السريع في طلب القمح، بسبب تدفقا للأيدي العامة، كما أدى إلى تدفق رأس المال وزيادة في تكوينية، وتوسعا في الحصول المحلي مما أدى إلى عملية التصنيع المتواصلة وزيادة في دخل الفرد الواحد. [4]

وتبرز بذلك أهمية التصدير من كونه يلعب أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الأتي:

1-1- خلق فرص عمل جديدة :

للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في لق عمل جديدة، ونظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بأن الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، لان زيادة الصادرات تؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. أن تحول الطلب الخارجي إلى

1 على توفيق الصادق ،تطور دور الدولة في التنمية كقبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية ،للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات الربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ،يوم 19و 20 ديسمبر 2009 ،الجمعية العربية للبحوث، ص 15

2 الاقتصادية، العدد 47 نجانفي 2010، بيروت – لبنان نص 21-22.

3 إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر،1997 ،ص 57.

4 افري هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، 1988، ص 224.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار الربح والذي بدورة إلى ارتفاع حجم العمالة.

ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة ،وقد استطاعت دول مثل :كوريا وتيوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلي حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في بطالة ،وتفرعت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة [1]

2-2- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات :

تلعب الصادرات دورا مباشر في معالجة الخلل في ميزان التجاري ،وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسة للنقد الأجنبي ،مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار التقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف .[2]

2-3- جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي :

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة

وتحسن القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحلين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

1 رضوان عبد الحميد نسياسات تنمية الصادرات ـوزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة ،العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير ،إدارة التحليل والمعلومات التجارية 2009 ص 1.

2 موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية إستراتجية تنمية الصادرات منشور على الموقع :
http www. Tradeegypt.com/ infoBank/ uploads/Export/ 20 .2020-02-14 اطلع عليه بتاريخ
strategy.pdf

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

2-4- تحقيق معدلات نمو مطردة :

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية ،وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير ، قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة .

أن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الاقتصادية وجذب استثمارات محلية و أجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة ،يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية ،ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات والصادرات تأتى بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية .

3- طرق التصدير :

يعد التصدير من بين أبسط أشكال الدخول لأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع الأشكال الأخرى ،كالاستثمار الأجنبي المباشر والتحالفات الإستراتجية..... الخ وعلى العموم قد يكون التصدير نشاطا سلبيا أو قد يكون نشاطا ايجابيا، فالنشاط السلبي للتصدير يعني أن المؤسسة قد تبيع للخارج دون تخطيط مسبق ،أو إنما تنظر إلى الأسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات، إما النشاط الايجابي يعني

إن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج ،ويوجد في التصدير أسلوب التصدير المباشر والتصدير غير مباشر

1-3- التصدير المباشر

يتطلب التصدير المباشر وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة والمصدر في نفس الوقت، الطرف البائع والمؤسسة المستفيدة الطرف المشتري خارج البلد الأصلي للمؤسسة المصدر [1]

دون الستعانة بخدمات الوسطاء، وهذه العملية تتضح في شكل التالي :

شكل رقم 03 : التصدير المباشر [2]

البلد الأجنبي

البلد الأصلي

سعد غالب ياسين ،الإدارة الدولة ،دار اليازوري العملة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2002 ، ص1.38

2 سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 38

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

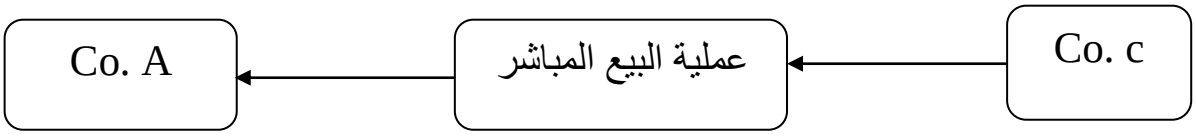

المصدر :سعد غالب ياسين،نفس المرجع ص 38.

كما يفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة المؤسسة بالأسواق الدولة،ويتم بإحدى السبل التالية :[1]

إنشاء قسم التصدير للأسواق الخارجية: وهذا يتطلب من المؤسسة إنشاء قسم التصدير ليقوم بكافة مهام التصدير.

إنشاء فروع في الأسواق الخارجية: حيث تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحقيق رقابة على نشاطها في السوق الخارجية.

إرسال مندوبي بيع للخارج:حيث يتولون عملية البحث عن العملاء في الأسواق الأجنبية ،وذلك للتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.

2-3- التصدير غير المباشر :

يعد التصدير الغير مباشر الطريقة الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية، ويقصد به ذلك "النشاط الذي يترتب على قيام مؤسسة ما يبيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل"[2]
والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم 04 : التصدير غير مباشر

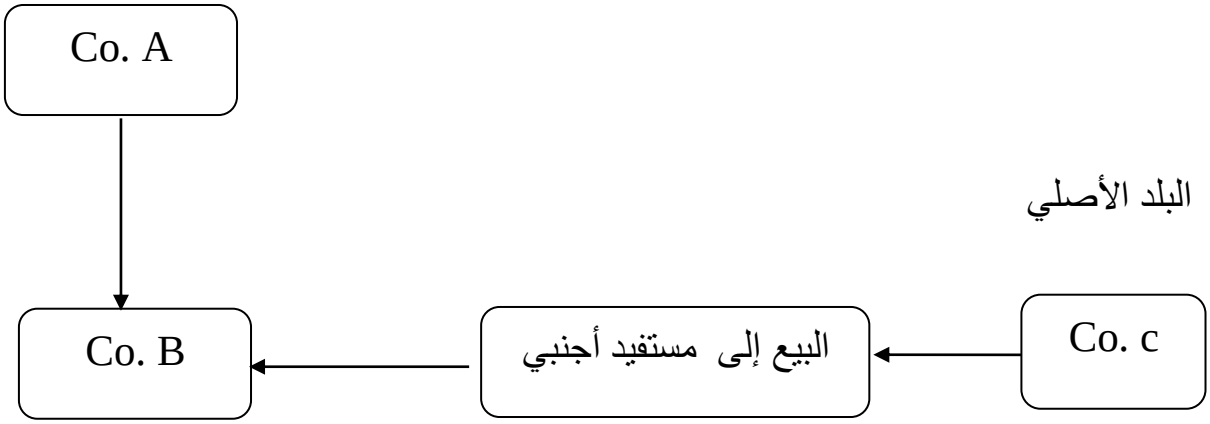

1 محمد جاسم، التاجرة الدولية، دار الزهران، عمان، 2006، ص 78.
2 سعد غالب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

البيع إلى مستفيد محلي البيع إلى مستفيد أجنبي البلد الأجنبي

يطبق هذا النوع من التصدير عادة المؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، وذلك لأنها تتضمن أقل استثمار وأقل مخاطرة ،وهذا النوع لا يكلف المؤسسة أي تعين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة خارجيا [1]

كما يتم أيضا عن طريق وكلاء التوزيع وشركات متعددة الجنسية وفروعها والمشروعات المشتركة، وعمليات البناء والتشغيل وغيرها من صيغ إدارة الأعمال الدولية [2]،

وقد يأخذ التصدير غير المباشر أشكالا أكثر تعقيدا وتشابكا عن الصورة البسيطة التي تم عرضها في الشكل أعلاه .

المطلب الثاني :أنواع ومؤشرات الصادرات

1- أنواع الصادرات :

يمكن تقسيم الصادرات إلي عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة وصادرات غير منظورة وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من بلد المنتج ،وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة [3]

ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي :

1-1- الصادرات المنظورة:

والتي تضم صادرات السلع المادية المملوسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل القمح، السيارات..... وتنقل من المقيمين في دولة ما إلى المقمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معيناتها وإحصائها.[4]

1-2- الصادرات غير المنظورة :

وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب ،ومن أمثلها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب ،أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج [5]

1-3- الصادرات المؤقتة :

1 محمد جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 77.
2 فريد النجارة، المرجع سبق ذكره، ص 15.
3 قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر – مع أخذ الفترة الممتدة من 1978 - 2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – غير منشورة – تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بكرة 2007-2008.
4 كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 282.
5 Samir HADDAD.Op cit.p 139.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلي الخارج لمدة معينة من الزمن ،ثم يعاد استيرادها ومن جملتها [1]

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعرض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية .
- مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.
- إرسال أجهزة أو آلات لاصطلاحها في الخارج.

1-4- الصادرات النهائية :

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية ،بحيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفاته بالتزاماته التعاقدية مع المستورد [2]

2- مؤشرات الصادرات :

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي :[3]

2-1- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة :

وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير ،كان ذلك دليلا على اعتماد كبير للدولة على الخارج ،وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلي نتائج فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي ،الضروري لا استيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد ،فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات ،وثمة احتياط أخر فيما تمهد لا استقلالها على المدى البعيد فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات ،وثمة احتياط أخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد .

2-2- نسبة تغطية الصادرات للواردات :

وهو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية والمتمثلة ب الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير على اعتبار أن يضاف إلى هذا وذلك عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر للاستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية ،وربما يكون من المناسب في بعض

1 قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 14.
2 إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 89.
3 ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بالطبعة الأولى، بيروت، لبنان نوفمبر 1989، ص 43.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير .

3-2 درجة التركيز السلعي للصادرات :

ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو المجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادرتها فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج،ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التميز بين السلع الأولوية والسلع الصناعية.

ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول ومحدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثروتها المتاحة في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهر إلي تفاقم تلك التبعية واستمرارها ،مما يجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعا[1] فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعة في الصادرات للخطر ،ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها الانكتاد ،ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات والذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح ،ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

4-2- النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية :

أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للاستخدام المحلي ،سواء لإغراض الاستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع ،ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك ،فالأصل هو إلا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وإنما تكون امتداد طبيعيا له .

5-2- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من بلدان، أو كتلة من الكتلات العالمية في تصريف صادراته ،وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي :

1 عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية الرياض، ص 24-25.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية؛
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبية الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية؛
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية؛
- النصيب في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المطلب الثالث : أولويات لإنجاح التصدير:

الفرع الأول :الإستراتجية

يجب على المصدر أن تكون له نظرة واضحة حول منتوجه وحول السوق المستهدفة قبل عملية التصدير يجب على الشركة أن تحفز نفسها وذلك بالاستفسار حول شروط التعاملات الدولية.

يتضح بالتشخيص للتصدير ، وهذا من أجل تقييم قدرة الشركة على التعامل على المستوى الدولي [1]

الفرع الثاني : الإنتاج :[2]

المعرفة والتحكم في التكاليف للتمكن من تحديد لأسعار من خلال التفاوض مع الزبون.

- أدوات لتسير الإنتاج الوقت والمنهجية – تسمح لرئيسي الشركة بإنتاج، سلع والخدمات في الآجال التي تتطلبها عمليات التصدير .
- تكييف المنتجات مع متطلبات السوق المستهدفة.

الفرع الثالث : التموين :

التحكم في التموين من أجل تلبية طلبات الزبون الأجنبي في الآجال المحددة وذلك من خلال التجهيز المخازن وتهيئتها وفق المعايير المتفق عليها والحرص على عدم إتلاف المنتج، إضافة إلى تجهيز المنتج كما ونوعا ليكون جاهزا لتسليمه وفق معايير الجودة المتعارف عليها دوليا وفي الآجال المحددة. [3]

الفرع الرابع : التسويق :

ليتضح أن يكون المسؤول عن التصدير، ملم بتقنيات التجارة الدولية وذلك من خلال معرفة جميع الأمور المتعلقة بالتسويق من خطوات وضروريات وظرف التجارة الدولية، ومعرفة مناق التسويق ليكون جاهزا لتسويق البضاعة

الفرع الخامس : المالية

أن تتوفر وسائل مالية من اجل تحيسن أداء عملية التصدير – أموال خاصة قروض بنكية، لتسبيقات على الفواتير قروض التمويل المسبق للصادرات والمسئول عن المؤسسة يجب أن يحرص على توفير الأموال سواء كانت خاصة أو عن طريق العروض ،ودون الأموال لا يمكن للمؤسسة مزاولة حتى نشاطها فما بالك التفكير في عملية التصدير . [4]

الفرع السادس :سعر التصدير [5]

1 تختلف عثمان، بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائري، 2004، رسالة دكتورا غير مستوردة من جامعة الجزائر ص 12 .

2 محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقيلسها، محلة حسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 11.

3 www ALGEX/ 20 Guide/ 20 Arohtm

4 http/difaforumactif.net / Mantada02 Fru/topic- t 1954 htm.

5 عبد الرستين بن ديب، بعنوان تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر 2003- رسالة دكتورا غير منشور من جامعة الجزائر ص44

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

يعتبر سعر التصدير من بين أهم الأمور أو الأوليات لإنجاح عملية التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغير والمتوسطة وبالتالي من واجب المسؤول عن المؤسسة المصدر الإلمام بجميع الأمور المتعلقة بكيفية تحديد الأسعار ،وما هي الأسس التي تقام عليها تحديد الأسعار ،والأسعار المنتجات المنافسة على المستوى الدولي حيث أن :

- الأسعار المتوقعة في السوق الأجنبية ليست بالضرورة نفس الأسعار المتداولة في السوق المحلية.
- لتحديد سعر التصدير يجب الأخذ في الحسبان تكاليف الإنتاج، السوق المنافسة، أسعار الصرف .

المطلب الرابع: المساعدة والدعم في التصدير .

الفرع الأول :الدعم المالي

تقوم مصلحة الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) ببوزارة الخارجية[1] (DGCE)

- ✓ التكفل بنفقات البحث و التطلع عن الأسواق الخارجية، و إنشا ء كيانات تجارية أولية في الخارج **(بين 10.25 %و 50%).**
- ✓ التكفل بنسبة ما بين 25 % و 50 % بالنفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية لفائدة. المصدرين، وبتحسين النشر و التوزيع للمنتجات الموجهة لاستعمال التقنيات العصرية للإعلام والاتصال.
- ✓ تكفل بنفقات إنشاء العلامات التجارية، و الحماية في الخارج للمنتجات الموجهة للتصدير، وإعداد أوسمة تزيين تقدم للمصدرين المبتدئين، ومكافآت للدراسات الجامعية التي تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات بنسبة 10.25 % 100 %.

الفرع الثاني :الجباية

المسؤول عن الجباية هي المديرية العامة للضرائب و على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معرفة مجموع الإعفاءات تتمثل أساسا في الإعفاء من الضرائب المباشرة[2] ، و الإعفاء من الرسم على رقم الأعمال، والرسم على القيمة المضافة، و بالتالي كيفية الاستفادة من الامتيازات و التعويضات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل المديرية العامة للضرائب.

الجدول: 01 : الجدول يوضح عمل المديرية العامة للضرائب في الإعفاء من الضرائب المباشرة، والإعفاء من الرسم على رقم الأعمال، و الرسم على القيمة المضافة[3].

---

wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm1

2 نفس المرجع السابق، ص 52

3 نفس المرجع السابق

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

مصالح الضرائب للولاية المديرية العامة للضرائب		
إعفاء من الضرائب المباشرة	إعفاء من الرسم على رقم الأعمال	الرسم على القيمة المضافة
الرسم على النشاط المهني (TAP) الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	- الرسم على القيمة المضافة (TVA) - الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة - استرجاع الرسم على القيمة المضافة	على المواد التي تدخل في الإنتاج و السلع المستوردة، إذا تم دفعها مسبقا يمكن للمصدر أن يتلقى تعويضا عنها و ذلك بتقديم الإثبات (نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضاف)

الجدول : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المدرجة في الموقع
ALGEX%20Guide%20Ar.htm

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الفرع الثالث :الأنظمة الجمركية

بوضع الأنظمة الجمركية الاقتصادية الرامية (DGD)[1] تقوم مصالح الجمارك بالولاية و المديرية العامة للجمارك إلى تقليص آجال و تكاليف التخليص الجمركي و ذلك من خلال العبور من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة و يقصد بذلك البضائع المراد تصديرها، المستودعات الجمركية، القبول المؤقت لتصدير بعض البضائع و ذلك بصفة مؤقتة، إعادة التموين المعفى من ضرائب التصدير المؤقت.

الفرع الرابع :التسهيلات الخاصة بالمعارض و الصالونات في الخارج

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)هي المسؤولة عن التسهيلات، حيث تقوم بإجراء مبسط بالنسبة للعينات الموجهة للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج[2] (دفتر ATA)، حيث أن مشاركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مثل هاته الصالونات و المعارض تعتبر بمثابة فرصة للولوج في عالم التصدير عن طريق عرض المنتجات.

المطلب الخامس : ترقية المنتوج و البحث عن الزبائن

الفرع الأول :الأدوات الإشهارية[3]

وكالة اتصال هي المسؤولة عن الأدوات الاشهارية التي تعتبر من بين الأمور المهمة لتسهيل عملية التصدير وإشهار المنتج للتعرف عليه حيث:

- على المصدر أن يقوم بالتعريف بمنتجاته، و خدماته، و شركته، وذلك عن طريق إعداد أدوات اشهارية كتيب، أو (نشرة، أو مطوية) بلغة البلد المستهدف
- يجب على المؤسسة أن تتواصل بلغة البلد المتلقي

الفرع الثاني :وسائل الاتصال:[4]

رؤية المؤسسة تعد من مقومات النجاح الهامة للترقية، و وسائل الاتصال تعتبر بمثابة همزة وصل بين المصدر و المستورد ودون ذلك يصعب التعامل في التصدير، و من بين أهم وسائل الاتصال نجد البريد الانترنت، الهاتف النقال و المحمول ...

حيث يجب أن يحوز المصدر على بريد الكتروني و موقع انترنيت حتى يتسنى للزبائن الأجانب العثور عليه، و يمكن تحقيق ذلك من خلال اللجوء إلى مكتب استشارات معلوماتية.

الفرع الثالث :المشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج

1 قوقح نادية، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر، 2001، رسالة ماجيستر في جامعة الجزائر، ص 98

2 مصطفى بن ساحة أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2011، رسالة ماجيستر من مركز الجامعي في غرداية، ص 143

wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm3

4 محمد عدنان وديع، القدرة التنفسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 32

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

للصادرات والمفاهيم المتعل به

ينصح المصدر بالمشاركة في المعارض و الصالونات المتخصصة في الخارج بهدف التعريف بمنتجاته و خدماته و ذلك بالاتصال بك من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX[1]) والشركة (SAFEX) الوطنية للمعارض و التصدير كما ينصح بالاطلاع على البرنامج الرسمي للمشاركة الجزائرية في المعارض و الصالونات الدولية المخصصة للمنتوجات الجزائرية، و كذا الصالونات المتخصصة في الخارج.

الفرع الرابع :البحث غير المباشر عن الأسواق الخارجية:[2]

مسألة البحث عن الأسواق الخارجية تعتبر من بين الأمور المعقدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة، و نظرا لمحدودية نطاق التصدير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية عملت الهيئات المختصة في الدولة (ALGEX) على تقديم بعض التسهيلات لتوسيع نطاق التصدير، حيث تقوم الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)بـ :

- إدراج عروض المنتجات أو الخدمات الموجهة للتصدير على مواقع الانترنيت الولوج في الطلبات الأجنبية لإقامة علاقة عمل.

الفرع الخامس: تكوين الملف و التحضير للعملية

السجل التجاري

تسمح فروع المحاسبة الولائية" المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)[3] بامكانية التسجيل للممارسة

نشاط التصدير من خلال أحد الرموز التالية:

- 411.101 لتصدير المنتجات الغذائية ذات أصل زراعي
- 411.102 لتصدير المنتجات الصناعية و المصنعة خارج إطار المحروقات
- 411.103 بالنسبة لتصدير المنتجات خارج إطار المحروقات و التي لم يتم تحديدها في موضع آخر

1 محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 65
2 محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص 65
3 مرجع سبق ذكره wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الجباية[1]

تقوم مصالح الضرائب للولاية، و المديرية العامة للضرائب (DGI)بوجوب حيازة المصدر لبطاقة مغنطيسية لحمل رقم التعريف الجبائي، و بالتالي يسهل التعامل بين المؤسسة المصدرة و مصالح الضرائب للولاية و من خلال رقم التعريف الجبائي الخاص بالمؤ سسة، و بالتالي كسب الوقت و مجموع الإعفاءات في آن واحد.

التوطين البنكي

يلعب البنك دورا جد مهم في عملية التصدير الخاصة بالمؤسسات، حيث يتم تحويل الأموال من المستورد إلى المصدر عن طريق البنك إضافة إلى تحويل الأموال من العملات الأجنبية إلى العملة الصعبة.

يخضع المصدر للتوطين المسبق لعمليات تصدير منتجاته و خدماته بيع نهائي / بيع بالإيداع (لدى بنك مؤسس في الجزائر" البنوك التجارية."

الوكيل الجمركي[2]

ينصح بالاستعانة بوكيل جمركي مختص في تنظيم النقلا لخاص بالبضائع الموجهة من المؤسسة المصدر ة إلى الميناء لتصديرها، التخليص الجمركي حيث يقوم الوكيل الجمركي بدفع جميع مستحقات الجمارك الخاصة بالبضائع المراد تصديره، كما يقوم بشحن و تفريغ السلع، و الاهتمام بشروط التوصيل.

العقد

ينصح قبل ابرام عقد مع متعامل اجنبي بمراجعة الشروط العامة للبيع (C.G.V) و مراجعة البنود التي تنص على الدفع و الثمن و تحويل المخاطر و التكاليف، و البنود الخاصة بالمنازعات القانون المطبق في حالة النزاع، و بنود التحكيم و المحكمة المختصة (من خلال مكتب القضايا القانونية) مركز التجارة العالمي (ITC) بجنيف.

شهادة المنشأ

على المصدر أن يقدم هذا المستند الذي تشترطه البلدان المستوردة، التي تمنح الأفضلية في التعريفات الجمركية للمنتجات الجزائرية المصدرة، شهادة المنشأ الخاصة بالمنتجات المصدرة إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GZALE)[3] و المقدمة من طرف كل من الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة (CACI)[4] و غرفة التجارة الصناعية الدولية (CCI) يجب أن تحمل ختم الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة ، (CACI)

1 مرجع سبق ذكره wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm
2 مرجع سبق ذكره wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm
3 مرجع سبق ذكره http://difaf.forumactif.net/montada_f54/topic_t1954ht
4 محمد عدنان وديع، عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، العدد 24 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 ، ص 11

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

شهادة تداول البضائع (EURI) الخاصة بالاتحاد الأوروبي المقدمة من طرف كل من الغرفة الجزائرية للصناعة و التجار (CACI) و غرفة التجارة و الصناعة للولاية (CCI)، كما يجب أن تحمل ختم الجمارك الجزائرية .

سند الشحن؛ وثيقة النقل الجوي؛ بيان النقل البري الدولي؛ وصل تسليم؛وصل الوضع على المرفأ:

الجدول 02: يبين علاقة الوثائق بوكلاء النقل و وكيل الشحن[1]

	وكلاء النقل	وكلاء الشحن
سند الشحن وثيقة النقل الجوي بيان النقل البري الدولي وصل التسليم وصل الوضع على المرفأ	يجب على المصدر أن يرفع البضاعة المراد إرسالها بوثائق النقل حسب الوسيلة التي تم اختيارها: - سند الشحن الجوي؛ - وثيقة النقل الجوي؛ - بيان النقل البري الدولي	و صل التسليم يبين للزبون بأن البضاعة في المتناول ليتم تخليصها جمركيا وصل الوضع على المرفأ يسمح للمصدر بوضع بضاعته في منطقة الميناء الجوي ليتم شحنها

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المدرجة في الموقع ALGEX%20Guide%20Ar.htm

1 مرجع سبق ذكره wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

للصادرات والمفاهيم المتعل به

الجدول 03: يوضح علاقة شهادتي الصحة الحيوانية و النباتية بالجهات المعنية[1]

	وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (MADR) مديرية المصالح البيطرية	مديرية المصالح الفلاحية للولاية	مديرية المصالح الفلاحية للولاية مديرية النوعية للولاية مصالح الجمارك بالمراكز الحدودية
شهادة الصحة الحيوانية و شهادة الصحة النباتية	بالنسبة للمنتجات الحيوانية فالمصدر ملزم بتقديم شهادة الصحة الحيوانية المسلمة من طرف مصالح الطب البيطري لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية	بالنسبة للمنتجات ذات طبيعة زراعية، يجب على المصدر تقديم شهادة الصحة النباتية المسلمة من طرف مصالح الطب البيطري لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية	يستفيد مصدر التمور من امتيازات الرواق الأخضر تخضع التمور الموجهة للتصدير لمراقبة الصحة النباتية و المراقبة الجمركية بمكان تواجدها أو على مستوى نقاط الخروج الاثني عشر عبر طرق بحرية أو جوية أو برية في حالة مطابقة المنتوج تسلم للمصدر: شهادة تثبت الصحة النباتية للتمور وخلوها من الحشرات محضر معاينة لمطابقة المنتوج تصريح بالتصدير النهائي عند العبور بالمركز الحدودي

1 مرجع سبق ذكره wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

التأمينات[1]

ينصح بإمضاء وثيقة تأمين على قرض التصدير للوقاية من المخاطر التجارية و السياسية كعدم التحويل، و كذا المخاطر الطبيعية، و المسؤول عن التأمينات هي الشركة الوطنية للتأمين و ضمان الصادرات (SAGEX).

التعبئة و التغليف و الوسم بالبطاقات

- على المصدر أن يسهر على أن تكون منتجاته مطابقة لمعايير التعبئة و التغليف و الوسم بالبطاقات حسب متطلبات السوق المستهدفة؛
- كما أن الأغلفة و ألواح تحميل البضائع يجب أن تكون مطهرة باستخدام الدخان أو أن تخضع لمعالجة حرارية (يجب أن تكون مرفقة بشهادة التطهير بالدخان، و التي تعد إلزامية للتصدير إلى الاتحاد الأوربي).

و توجد في الجزائر ثلاثة شركات مسؤولة عن التعبئة و التغليف و الوسم بالبطاقات:

- ❖ شركة (LAPAL) مجمع رقم 215 حي بن عمر - طريق حمادي خميس الخشنة الجزائر؛
- ❖ الشركة ذات المسؤولية المحدودة (EASYPAL) منطقة النشاطات رقم 87 القصور بجاية؛
- ❖ شركة TRANSBOIS الجهة الخلفية للمرفا ص ب 106 بجاية.

1 مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2011 -، رسالة ماجستير من المركز الجامعي بغرداية، ص121

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الفرع السادس :انجاز العملية

التصريح الجمركي[1]

الجدول 04: يوضح كيف يتم التصريح الجمركي من قبل مصالح الجمارك سواء بالولاية أو بنقطة العبور:

	مصالح الجمارك بالولاية المديرية العامة للجمار (DGD)	مصالح الجمارك بنقطة العبور
التصريح الجمركي	الأشخاص المخول لهم بالتصريح المفصل للبضائع هم : محافظو الجمارك، مالكو البضائع الذين تحصلو على التصريح بالتخليص الجمركي، الناقلون المرخص لهم	يجب أن يحدد التصريح الجمركي النظام الجمركي الذي سيتم تعيينه للسلع كما يجب أن يظهر العناصر المطلوبة من أجل تطبيق الرسوم و الضرائب و هذا لدواعي المراقبة الجمركية، و هذا التصريح يجب أن يكون مرفقا بالوثائق التالية :الفاتورة التجارية الموطنة، ووثيقة الشحن أو وثيقة النقل الجوي أو بيان النقل البري الدولي، و شهادة المنشأ، وقائمة الحزم، و السجل التجاري، و بطاقة التعريف الجبائي NIF و عند الاقتضاء، يجب ارفاق التصاريح و الشهادات المتعلقة ببضائع معينة)شهادة الصحة النباتية و شهادة الصحة الحيوانية،و شهادة الصيد

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المدرجة في الموقع ALGEX%20Guide%20Ar.htm

1 مرجع سبق ذكره wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المبحث الثاني : استراجيات التصدير:

المطلب الأول: استراجية التصدير والظروف المحيطة به :

يعتبر التصدير ركيزة أساسية وهامة في حياة المؤسسة أو الشركة المصدر على وجه الخصوص، وفي اقتصاديات الدول التي توجد فيها هذه المؤسسات على وجه العموم، كما أن له درجات متفاوتة من الالتزام وتعرتضه و تحدده عدة اعتبارات،لكن الشيء المهم على الشركات والمؤسسات المصدرة هو إتباع أنجع الاستراتجيات المتعلقة بالتصدير ، بالإضافة إلى الإلمام بمختلف الظروف المحيطة به والتي من شأنها أن تأثر فيه .

1- إستراتجية التصدير :

إن مختلف الشركات والمؤسسات قبل أن تقوم بتصدير منتجاتها يتعين عليها إتباع طرق معينة لتوسيع نشاطها الإنتاجي، وذلك بإيجاد فرص جديدة لتصرف هذه المنتجات والبحث عن أسواق للتصدير وذلك بمختلف الأساليب الممكنة، والتي ترها مناسبة للقيام بالعملية.

1-1- تعريف إستراتجية التصدير :

وهي تعني أسلوبا علميا تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية ،وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة، وأن اختيار إستراتجية[1] أو عدة استراتجيات يرتبط كليا بالهدف المراد تحقيقه، وغالبا ما يحدث الجمع بين الكثير من الاستراتجيات ويمكن إيجاد في هذا المجال نوعين منها

1-2- إستراتيجية النمو المعتمد على المنتج :

في هذه الحالة تسعى المؤسسة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم ذلك عن طريق :

- تحديد منتج أساسي للمؤسسة؛
- تحديد منتج في السوق المحلي وتعميمه وطنيا ثم دوليا؛
- تكيف المنتج حسب متطلبات الأسواق الخارجية، وهنا تقوم المؤسسة أو الشركة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه؛
- تعديل المنتج وتنمية بالطرق التقنية.

1 قسوم ميساوي الوليد ،مرجع سبق ذكره ص 15-16.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

3-1- إستراتجية النمو المعتمد على الأسواق :

تقوم المؤسسة ضمن هذه الإستراتجية بمراقبة سوق معينة من حيث المنتج المعروض فيها، والذي هو من نفس النوع الخاص بالمؤسسة كذلك تعمل على مراقبة سعره وكمياته.

2- الظروف المحيطة بالتصدير :

إن التصدير ينمو في محيط داخلي يأثر ويؤثر فيه وترتبط العوامل المؤثرة في عملية التصدير بظروف اقتصادية والتي تكون خارجة عن إطار سيطرة المؤسسة أو الشركة المصدرة وبظروف متعلقة بها من حيث تنظيمها ونوعية إنتاجها وقدرتها على المنافسة.... الخ ومرتبطة أيضا بطبيعة العلاقات مع الدول، حيث أن هذه العلاقات بإمكانها أن تؤثر إما إيجابا على حجم المعاملات التجارية الخاصة بالمؤسسة أو الشركة المصدرة ويمكن تلخيص أهم أنواع هذه الظروف المحيطة والمؤثرة في التصدير فيما يلي :[1]

2-1- الظروف الاقتصادية :

أن الظروف الاقتصادية سواء داخلية كانت أم خارجية دولية تأثير كبير على المعاملات الاقتصادية والتجارية .

2-1-1- الظروف الاقتصادية الداخلية :

وترتبط هذه الظروف إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي للدولة ففي حالة النمو تدعم حركة التصدير بينما تضعفه في الحالة الثانية ،والمصدر أو المتعامل مدعو إلى تحليل هذه الحالات وغيرها، كحلات التضخم والوضعية المالية للدول المتعامل معها من حيث حجم ديونها الخارجية، وحجم مخزونها بالعملة الصعبة وكفاءة المؤسسات المالية الموجودة بها .... الخ

2-1-2- الظروف الاقتصادية الدولية :

وينظر إلى هذه الظروف من زاوية وضعية العملات الأجنبية على المستوى الدولي خاصة أن سوق الصعبة متقلبة مما يؤثر على حجم المعمليات الخارجية .

2-1-3- الظروف الداخلية للمؤسسات القائمة بالتصدير :

إن للمؤسسة القائمة بالتصدير دور في تحديد حجم ونوعية التصدير وذلك من خلال :

- نوعية المنتج والخدمات المرتبطة به كخدمات ما بعد البيع .
- ثمن المنتج

2-1-3- من حيث الأجهزة المكلفة بالتصدير : وهي تتعلق ب :

- المصالح المكلفة بالتصدير الموجودة داخل المؤسسة؛
- علاقة هذه المصالح والأجهزة مع مصالح وأجهزة في فروع الشركة المتواجد في الخارج؛

---

[1] نعيمي فوزي ،التجارة الدولية ،دروس في قانون الأعمال الدولي ،الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية ،أكتوبر 1999 ص 70-1.73

SAHLA MAHLA
المصدر الأول للطالب الجزائري

- تسيير الموارد البشرية المكلفة بمهمة التصدير - توظيف العمال، تأهيلهم .....

2-2- من حيث القنوات المعتمدة في التوزيع :

- تنظيم التوزيع؛
- المنهجية المعتمدة لغزو الأسواق الخارجية – الخيارات الإستراتجية للبيع، اختيار قنوات التوزيع ....

2-3 - من حيث سياسية الاتصال :واتي لها علاقة بـ :

- المحيط العالمي المتوجة نحو نظام إعلامي، والاندماج الاقتصادي، ويتطور وسائل الإعلام فيه؛
- مدى استعمال المؤسسة أو الشركة المصدرة من وسائل الاتصال في هذا الميدان – كالمعرض الدولية، الشبكات الاتصال الدولية، الانترنت ... الخ –

3- الظروف السياسية :

لا تزال المعاملات الدولية المختلفة ومنها التصدير تخضع لنوعية الأوضاع السياسة القائمة في البلد الاستيراد والتصدير ،وهكذا يؤثر الجانب السياسي في المناطق الجغرافية الساخنة (دول غير مستقرة سياسيا مناطق نزاع ...)

من ناحيتين هما :

3-1- من الناحية الداخلية :

هذه الوضعية الداخلية غير المستقرة تضاعف من حجم المخاطر الواقعة على المعاملة وتحتم على المصدر بأن يحجم التعامل مع الرجال الأعمال والمتعاملين من هذا البلد أو بأن يطلب ضمانات أكثر .

3-2- من ناحية العلاقات بين الدول :

ذلك أنه كلما تحسنت العلاقات السياسية توسعت المعاملات بين الأطراف، والعكس صحيح

4- الجوانب القانونية :

إن اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين دول العالم أدى إلى تباين الأنظمة القانونية، مما أوجب على رجال الأعمال الاطلاع على القوانين المختلفة عن تلك القوانين السائدة في بلادهم، ولتسهيل هذه المعاملات تسعى المنظمات الدولية المهتمة ،كالمنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة لاقتصاد والتجارة والغرفة التجارية الدولية إلى توطيد القواعد والقوانين المتعلقة بمختلف المعاملات التجارية.

5- الجانب الثقافي :

ويتعلق هذا الجانب خاصة باللغة العربية والعادات والدين والدهنيات في البلد الذي يتم التعامل معه ،وذلك لاستفادة من هذه الجوانب بتحديد خصائص ومكونات النشاط والتصدير المناسب له .

6- جانب النمو السكاني :

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

من دون شك أن ظاهرة النمو السريع للسكان والذي يفوق معدلات النمو الاقتصادية له الأثر السلبي على نمو الصادرات، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة امتصاص الموارد الاقتصادية وذلك عن طريق توجيهها نحو إشباع حاجيات السكان المتزايدة من السلع والخدمات، وهذا ما يحول دون تحقيق فائض للتصدير بحيث كلما زاد الاستهلاك المحلى للسلع والخدمات أدى ذلك إلى التأثير على معدل نمو الصادرات بالانخفاض و العكس صحيح.

المطلب الثاني : استراتجيات التنمية والتصدير في الدول النامية :

1- إستراتجية تصدير الموارد الأولية :

لقد انتهج عدد كبير من الدول النامية هذه الإستراتجية ، وذلك وفقا لمبدأ الميزة النسبية المتوفرة لدى كل دولة أي أن هذه الإستراتجية تتمثل في اعتماد الدول النامية على إنتاج وتصدير المنتجات والموارد الأولية الطبيعية، وهي أساسا الموارد الخام، الوقود، المعادن ،بعض المنتجات الغذائية، والزراعية، وذلك سعيا منها للحصول على أسعار أعلى لصادرتها – أي جعلها أكثر قيمة – وجعل مداخليها من هذه الصادرات أكثر استقرارا .

1-1- مزايا وعيوب هذه الإستراتجية [1] :

1-1-1- مزاياها :

إن من المزايا الرئيسي الممكنة للنمو الذي يقوده تصدير المواد الأولية، أنه يؤدي إلى تحسين توظيف عوامل الإنتاج الموجدة وزيادة توفر عوامل الإنتاج، وانتقال الأثر إلى القطاعات الأخرى، فالنتاج الذي يتبع طريق الميزة النسبية، يؤدي إلى زيادة كثافة استخدام العناصر الأكثر وفرة نسبيا في العملية الإنتاجية، كما أن توسع الصادرات التقليدية قد يؤدي إلى توسع نطاق موارد الاستثمار الأجنبي، والادخار المحلي، والعمالة والقوة العاملة الدربة لتكميل عوامل الإنتاج الثابتة – الأرض والموارد الطبيعية – وذلك بطبيعة الحال في حالة ما إذا استغلت الإيرادات من العملة الصعبة الناتجة عن هذه الإستراتجية التصديرية الاستغلال الأمثل .

1-1-2- عيوبها :

رغم ما تحققه الدول النامية من مدا خيل هائلة بالعملة الصعبة، نتيجة انتهاج هذه السياسة التصديرية للموارد الأولية – خاصة المصدر للمحروقات – في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تغذية الإيرادات العامة للدولة، وفي توليد الجانب الأعظم من حصيلة الصادرات، إلا أنها لا تزال دون مستوى التنمية الاقتصادية، فنمو صادرتها من المواد الأولية والذي أدى بدوره إلى نمو نتاجها المحلي الإجمالي لم يؤدي إلى أي دفعة في قطاعها الإنتاجية والتصديرية، ويمكن إيجاز عيوب هذه الإستراتجية على النحو الأتي :

1-1-2-1- ضعف معدل النمو الاقتصادي :

1 قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 23-25.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

حيث أن اختيار السلع الرئيسية من المواد الأولية المصدرة، لا يجب أن يكون فقط على أساس امتلاك ميزة نسبية في هذا المجال، بل يجب الأخذ في الحساب مقدرا الحصيلة الجمالية من العملة الصعبة، الناتجة عن تصدير هذه السلع الرئيسية، وذلك لما لهذه الحصيلة من دور مهم في تمويل التنمية، وعلى سبيل المثال لو تواجه السلعة الرئيسة المصدر منافسة قوية من جانب المنتجات الصناعية، أو طلب ضعيف أو تدني في أسعارها فان الحصيلة الضعيفة من العملة من العملة الصعبة سوف تؤدي في نهاية إلى ضعف وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، ولهذا فان الصادرات من المواد الأولية ،هذه يجب أن تضمن قدرا كافيا من العملة الصعبة لتمويل عملية تنمية باقي القطاعات .

1-1-2-2- عدم استقرار الدخل من الصادرات :

ذلك أن البلد الذي لا يقوم بتنويع صادراته من المواد الأولية، ويعتمد على تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، ويعترض لدرجة أكبر من عدم الاستقرار في الدخل الناتج عن الصادرات إذا ما فورن بالبلد الذي يقوم بتنويع هيكل صادراته.

وحتى يمكن القول أن الدخل من الصادرات يتمتع بالاستقرار يجب أن تكون هناك درجة من النمو في الدخل في المدى الطويل، وهذا كما تم ذكره لا يتحقق إلا بتنوع هيكل الصادرات، وذلك بشرط أن يتجاوز هذا التنوع تصدير المواد إلى تصدير السلع نصف مصنعة أو كاملة الصنع الناتجة عن تحويل الموارد الأولية.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

1-1-2-3- عدم الاستقرار في أسعار المواد الأولية المصدرة :

حيث تتعرض المواد الأولية في المدى القصير لتقلبات شديدة في أسعارها وحجم صادرتها، والتي بدورها تؤدي إلى تقلبات في المداخل بالعملة الصعبة ،وما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية ،وذلك بسبب قلة مرونة الطلب الدخيلة و السعرية عليها، وقلة مرونة عرضها والتي ترجع من جانب إلى عدم الاستقرار في صناعات البلدان المشترية، ومن جانب أخر إلى اختلاف المواسم ،وبالتالي اختلاف كميات المنتجات – في حالة الصناعة والغذائية -

كما تتعرض المواد الأولية المصدر في المدى البعيد إلى انخفاض أسعارها، ويعود سبب هذا الانخفاض في الطلب إلى عدة أسباب منها :

- نمو دخل الدول المتقدمة، ما يترتب عنه في الطلب على السلع الغذائية للدول النامية.
- توجه الدول الصناعية إلى الصناعات التي تنخفض فيها نسب استخدام المواد الأولية .
- انتهاج الدول المتقدمة الصناعية لإستراتجية الإنتاج الأولي، خاصة الزراعي سعيا منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

1-1-2-4- تراجع معدلات التبادل الدولي :

يمكن تعريف معدل التبادل لبلد معين "بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة، مقابل كل وحدة تصديرها إلى الخارج، ويمكن التعبير في إطار النقد لا المقايضة، عن ثمن أي سلعة بمبلغ محدد من النقود ولا يعبر بوحدات من سلعة أخرى، وعلى ذلك فان معدل التبادل يتحد بالمقارنة بن ثمن صادرات الدولة وثمن واردتها"[1]

إن تراجع معدلات التبادل الدولي يعتبر عيبا أخر من عيوب هذه الإستراتجية، ويكون هذا سبب في تناقص حجم نتيجة انخفاض الطلب على المواد الأولية وانخفاض أسعارها، ويكون اتجاه معدلات التبادل الولية في غير صالح الدول النامية، ونتيجة لذلك تجد نفسها عاجزة غن تدبير العملة الصعبة لمقابلة حاجتها المتزايد من واردات السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، وبما أن الصادرات تشكل نسبة مهمة من الدخل الوطني فان الخطورة تزيد على الاقتصاد الوطني ككل [2]

2- إستراتجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات :

كان المنطق الرئيسي في استراتجيات التصنيع والتنمية في الدول النامية هو الرغبة الجادة في تصفية "البنية الأحادية" للاقتصاد الوطني، وتجاوز هذه البنية عن طريق جهاز إنتاجي أكثر تطورا وتنوعا وديناميكية، وفي هذا الإطار احتلت "قضايا التصنيع" مكانا هاما في المناقشات الدائرة حول التنمية في الدول النامية....، تاريخ التصنيع في معظم الدول النامية هو تاريخ "نموذج الإحلال محل الواردات" وهناك خبرة تاريخية متراكمة في هذا المجال لاسيما في بلدان أمريكا اللاتينية ،حيث تمت عملية التصنيع هناك منذ الثلاثينات وفق

1 محمد عيسى عبد الله، كتابات العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 1419، ص 105.
2 قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

نموذج "الإحلال محل الواردات"[1]،وانتشرت في أعقاب نجاح حركات الاستقلال بالدول النامية وساد خلال الخمسينات.

حاولت الدول النامية مع بداية استقلالها عزل نفسها عن الظروف غير الملائمة للسوق الدولية، أين أثرت أزمة التضخم الركودي التي عاشها النظام الرأسمالي في النصف الثاني من السبعينات تأثيرا كبيرا على تجارة المواد الأولية للبلاد النامية، حيث اعترضت هذه التجارة مشاكل عديدة من أهمها [2]

- مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة بسبب الحماية وضعف الطلب لهذه الدول؛
- عدم الاستقرار السعري لهذه المواد ،أو مشكلة معدل التبادل الدولي .

وعليه بدا للدول النامية أن إستراتجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات، تمثل أحسن البدائل من أجل تجاوز المشاكل التي تعترض تجارتها وأكثرها تحقيقا لرغبتها في النمو والتنمية إذ أصبح بإمكانها الاستغناء عن بعض السلع التي كانت تستوردها من قبل مادامت يمكنها أن تنتج بديلا محليا[3] ،عن طريق إنشاء بعض الصناعات لتمويل السوق المحلية بالسلع المصنوعة محليا بدلا من استردادها من خارج، حيث أن الهدف الأساسي لهذه الإستراتجية هو تخفيض حجم الواردات أو منع بعضها،[4] في ظل درجة عالية من الحماية الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات الإحلال محل الواردات.

وتمر هذه الإستراتجية بمراحل متعددة، إما المرحلة الأولى فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية. إما المرحلة التي ذلك فيمكن أن يتخذ التصنيع طريقتين، إما الطريق الأول فيتخذ نمط إحلال الواردات للصناعات الوسطية – التي تنتج مستلزمات الإنتاج،ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج أما الطريق الثاني، تتحول الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات ويترتب على إستراتجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد الأجنبي النادرة، ويترتب كذلك على هذه الإستراتجية انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية ،وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية .....[5]

2-1- أثار إستراتجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات :

1 محمود عبد الفضيل، النفظ والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت، افريل 1979، ص 55.
2 محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 20.
3 هناء محمود شكري، مرجع سبق ذكره، ص 1.
4 محمد عبد العزيز، عجمية، عبد المؤمن يسري احمد، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية القاهرة، 1999، ص 290.
5 جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 15-14.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

ترتب على إستراتجية التصنيع عن طرق إحلال الواردات وبالنمط المشار إليه، اثأر هامة أخذت في الظهور خلال السنوات التي طبقت فيها هذه الإستراتجية ،يمكن إجمالها في نقاط التالية :

- آدت هذه الإستراتجية إلى منتصف طريق التصنيع ،فلقد حفزت الطلب الداخلي فقط دون أن تنجح في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها ،وشجعت تنمية الصناعات المتجهة نحو تكثيف العمل دون تكثيف رأس المال؛
- تدهور جودة السلع المنتجة، وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية ،ومن عدم وجود أي دافع يدفع المنتج المحلي نحو الاهتمام بقضايا الجودة والنوعية والحرص على السلعة المنتجة أو راحة المستهلك؛
- تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية في عقد الثمانيات، شكلت أزمة عالمية أقعدت كثيرا من الدول عن المضي في تبني أهداف طموحة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية؛
- فشلة في إصلاح العجز في موازين المدفوعات ففي حين انتهجت لتوفير الطلب على الصرف الأجنبي، إلا أنها أصبحت بالعكس مصدرا لتسرب العملة الصعبة في أشكال أخرى – مواد أولية، قطع غيار تجهيز ، وأكثر من ذلك خدمات وفوائد الديون الخارجية –
- لجوء هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي ،تسأله المعونة والمشورة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية، من خلال شروطه حول النهج الاقتصادي وتحير الاقتصاد وتنشيط قوي للسوق وفتح المجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام.

إستراتجية التصنيع للتصدير :

وتعني التصنيع من اجل زيادة الصادرات، ظهر هذا بعد فشل نمط إحلال الواردات، وعندئذ أخذت دوائر الفكر التنموي تشهد دعوى حديثة تعتمد على التصنيع من أجل التصدير، وقد كانت الدور الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية..... عام 1964، أول مناسبة تطرح فيها الصياغة المنهجية لهذه الإستراتجية ،تم التركيز على أهمية الصادرات الصناعية في سد الفجوة في الموازين التجارية والوصول إلى الأسواق المالية العالمية .

واشتدت هذه الدعوى في السبعنيات وأصبحت كل المنظمات الدولية تزكيها، ومن بين هذه المنظمات نجد اليونيدو التي جعلت منها هدفا في دورتها لسنة 1975 بليلما البيرو ، وأعطى له اسم هدف ليما حيث تمحور تحليلها في هذا الشأن على أن صادرات المصنوعات تساهم في عملية التصنيع وبالتالي في عملية التنمية.[1]

1 محمد حشماوي، مرجع سبق ذكر، ص 26-27.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

أطلق على هذه الاستراجية عدة مصطلحات أبرزها مصطلح سياسة إحلال الصادرات من طرف الاقتصادي جوستاف رانيس، على اعتبار تحل صادرات السلع الصناعة كثيفة العمل محل صادرات السلع الزارعة كثيفة العمل، وأطلق عليها اقتصاديون آخرون مصطلح الاتجاه للخارج، على عكس إستراتجية إحلال الواردات المتوجهة للداخل[1]، وعرفت أيضا بسياسة تشجيع الصادرات، وتمثل هذه الإستراتجية في تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادرتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، تقوم هذه الإستراتجية بداية على اختيار وانتقاء عدد محدود من الصناعات، أخذت في الاعتبار جوانب هامة منها الكفاءة الاقتصادية الموجودة لدى الصناعات، وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية والتقدم التكنولوجي وتطور فنون الإنتاج.

وقد أكد البنك الدولي في تقريره لسنة 1987 ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات باعتبارها من أهم سياسات التنمية، وأن النمو السريع والصناعة الفعالة يقترنان عادة بالتوجه الخارجي ،فقد أصبحت سياسة تشجيع الصادرات هي السياسة المثلى حسب رؤية البنك الدولي ،حتى أنهم أطلقوا عليها ما يدعى بالحكمة التقليدية الحديثة [2]

3-1- أسباب ضرورة الأخذ بإستراتجية التصنيع للتصدير[3] :

- الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدر للمنتجات الأولية إلى مصدر لمنتجات الصناعة التي تستخلصها من المنتجات الأولية؛
- الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة في عدم التجائها إلى رؤوس الأموال الأجنبية إلا عند الضرورة الملحة؛
- تغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية ،وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت البيع في الأسواق الأجنبية فان هذا يؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ويخفض من نفقات الإنتاج، ومن ناحية أخرى فان دخول الأسواق الأجنبية إلى جوار تخفيض نفقات إنتاجها؛

وأخيرا، وما يلاحظ على إستراتجية إحلال الواردات هو ضعفها إذا استمرت لفترة طويلة من الزمن دون تشجيع إستراتجية إحلال الصادرات، حيث أن لكل إستراتجية ميزات، كما أن لها عيوب وتأثرت سلبية على الاقتصاد الوطني.[4]

1 احمد الكواز ،استراتجيات السياسة التجارية المعهد العربي للتخطيط الكويت، منشور على الموقع: ،اطلع عليه بتاريخ http:// www..arab- api.org/ course 40 / pdf /189040-3.pdf.2013-01-15

2 قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ خصاونة الأداء التصديري الأردني، وأثره في النمو الاقتصادي، 1996،1972، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17ن، العدد الأول، 2001، ص 3.

3 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها، دار الجامعية، السكندرية، 2001، ص 371-372.

4 سالم توفيق النجفي، اساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000، ص 293.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

إن إبراز ايجابيات وسلبيات كل سياسة ،وتفضل واحدة على أخرى يجب أن يتم بحذر وتروي ولا يمكن النظر إلى سياسية إحلال الصادرات على أنه بديل لسياسة إحلال الواردات أو العكس. إن هذا الاختيار الصعب لأحد هاتين السياسيتين أصبح مجال بحث ودراسة شغل أذهان الباحثين الاقتصاديين حتى عام 1987.

وفي المقابل،يدل الواقع على أن المقارنة بين سياسية الإحلال محل الواردات وسياسية التوجه نحو الخارج بأنهما سياسيان متنافستان وليس سياستان متكاملتان، وهذا يعتبر مقارنة خاطئة ،فمعظم البلدان النامية استخدمت كلا الاستراتجيين مع درجات مختلفة من التأكيد في فترة دون أخرى. ففي الخمسينات والستينيات توجهت بلدان عديدة نحو سياسة الإحلال محل الواردات، إلا أنه منذ السبعينات بدأ متزايد من البلدان بإتباع سياسة تشجيع الصادرات كتكملة للسياسة الأولى.[1]

ولم تطبق أية السياسة الثانية ،والتي تعتمد على حرية التجارة إلا بعد تمكينها من تكوين صناعة وطنية قادرة على المنافسة وعلى اختراق الأسواق، وبهذا يمكن اعتبار أن هاتين السياسيتين متكاملتين .

المطلب الثالث: إدارة أخطاء التصدير

1- التجنب :

إن تجنب مصدر الخطر في المقام الأول يلغي ظهور الخطر . وهذا بالطبع ليس البدائل المتاح. بالرغم من ذلك إذا تكررت الخسائر في دولة معينة فان المصدر ربما يختار أن ينتهي أعماله هناك . ويقصد بالتجنب غربلة الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. واستبعادها من نطاق إستراتجية الدخول إلى تلك الأسواق .

ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب التصدير إلى الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار ،ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير الو وجود مخاطر وخاصة المخاطر السياسية مثل :

- قيام المصدر بتقييم البيئية السياسية الدولية وتحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة.
- قيام المصدر باستشارات شخصية خلال السفارات أو الأفراد العاملين في مجال السياسي حاليا أو سابقا في تلك الأسواق المستهدفة .
- اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال المخاطر السياسة وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبها وفقا لدرجة عدم الاستقرار السياسي فيها .

ويمكن أيضا استخدام مؤشرات تحليل المخاطر التجارية في تجنب التعامل مع الدول أو المستوردين الذين لا يحققون المستوى المرضى لهذه المؤشرات.

2- **التفاوض** :

1 مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 293.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

ويقصد به قيام المصدر بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تتميز بوجود مخاطر سياسية أو اجتماعية ،بحيث يتم تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل القيام بالاستثمار ،ويمكن من خلال هذا الأسلوب التغلب على :

- مشكلة القيود على تحويل الصرف في الدول التي تطبق نظام الرقابة على الصرف.
- مشكلة إلغاء تراخيص استرداد صالحة ،مما قد يؤدي إلى عدم إتمام صفقة.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

3- **الانفصال** :

وتتضمن هذه الوسلية فصل الموجودات أو تقسيمات لتقليل حجم الخسارة المحتملة. على سبيل المثال يمكن تقسيم البضائع إلى شحنتين أو ثلاثة، حيث إذا تعرضت الشحنة الأولى للخسارة فان باقي البضائع تضل سليمة

4- **هيكلة** :

وتتم هذه الوسيلة بمشاركة الوطنيين في الاستثمار ،والاعتماد على أنواع إلا استثمارات التي تتميز بسرعة استرداد التكاليف وتحقيق الأرباح في الأجل القصيرة . وذلك لتقليل الأخطار المحتملة . هذا وهناك مجموعة من الإجراءات يمكن من خلالها تقليل الأخطار نذكر منها سبيل المثال :

- انتعاش إلا اقتصاد الوطني لدولة المستهدفة. وذلك بربط أهداف التصدير أو الشركة بالمصالح الوطني لتلك الدولة عن طريق مثلا شراء مداخلات الإنتاج من الشركات المحلية والعمل على زيادة الصادرات من هذه الدولة إلى الخارج؛
- المساهمة في علاج مشكلات البطالة بالدول المضيفة، وذلك بتوظيف الوطنين وتأجير خبراء وعلماء من داخل؛
- الاعتماد على الوطنين في الدخول في مشروعات مشتركة؛

أتضخ من هذا العرض كيف يمكن إدارة مختلف الأخطار التي يتعرض لها المصدرون ،سواء أكانت أخطار تجارية أو غير تجارية ،وسواء أكانت أخطار سياسية أو أخطار صرف أجنبي أو أخطار مشتري أو أخطار الائتمان وغيرها ،وذلك من خلال المداخل المختلفة الممثلة في التجنب أو تفاوض أو نقل الخطر من خلال التأمين الذي يعد لب موضوعنا [1]

المطلب الرابع : المشاكل والصعبوبات التي يعاني منها قطاع التصدير.

مشاكل على مستوى الاقتصاد الوطني:

إن الركود الكبير الذي عرفته الصادرات غير النفطية والذي دام لمدة الطويلة، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم على الجزائر ثم الرضوخ له ،وهو ما يظهر على سلوك التصرفات أغلبية الأعوان الاقتصاديين، فنشاط التصدير خارج المواد التفظية لم يساير الدينامكية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال منذ الاستقلال، وحتى الأهداف المسطرة في برنامج الحكومات المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة لم تتحقق، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن أسباب هذا الجمود وعن القطاعات المرشحة لرفع التحدي في هذا الشأن :

1- على مستوى القطاع الفلاحي :

بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء، الذاتي وتغطية السوق الوطني، وتتعدى خطورة الآمرة إلى تسجيل الجزائر تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي. ومن ثم فان إسهام القطاع

1 د قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الفلاحي في العملية التصديرية خارج قطاع النفظ بنسب مقبولة قد يبقى بعيد المنال في ظل المشاكل التي يعيشها. ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الفلاحي وعجزه عن الوصول بمنتجاته إلى أسواق التصدير نذكر ما يلي :

- انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة والذي ترجم بإهمال غير متعمد للقطاع الفلاحي، وهو ما أثر على تطور هذا القطاع الحساس، وحتى الميزات النسبية التي كانت تحوزها الجزائر في هذا المجال تم تحطيمها كنتيجة لهذا الاختبار، بحيث تم إعطاء الأولوية في مجال الاستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة وحتى رأس المال الاجتماعي كان مؤهلا للتفاعل مع القطاع الفلاحي أكثر منه مع القطاع الصناعي؛
- الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديمغرافي، الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الفلاحية والغذائية، ومع تراجع الإنتاج الفلاحي وعدم استقراره؛
- تحسين أسعار البترول أدى إلى التفكير أكثر في الاستيراد من اجل سد حاجات السكان الغذائية، وعدم الدخول في إصلاح زراعي عميق؛
- اعتماد القطاع الفلاحي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره – ظروف مالية مادية، تقنية فان تقلب في الأحوال الجوية نقص الأمطار مثلا يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي؛
- إن السلع الاستهلاكية غير الغذائية المكونة للواردات، تتمثل في الأدوية التي تفوق تكلفها السنوية 1200 مليون دولار وبعض التجهيزات الطبية وملحقات السيارات الثلاجات التجهيزات المنزلية ولواحقها الهوائيات المقعرة وأجهزة الاستقبال التلفزيوني . والتي تبلغ تكلفتها حوالي 800 مليون دولار ؛
- أن اكبر استيراد هي الأدوية هنا نطرح تساءل كبير – لماذا هذا التأخر في صناعة المحلية للأدوية إن التكلفة الكبيرة للأدوية كان يمكن في الخمس سنوات السابقة تقليصها إلى اقل مستوى ممكن لو إن الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الدولة في مجال تنظيم سوق الأدوية قد اتخذ من سنوات السابقة تقليصها إلى اقل مستوى ممكن لو إن الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الدولة في مجال تنظيم سوق الأدوية قد اتخذ من سنوات سابقة كما إن الإمكانيات الإنتاجية الجزائرية كانت كثيرا مهمشة بسبب قوانين العويض على الأدوية التي تصب في صالح المخابر العالمية؛
- كما أننا نلاحظ أن العديد من المواد التي يتم استردادها تمثل في الحقيقة صناعات صغيرة كان يمكن للحكومة إنتاجها محليا أو عن طريق الاستثمارات المحلية حيث يمكن بسهولة إنتاج الثلاجات أو التجهيزات والأثاث المنزلي الذي لا يتطلب تكنولوجيا كبيرة بل إرادة لدعمها؛
- السلع الاستهلاكية الغذائية فهي مكونة بالأساس من مادتي السميد والفرينة بقيمة تصل إلى 1400 مليون دولار والحليب بقيمة 710 مليون دولار واللحوم بقيمة 170 مليون دولار والخطر والقهوة والشاي والسكر بقيمة 350 مليون دولار ؛

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

- إن المتأمل في معدلات استرداد السنوات الماضية يلاحظ الأرقام الضخمة التي تصرف في مجال الغداء خاصة لما نعلم إن الجزائر قد وظفت مبالغ ضخمة في مجال الاستثمار الزراعي على مدى أكثر من 8 سنوات أو ما يسمى ببرنامج الداعم الفلاحي الذي لم يمكن البلاد من التقليص من معدلات التكلفة الغذائية فحسب البرنامج الذي تم توظيفه كان متوقعا من الجزائر إن تصبح بلدا مصدرا أو على الأقل مكتفيا ذاتيا إلا إننا نلاحظ إن تكلفة الاستيراد تتزايد سنويا .

إن خلاصة التي يمكن إن نستقيها من دراسة مؤشر المزايا المحققة إن الاقتصاد الجزائري يستفيد من ميزة مطلقة واحدة فقط والخاصة بالنتاج النفط إما باقي القطاعات فان الواردات تحقق ميز مطلقة حيث أظهرت مجموعة المؤشرات الإحصائية المستخدمة في التحليل أن الجزائر تعاني من خلل واضح فتتميز التجارة الخارجية بتركز سلعي في جانب الصادرات مقابل مد واسع من الواردات الاستهلاكية والاستثمارية ما جعل الاقتصاد تابعا للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالطلب والعرض .

بالإضافة إلى ذلك فان النشاط الاقتصادي في الجزائر يرتبط بشكل قوي بما يوفرة قطاع الاستيراد من سلع وخدمات مما يعمق الأثر على واقع وحجم الاقتصاد المحلي إلا أن تأثير الناتج على الصادرات يعتبر متدنيا إلى حد كبير حيث ترتبط الصادرات بظروف السوق الدولية وتقلبات شروط التبادل التجاري فتراجع هذه الشروط في غير صالح الاقتصاد المحلي الذي يمارس دورة الأساسي من خلال النشاط الإنتاجي المحلي .

يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بسوء استغلال الأراضي الفلاحية، وبوجود اختلال في توزيع هذه الأراضي – نسبة كبيرة من الفلاحين لديهم اقل من 5 هكتارات مقابل نسبة قليلة لها أكثر من 10 هكتارات

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

2- بالنسبة للقطاع الصناعي[1] :

تثبت الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة ترتكز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي، إلا أن السياسة الصناعية المنتهجة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا،ويرجع ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه الكلية للريع البترولي من جهة، ومن جهة أخرى لدور الدولة كمالك ومسير في نفس الوقت. مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية للعمل وكأنها إدارات عمومية بعيد عن تحقيق الهدف الاقتصادي للمؤسسة، وهو ما أدى بدوره إلى ضألة في القيمة المضافة التي تحققها، إضافة إلى بقاء صادرات هذا القطاع عند مستويات دنيا وبالخصوص منها تلك الصناعات غير نفظية.

وترجع أسباب هذا التدني في الصادرات الصناعية وخاصة غير النفظية منها إلى ما يلي :

- توجيه النظام الإنتاجي الصناعي للسوق الوطني ،وبالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج ،وهو الأمر الذي حد من إمكانية تصدير هذه المنتجات في ظل غياب إستراتجية للتصدير تعمل على ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية ودعمها.
- والتبعية الكبيرة للخارج في مجال تموين القطاع الصناعي ،اذ أن إمدادات القطاع الصناعي الجزائري كانت تأتي من الخارج . هذه التبعية للخارج وفي ظل وجود ضائقة مالية في المدفوعات الخارجية أدت إلى استعمال ضعيف للطاقة الإنتاجية المتوفرة 50/ في المتوسط هذا إضافة إلى ضعف درجة التكامل الصناعي بين الصناعات المحلية مما ساهم في ضعف الأداء الصناعي ومن ثم اثر ذلك على إمكانية التصدير للخارج .

وبخصوص النماذج التسييرية في المؤسسات الاقتصادية الصناعية ،فان هناك أسباب ضعف كثير تفسر الجمود الكبير الحاصل على مستوى الصادرات الصناعية ،ويتجلى هذا الضعف في النقاط التالية [2]

2-1- ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية :

اتسم أثر تطور الإصلاحات التي مرت بها المؤسسات الصناعية الجزائرية بانخفاض مستواها في معظم جوانبها ،وهذا ما عبر عنه بنقص مستوى الإنتاجية في هذا القطاع حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13/ وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الإستراتجية وقطاع الخدمات والتجارة ،إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطيع إن تصنع سلعا إستراتجية تسمح لها أن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية،حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة منذ بداية انطلاق العملية التنموية ،إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطور وجود ة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد

1 نفس المرجع، ص 115 -119

2 منير نوري وابراهيم لجنط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 9-10 نوفمبر 2010، ص 80.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

في السوق المحلية ،أي التوجه للداخل حدوده محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعية التي تتمتع بها ،حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها، غير متجرئة على الذهاب ابعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة ،وبالتالي لم يتكون لديها الحافزة لزيادة إنتاجها وتطوره كما ونوعا.

2- ضعف القدرة التنافسية :

نشأت الصناعة الوطنية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ،وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ،وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلتها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج أخر داخل السوق ،مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطور المنتوج وتحسين نوعية ،وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ،لذلك ليس من السهل إعطاء تقييم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعية التحويلية الجزائرية في السوق المحلية ،بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية ،يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي ،بحيث في مناخ كهذا تقييم القدرة الحقيقية للمنتوج المحلي على منافسته.

أن أسوار الحماية التي تمنع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من اجلها بل كانت النتائج سلبية على القطاع الصناعي العمومي، بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها :

- تدني مواصفات السلعة المنتجة مقارنة مع غيرها من السلع في الأسواق الخارجية؛
- ارتفاع في التكلفة الإنتاج؛
- آلية العمل الاقتصادي والإداري من ابرز سماتها الأساسية البيروقراطية؛
- تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع الأسواق بقوانينها ومتغيراتها

وأخيرا ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستويات القطاع العام الصناعي وانخفاض حجم صادراته، تشجع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق، وأدخلته في منافسة لم يكن مهيئا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم من مشاكله في البداية وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة وتطوير آليات عمله بما يتناسب المستجدة ،لكن هذا لا يخفي حقيقة أن حقيقة القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة ،كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى أخر ومن مؤسسة إلى أخرى إلا إن وجود هذه المشاكل وتراكمها ما زال واقعا يدل عليه وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المتشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية أظهرت بعض السلبيات غير المشجعة مثل:

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة
- المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعية التحويلية الجزائرية ،وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية .

3- ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية :

تتميز الصناعة الوطنية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية، وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية ،وهذا عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها :

- عدم التمكن من الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية،
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام؛
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة؛
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولوية الداخلية في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية ،وليست عملية نوعية ،أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعيه المنتوج، والعمل على تطوره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين ،وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقى سلعها ضمن مقايس وطنية بحتة لسوق واحدة ، حيث أن العالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته في حين أن لا تزال مسألة التكلفة والنوعية تشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمام الصناعة الجزائرية

4- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي :

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج ،وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها لزيادة الإنتاج بنوعيات ونماذج مختلفة من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا ،وهذا ما تفتقده الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج ،وان حدث وحصل ذلك فانه يتطلب تغيرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها .

5- ضعف التسويق بالمؤسسات الجزائرية :

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

للصادرات والمفاهيم المتعل به

تواجه معظم المؤسسات اليوم مشكلات تسويقية، وهي بطبيعة الحال تختلف بالاختلاف نوع المنشأة الصناعة أو الزراعة وتأتي ابرز المشكلات التسويقية من :

أن معظم المؤسسات الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث، بل لجيها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع والسبب في ذلك راجع إلى نظام الذي كان سائدا والمتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات المركزية بغض النظر عن النتائج المحققة ميدانيا ،إضافة إلى أن قصور المؤسسات في فهم البعد التسويقي ساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي .

انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخاص والخدمات ما بعد البيع حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع التي ترتكز على الجانب التصديري وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو سلع الصناعة لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، أي مصلحة لخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة. إن الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة المنافسة التي تسود السوق الوطنية .[1]،فعلى سبيل المثال تنتج الجزائر ما يقارب 400.000 طن من تمور * دقلة نور * ولكن ما يصدر لا يتجاوز 16000 طن بسبب [2]:

- رداءة نوعية التغليف.
- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات الوطنية والفرص الممكن استغلالها بالإضافة الى صعوبة الحصول عليها.

ومما سبق يتضح أن الأداء التسويقي سيئ لمعظم المؤسسات جزائرية بسبب عدة عوائق أهمها :

- العوائق المرتبطة بطبيعة التسويق؛
- العوائق المرتبطة بالنظام والبيئة الاقتصادية؛
- العوائق الخاصة بالذهنية التسيرية
- 80/ للمشاركة في أسواق العرض المسجلة في البرنامج الرسمي المقرر من طرف وزير التجارة؛
- 50/ بالنسبة للمشاركة في التظاهرات التي لا تظهر في البرنامج الرسمي؛.
- وفي حالة عرض متبوع بيع، معدل التغطية من طرف الصندوق الخاص لتمويل الصادرات؛ للمصاريف المتعلقة بالنقل وعبور المنتجات المعروضة تدرس حالة بحالة من طرف اللجنة الاستشارية.

1-1-1-1- في مجال تمويل النقل الدولي :

1 سعيدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2 العيشي زرارة، الإستراتجية التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بلجي مختار،عنابة، 2009-2010، ص246.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

بالنسبة لتغطية تكاليف النقل الدولي، الصيد في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير ينص القرار الوزاري رقم 8 جانفي 2000 على منح نسب المساعدة كالأتي – حسب وجهة البضائع-

- 80/ بالنسبة للعراق وليبيا .
- 50/ بالنسبة للوجهات الأخرى
- 100/ بصفة استثنائية لبعض الملفات مبررة ومدروسة حالة بحالة
- أما البنود الأخرى للصندوق الخاص لترقية الصادرات تنص على التكفل بـ :
- التكاليف المرتبطة بدراسة السوق الخارجي، لإعلام المصدين والدراسة لأجل تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير .
- التكاليف المتصلة بتكيف نوعية المنتجات مع السوق الخارجي.
- جزء من تكاليف بسط البضائع للخارج المدعمة من طرف المصدرين

1-1-2- إنشاء تأمين قرض للتصدير :

أصبح نشاط التصدير مطلبا لا غنى عنه عالميا، ويعتبر مؤشرا لتطور اقتصاد ما، ولكن هذا النشاط لا يخلو من مخاطر و لأجل هذا وبهدف مواجهة المخاطر وغيرها تم إنشاء تأمين القرض على الاسترداد في الجزائر هذا النظام يسمح بإلغاء التخوف من أخطار التصدير من جهة أخرى استرجاع المداخيل في حالة دفع الطرف الأخر وبالتالي فالمصدر سيدفع له مبلغه مهما كانت العلاقات التجارية مع زبونه وهذا بفضل التحفيز المنشأ في إطار تشجيع الصادرات والذي يسمى الصندوق الجزائري لضمان الصادرات.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

خـــــــلاصـــة الفصل :

سمحت لنا الدراسة من خلال هذا الفصل للوصول إلى معرفة ماهية التصدير وكذا الدور الذي يلعبه في اقتصاديات مختلف الدول

حيث أن الصادرات وسلبيات التصدير تلفيت دورا رئيسا في عملية النمو من خلال تحفيز الطلب وتشجيع لادخار وتراكم رأس المال .

ويعيد التصدير من بين ابسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر مقارنة مع الأشكال الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر والتحالف الإستراتجية ووصلنا إلى وجود إستراتجية التصدير التي هي عبارة عن أسلوب علمي تعتمد عليه المؤسسات المصدر لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الفصل الثالث
الجمـــــارك

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

مقدمة الفصل :

يعتبر الجهاز الجمركي الركيزة الأساسية لحماية وتطوير الاقتصاد الوطني، وكذلك مراقبة المبادلات التجارية على الحدود وجباية الضرائب على الواردات، حيث تباشر الجمارك دورا مهما في دعم الاقتصاد المحلي، من حيث جذب المستثمرين وحماية المنتج المحلي وتصدير لعمليات التهريب في المنافع البرية والجوية والبحرية.

بحيث يخضع نشاط الجمارك للقوانين والأحكام المحلية وفي بعض الأحيان إلى الاتفاقيات الدولية – منظمة التجارة العالمية– اتفاقيات التبادل الحر.[1]

Tustoms :Business Dictionary.R etrieued 15-3-2020.1

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المبحث الأول: الجمارك

المطلب الأول: الإطار العام للسياسة الجمركية:

1- مفهوم الجمارك :

وتعني بي الانجليزية custom هي الجهة الحكومية التي تملك السلطة لي تنفيذ القوانين الخاصة بتوفير الحماية للصادرات والواردات، وتنظيم عملية الدخول والخروج البضاعة بين الدول 2-وتعرف الجمارك بأنها ضريبة تفرض على المنتجات المستوردة وأصل المصطلح الجمارك يعود للغة التركية ،وهو مشتق من كلمة – كمرك- وعرفت باللغة العربية بكلمة – مكس- من التعريفات الأخرى للجمارك هي مكان يوجد في المطارات والحدود الدولية والموانئ البحرية، ويشرف عليه مجموعة من الأفراد المسؤولين عن متابعة المسافرين والبضائع المتبادلة بين الدول .[1]

2- مفهوم السياسة الجمركية :

تعتبر السياسة الجمركية من السياسات الرئيسية التي بإتباعها تتحقق الأهداف والغايات لدولة ما أو من حيث السبل الموجودة على الساحة الاقتصادية لتصبح ذاك فعالية في التأثير على الإنتاجيات الداخلية والاقتصاديات الخارجية.

ولذلك تمثل إحدى القوى الرئيسية المكونة لمحيط التسويق الدولي وتلعب دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحويلها لميزانية الدولة فالسياسة الجمركية وسيلة هامة تساهم بأدورتها الخاصة والمستعملة في إدخال الموارد إلى خزينة الدولة وتفيدها بتحصيل الرسوم الجمركية قصد سد نفقاتها العامة في حين يجب مراعاة تأثيرها على أسعار البضائع المصدرة أو المستوردة جاعلا منها أداة فعالة في سياسة الدولة الاقتصادية – مجال حماية التجارة – فالسياسة الجمركية لها وسيلة سعر ية تعتبر كضريبة لأنها تفرض لقاء خدمة معينة تؤديها الدولة بل تفرض بمجرد إقرارها وفقا للقواعد القانونية

3- مهام إدارة الجمارك الجزائرية[2]:

باعتبار إدارة الجمارك نقطة عبور إجباري للبضائع اؤس الأموال والأشخاص تعد الجمارك القائد الأول لاقتصاد الوطني، وبالتالي فإنها تتولى عدة مهام

الفرع الأول : المهام الكلاسكية

- **المهمة الجبائية :**

بما أنها تساهم بقسط وفير إيرادات الدولة، فهي تتميز بمهمة جبائية تتمثل بدورها فيما يلي :

✓ تحصيل الايتاوات الجمركية

1 تعريف معين جمركي في معجم المعاني الجامع المعاني اطلع عليه بتاريخ 15-3-2020

2 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ 2020/04/20

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

- ✓ التحصيل لصالح الإدارة الجباية الحقوق والأتعاب الداخلية التي تطبق على الموارد المستوردة
- ✓ متابعة ومراقبة الامتيازات الجبائية الحقوق والأتعاب الداخلية التي تطبق على الموارد المستوردة
- ✓ متابعة ومراقبة الامتيازات الجباية المقدمة سواء بقوانين المالية أو القوانين الخاصة
- ✓ تحصيل الغرامات الجمركية الناجمة أو المترتبة عن المخالفات للتشريعات والتنظيمات الأنظمة الجمركية وكل النصوص لها علاقة بالإرادة الجمركية .[1].

- **المهمة الاقتصادية**

على أساس القواعد الثابتة للتجارة العالمية ،تراقب التدفقات التجارية من خلال ثلاث أهداف هي سهولة العبور الحماية النوعية [2] وتتمثل المهمة الاقتصادية في :

- ✓ تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلق بتنقل البضائع ورؤوس الأموال العابرة للحدود؛
- ✓ تعزيز المنافسة والتجارة العادلة عن طريق الوقاية والبحث وقمع المعاملات الغير قانونية والعيش؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي بواسطة ميكانيزمات جمركية وضريبية مؤسسة لهذا الغرض وذلك من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الجمركية الاقتصادية؛.
- ✓ المشاركة في تطوير الصادرات خارج المحروقات عن طريق تشجيع وتسهيل إجراءات المراقبة؛
- ✓ تقديم إحصائيات خاصة بالتجارة الخارجية والتي تمثل أداة هامة للمساعدة على اتخاذ القرارات.[3]

إن مهام الجمارك في غالبية الأحيان مهام كلاسكية، في حين إن تطور التجارة الخارجية ،وانفتاح الحدود ورغبة الدول في حماية منتوج الوطني والمواطنين من جهة . وظهور العولمة من جهة أخرى والتي تتزايد مظاهرها يوما بعد يوم، أدى إلى ولاة مهام جديدة تبنتها الإدارة الجمركية . وهي ملزمة تأمينها .

الفرع الثاني :المهام المعاصرة

- **مهمة حمائية الحماية وتتمثل في :**

- ✓ مكافحة التهريب، تبيض الأموال، إلا تجارة بالمخدرات وبصفة عامة الجريمة المنظمة؛

1 محمد رحماني ،الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية، مذكرة تخرج تخصص ادارة الجمارك المدرسة الوطنية للادارة ، مدير التدريبات الميدانية 2003-2004 ص 134.

2 محمد رحماني، محمد رحماني، ص 135

3 محمد رحماني أعلاه ص 136.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

- ✓ المشاركة مع مختلف الأسلاك الأمنية في الحفاظ على النظام والأمن العمومي – الأسلحة – المتفجرات – المواد الكيمائية ....الخ
- ✓ المشاركة في الحفاظ على صحة العمومية بمراقبة السلع الغذائية؛
- ✓ حماية البئية والثروة النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض؛
- ✓ حماية التراث الثقافي والفني؛
- ✓ حماية الملكية الفكرية وكذا حماية حقوق المؤلف لمكافحة القرصنة الفنية الادبية .

مهمة المساعدة في اتخاذ القرار : وتتمثل في

- ✓ إعداد وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية وذلك من اجل لتسهيل اتخاذ القرار طرف السلطات العمومية؛
- ✓ إعداد الدراسات المتعلقة بتطور التجارة الخارجية ،توقعات لتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية وذلك بطلب من السلطات [1].

4- الإجراءات الجمركية[2] : هي إجراءات تنظيمية تخضع لها البضاعة عند دخولها الإقليم الجمركي وتتمثل هذه الإجراءات في تقديم البضاعة لمصالح الجمارك وإجراءات التخليص الجمركي وهناك نوعين:

1- إجراءات الاستيراد، إجراءات التصدير .

إيداع التصريح وجواب القبول :

يقوم المستورد بإيداع تصريح مفصل لدى مكتب الجمارك الذي بدوره يقوم بمراقبة من حيث الشكل والمضمون وقبول التصريح يسمح بضمان تطبيق الحقوق والرسوم والتنظيمات الملائمة للبضاعة، ولا يتم تسجليه إلا بعد وصول البضائع المعينة بالتصريح.

تسجيل التصريح وفحص البضائع :عندما يكون التصريح مقبول من طرف مصالح الجمارك يتم تسجيله بإعطائه رقما ترتيبا ويثبت عليه تاريخ تسجيله ،ويدفع بختم مكتب الجمارك وتوقيع العون الذي قام بهذه العملية وبعدها يتم تفتيش البضائع كلها أو بعضها والتأكد من مطابقتها للمعلومات الواردة في التصريح وتكتفي أحيانا إدارة الجمارك بفحص التصريح وما يرافقه من وثائق وتبين الفحص على شهادة الفحص يحررها العون المكلف بالعملية.

رفع البضائع :ترفع البضائع قبل أن تسلم رخصة بذلك في شكل إذن بالرفع موقع ومؤرخ وأجل رفع البضاعة وهو يوم تسليم الجمارك للأذن بذلك وإذا لم يتم الرفع في الأجل المحدد،وتوضع البضاعة بالقوة في مخازن الإيداع.

إجراءات التصدير : إن البضائع التي سوف توجه للتصدير النهائي أو المؤقت يجب إخضاعها للإجراءات التخلص الجمركي وهذا للتأكد من عدم خطورتها.

1 محمد رحماني مرجع سابق ص 135- 137.
2 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ 2020/04/20

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

السلع المصدرة نهائيا : إن البضائع الموجهة للتصدير يجب إن تقدم لمصالح من اجل الخضوع لإجراءات التخلص الجمركي. ومعظم هذه البضائع معفية من الحقوق والرسوم الجمركية وذلك قصد تشجيع التصدير ، إلا إن هناك بعض السلع تخضع للحقوق والرسوم مثل الأشياء الأثرية.

السلع الموجه ، لنظام التصدير المؤقت :

يقصد بالتصدير المؤقت تصدير البضاعة أداء خدمة تصنيعها، استعمالها، تصليحها، تحويلها وعرضها في معرض أو تظاهرات.

و تحسب الرسوم والحقوق المستحقة على العتاد الذي تم تصليحه في الخارج على أساس القيمة المضافة ثمن اليد العاملة وكذا أسعار قطع الغيار المدبجة في العتاد. و الرسوم المتعلقة بالبضاعة المصدرة بقصد التحويل فهي يمكن تستفيد من الإعفاء الجزئي أو الكلي وهذا طبقا لنصوص القانونية المعمول بها والقيمة الجمركية التي تأخذ كقاعدة لحساب الحقوق والرسوم

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المطلب الثاني: تصنيف الأنظمة الجمركية الاقتصادية[1]:

الأنظمة الجمركية الاقتصادية :

الأنظمة الجمركية الاقتصادية

يعرف بأنها أنظمة موجهة Droit Douanier في كتابها الحقوق الجمركية لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الاستيراد والتصدير عن استعمال آليات ميكانيزمات تتغير حسب النشاط المعني وقف أو إعفاء من ضرائب والرسوم " Mécanismes" الجمركية، منح مسبق للمزايا الجنائية والمالية المتعلقة بالتصدير .... الخ ولا يمكن معرفة مرورها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات تتغير حسب الأنظمة إن مثل هذه الإعفاءات الجمركية تتخذ عادة إحدى الأشكال الثالثة :

1- إعفاء من إجراءات رقابة التجارة الخارجية والصرف، تطبيقا لما تنص عليه التجارة الخارجية أو النصوص المتعلقة بالعلاقات المالية مع الخارج أو أحكام قانون الجمارك .

2- إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب أو الرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها طبقا للأحكام الواردة في قانون الجمارك الجزائري أو قوانين المالية الجاري العمل بها أو أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الجزائر.

3- إعفاء من الضمان الجمركي بناءا على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو بناء على النصوص التشريعية الجزائرية

تصنيف الأنظمة الجمركية الاقتصادية :

الأنظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة إعفاءات تستفيد منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي مهمتها تكمن في حماية الاقتصاد الوطني والعمل على تشجيعه ونموه وللأنظمة الجمركية عدة وظائف تتنوع الأغراض التي وضعت من اجلها البضاعة.

1- **الأنظمة الجمركية الاقتصادية حسب وظيفة التخزين :**

تتمثل وظيفة التخزين في المستودعات، حيث تضم من المستودع العمومي والمستودع الخاص.

إن نظام الاستيداع هو نظام قانوني تدخل في إطار البضائع والسلع إلى الإقليم الجمركي التي تعتبر مازالت بالخارج في الواقع كذلك استيداع هو عبارة عن المحلات التي تخزن فيها البضائع في استخدامها من إجراءات جمركية مرخص بها مع توقيف الضرائب والرسوم الجمركية .

للاستفادة من نظام الاستيداع يجب على البضائع أن لا تكون محظورة في الإقليم الجمركي . من البضائع المخالفة للقواعد التي تحكم حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف المحظورة مؤقتا من الاستيداع بقرار من وزارة المالية[1]

1 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ 2020/04/20

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

كما يمكن بعد الترخيص من الجمارك أن تكون البضائع المودعة موضوع المعالجات المألوفة لتحسين مظهرها أو جودتها التجارية أو تكييفها للنقل مثل :تقسيم الطرود أو جمعها وفرز البضائع ومجانستها أو تبديل تغليفها ،حيث تتم هذه العمليات تحت مراقبة إدارة الجمارك.

حددت المدة التي يمكن للبضائع المودعة المكوث في المستودع العمومي بسنة واحدة إلا أنه يمكن للإدارة الجمارك أن تمدد هذه الفترة بصفة استثنائية ،وعند المدة العادية لمكوث البضائع في المستودع يستدعي المودع لسحب بضاعته سواء لإعادة تصديرها أو عرضها لاستهلاك في السوق المحلي أو وضعها في نظام حدده التشريع الجمركي ،إما في حالة التي لم يتم سحب البضائع في الآجال المحددة يوجه للمودع إنذار لسحب بضاعته أو وضعها في احد النظم الجمركية ،بمعني أخر يتوجب على القانون اللادارة الجمارك إن تبيع البضائع و تستفيد كل البضائع المقبولة في نظام المستودع العمومي من توقيف الضرائب والرسوم وإجراءات الحضر وذلك طيلة مدة مكوثها بالمستودع.

المستودع الخاص :

يمكن أن يمنح المستودع الخاص كل شخص طبعي أو معنوي لاستعماله الشخصي من اجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي خاص به [2] وتستفيد البضائع الموضوعة في المستودع الخاص من توقيف الحقوق والرسوم الجمركية وإجراءات الحضر

وغيرها من إجراءات مادامت في المستودع الخاص، حددت المدة القانونية لمكوث البضائع في المستودعات الخاصة بسنتين قابلة للتجديد لأسباب تراها إدارة الجمارك مقبولة كما تخضع هذه البضائع لإجراءات الفحص الضرورية والإحصاء من قبل مصالح الجمارك ويمكن أن يدعي هذا المستودع مستودعا خصوصي عندما يوجه إلى تخزين بضائع يستلزم خفضها منشات خاصة.

كما يمكن تستفيد البضائع الموجهة للأسواق، المعارض والمسابقات وغيرها من التظاهرات المماثلة من نظام الاستيداع الخاص، ويرفض بفتح مستودع خاص، بصفة الاستثناء للبضائع المخصصة لبناء وحدات اقتصادية أو لتجهيزها كذلك .

وبالتالي صارت تتمتع بهذا النظام مؤسسات من فرعين اثنين :الأول تجاري والثاني صناعي سواء القطاع العام أو خاص وفق ما نصت عليه المادة 154 من قانون الجمارك ،وهنا تقرر إلغاء التخصيص الذي كانت تحظى به الشركات والمؤسسات الاشتراكية والشركات ذات الاقتصاد المختلط التي تهيمن عليها الدولة، تملك معظم أسهمها سواء كانت مؤسسات تجارية أو صناعية [3]

---

1 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ 2020/04/20

2 المادة 154 من قانون الجمارك الجزائري ص 58.

3 مذكرة تخرج ماجستير دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية ص 174.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

2- الأنظمة الاقتصادية الجمركية حسب وظيفة التحويل

تسمح وظيفة التحويل للبضائع بأن تطرأ عليه تحويلات أو غيرها وهي تعمل على الترخيص للمؤسسة بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وكذا يسمح بتخزين المواد الأولية والمواد النصف المصنعة .

كما يسمح لها بمضاعفة القيمة التجارية للمنتجات وذلك عن طريق تصدير منتجاتهم إلى الخارج لكي تتعرض لتحويلات وتغيرات سواء من حيث النوعية والجودة بسبب نقص التكنولوجيا والمهارات وهذا عن طريق الحصول على رخصة إدارة الجمارك.

تتمثل الأنظمة الجمركية الاقتصادية حسب وظيفة التحويل في :

1- **المستودع الصناعي** : هي محلات توضع تحت تصرف ومراقبة إدارة الجمارك حيث يرخص لمؤسسة ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع كما أن البضائع التي يمكن إن تهيأ ضمن المستودع الصناعي تتمثل في [1]

- البضائع التي تجري عليها تحويلات أو تصنيع أو معالجة إضافية .
- البضائع التي تجري استخدامها على حالها في المستودع الصناعي .

لا يمكن التنازل عن البضائع المتوردة ضمن نظام المستودع الصناعي ولا عن المنتجات الناشئة عن تهيئة البضائع في المستودع هذا النظام إلا في حالة تغير نظامها الجمركي ،عند انتهاء مهلة مكوث البضائع في المستودع الصناعي تنفذ الالتزامات الخاصة بعرضها للاستهلاك فورا إذا تم تمديد هذه المدة ،إذا تم عرض المنتجات المعوضة للاستهلاك فورا إذا تم تمديد المدة وإذا تم عرض المنتجات الاستهلاك وجب أداء الحقوق والرسوم الجمركية حسب نوع وخالة البضائع التي تم معاينتها وقت دخولها المستودع الصناعي وعلى أساس كميات هذه البضائع وعلى أساس كميات هذه البضائع التي تحولها المنتجات عند خروجها كما تخضع كذلك كميات البضائع المستوردة المقابلة لنفايات الصنع للحقوق الجمركية والرسوم السارية المفعول في تاريخ التصريح قصد الاستهلاك

2- **نظام إعادة التموين بالإعفاء :** يقصد بإعادة التموين بالإعفاء النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد بضائع متجانس من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت في السوق الجاهلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي يجب مراعاة الشروط التالية في تحديد المصانع التي تستفيد من نظام إعادة التموين بالإعفاء :

- تبرير التصدير المسبق
- الوفاء بالالتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك.

1 بن فايز محمد :النظام الجمركي في إطار التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر – جامعة العلوم الاقتصادية 2001 ص64.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

مسك المستفيد دفاتر آو محاسبة المواد التي تكمن من تحقيق من صحة طبل الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية

ويستفيد ه هذا النظام الأشخاص المقيمون في الإقليم الجمركي، وكذلك الأشخاص الذين يقومون بتحويل البضائع قصد الحصول على منتجات تصدر بالفعل إلى الخارج [1]

إما بخصوص الإجراءات المتعلقة بالتصريح ،الضمان المراقبة والقواعد المحددة لنظام إعادة التويمل بالاعتماد تسري عليها نفس الإجراءات والقواعد المحددة لنظام القبول المؤقت طالما يهدفان معا لمساعدة المؤسسات الوطنية في التصدير[2]

3- الأنظمة الجمركية الاقتصادية حسب وظيفتي الاستعمال والمرور :

1- حسب وظيفة الاستعمال :

في هذه الوظيفة، البضائع تكون معدة لنشاط معين يكون خالصا المعارض الثقافة الرياضة لكن هذه البضائع يمكن أن يطرأ عليها لأي تحويل أو تغيير ويمكن تصديرها على حالها .

يوفر عدة فرص مريحة للمتعاملين فيها يخص استيراد السلع والبضائع التي تم إعفاؤها من كل الحقوق والرسوم الجمركية والتي معدة خصيصا للتصدير بعدم تعرضها لتحويل أو تغيير معين .

نظام القبول المؤقت :Admission temporaire

يقصد بالقبول المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بان تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين ولإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم دون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي .

- إما على حالتها دون إن تطرأ عليها تغيرات باستثناء العادي للبضائع نتيجة استعمالها تحسين الصنع تمنح رخص المؤقت من قبل إدارة الجمارك كما تعين هذه الرخص ما يلي :

- البضائع المقبولة في النظام الجمركي .
- الشروط التي تستعمل فيها البضائع على حالها .
- كل شخص يقدم تصريحا عن بضائعه في نظام القبول تمؤقت عليه تقديم التزام مضمون على أن يكون التصريح موافقا للقوانين والقواعد التي تحكم هذا النظام والشروط الخاصة التي تخضع لها عند تحقيق هذه العملية هذا الالتزام يتضمن :
  - نقل البضائع في المحلات أو الأمكنة إليها تصريح الاستيراد
  - تقديم البضائع على حالتها عند إجراء التحويل كلما طلبت ذلك مصلحة الجمارك
  - إعادة تصدير أو تخصيص نظام جمركي مرخص به في اجل محدد للبضائع المستوردة أو للمنتجات المتحصلة من تحويلها.

1 بن فايز محمد ،مرجع سابق ص 66

2 عبد العالي بورويس ،مرجع سابق ص 160.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

والقبول المؤقت نوعان :

1- **القبول المؤقت مع إعادة التصدير على حالتها :**

يقبل خاصة من اجل إعادة تصديره على حالته تحت نظام القبول المؤقت ما يلي :

* **العتاد المهني:** الحاويات والألواح والغليفات والعينات والبضائع الأخرى المستوردة في إطار عملية تجارية للقيام بالاختبارات أو الاستعراضات.

- البضائع المستوردة في إطار عملية الإنتاج.
- العتاد العلمي والعتاد البيداغوجي.
- عتاد رفاهية ميلاحي البحر
- العتاد الخاص بالدعية السياحية
- البضائع المستوردة لأغراض إنسانية
- السيارات التجارية البرية.

2- **القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع :**

تخضع البضائع المستوردة في إطار ه في هذا النظام إلي تراخيص مسبق من قبل إدارة الجمارك.

البضائع المصرح بها في القبول المؤقت تخضع لإجراءات التفتيش من قبل إدارة الجمارك تصفي كل البضائع المقبولة في نظام المؤقت حسب قانون الجمارك في ثلاث إجراءات :

- إعادة تصدير هذه البضائع
- وضعها في المستودع، ما لم يرد ما يخلف ذلك.
- تعرض للاستهلاك وتعامل في هذه الحالة كالبضائع المستوردة من اجل الاستهلاك
- تخضع البضائع التالفة أو الضائعة نهائيا وهي رهن القبول المؤقت لحقوق ورسوم الاستيراد شريطة أن يثبت التلف قانونيا.

ب- نظام التصدير المؤقت [1]

يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في اجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذو الطابع الاقتصادي

- إما على حالتها دون أن يطرأ عليها تغيير ،باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها
- إما بعد تعريضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع نتوقف الاستفادة من هذا النظام بناء على طلب مسبق بين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التصليح أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج .

2- حسب وظيفة المرور :

أ- تعريف العبور الجمركي :

1 المادة 193 من قانون الجمارك الجزائري ص 93.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

إن عملية نقل البضائع من مكتب جمركي إلى مكتب أخر تخضع إلى الرسوم والحقوق الجمركية في حالة التصدير والاستيراد حسب التشريعات المعمول بها .

التشريعات في قبول الدول المتخلفة تحتوي على نصوص مفادها ام كل السلع يمكن أن تعفى من الحقوق والرسوم الجمركية تحت المراقبة الجمركية .

في الجزائر زمن خلال المواد 125 إلى 128 من قانون الجمارك والذي يعرف العبور على انه النظام الذي من خلاله تكون سلع منقولة من مكتب جمركي أخر أو هو النظام الذي يوضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية المنقولة من مكتب جمركي إلى مكاتب جمركية أخرى برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي [1].

ب- مجال تطبيق العبور :

تقبل كل السلع في النظام العبور مع مراعاة التنظيم المعمول به لكون المادة 126 من قانون الجمارك تخول لوزير المالية إصدار قرارات التي يراها ضرورية بعد استشارة الوزراء المعنيين لتحديد قائمة البضائع التي لا تمنح الاستفادة من قانون العبور، والتي تشكل خطر على الصحة او العلامات التجارية أو الأصل ،والاستفادة من نظام العبور يجب على الملتزم كتابة تصريح مفصل يحتوى على التزام مكفول يلتزم بموجبه تحت طائلة العقوبات، بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد بترخيص سليم في الآجال المحددة وعبر طريق المعين ،كما يجب تقديم البضائع والسلع إلى مكتب الجمارك فور الوصول، والتصريح بالنظام الجمركي المعين للبضائع في انتظار إيداع هذا التصريح يمكن تفريغ البضائع في المخازن ومساحات الإيداع إن الملتزم مسؤول أمام إدارة الجمارك عن تنفيذ الالتزامات المترتبة على نظام العبور .

ج- أنواع العبور :

يغطي العبور الجمركي عدة إشكال تتوافق ومجالات تطبيقها إذن يمكن أن نميز بين نوعين من هذه الأنظمة :

للعبور الوطني عدة أشكال :

أ- **العبور المباشر** : يمكن تمثيل عملية هذا العبور في الشكل التالي :

الشكل رقم 02:العبور المباشر .

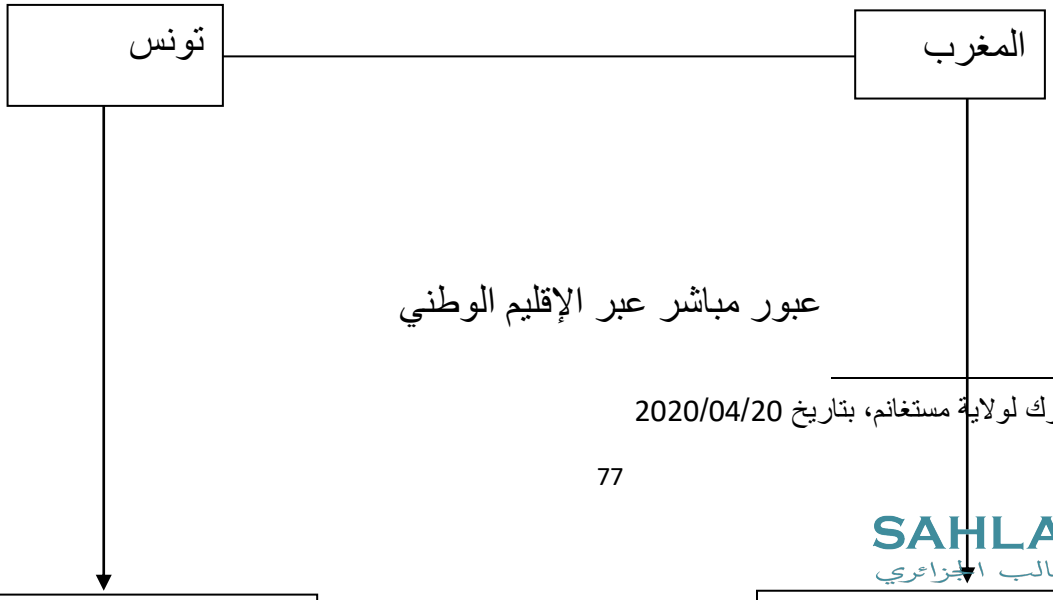

1 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ 2020/04/20

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

باستعمال نفس مستند العبور [1]

1 Manuel des régimes économiques douaniers. 1995 CNID. P المصدر 31

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

ب- **العبور الوطني الخارجي**: وهو ينقسم إلي

عند الاستيراد: يشمل هذا العبور تنقل البضائع تحت مراقبة الجمارك القادمة من بلد أجنبي عبر الإقليم الجمركي بين نقطة الدخول ونقطة الوصول

ويمكن توضيحه حسب الشكل التالي:

الشكل رقم: 03 العبور الوطني الخارجي عند الاستيراد[1]

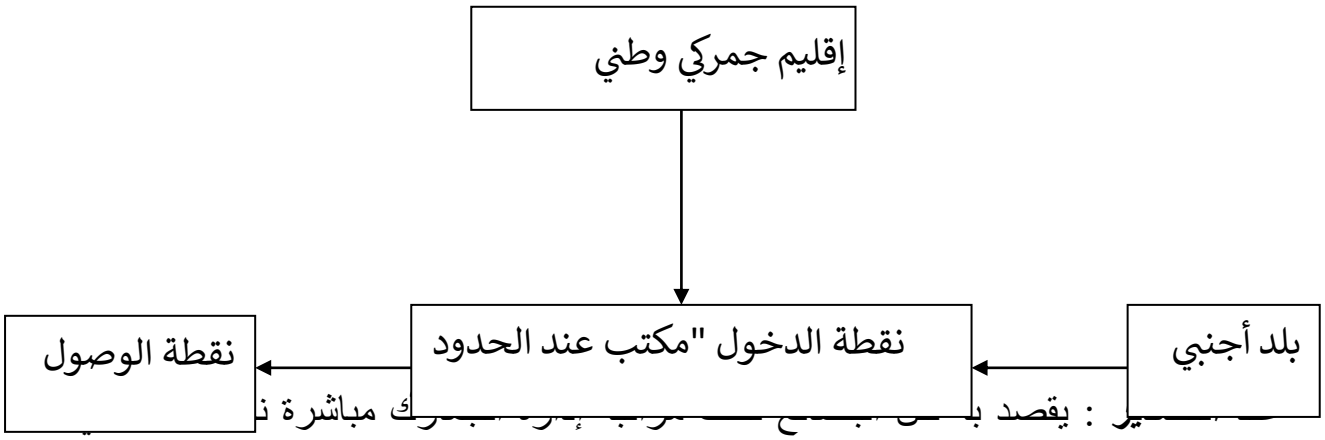

[illegible] : يقصد بـ[illegible] مباشرة نـ[illegible]

انطلاقا من مكتب الجمارك الداخلي إلى مكتب الجمارك الخارجي عند الحدود للخروج من الإقليم الجمركي والشكل الأتي يوضح هذه العملية :

1 Manuel des régimes économiques douaniers. 1995 CNID. P المصدر 31

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الشكل رقم 04 : العبور الوطني الخارجي عند التصدير

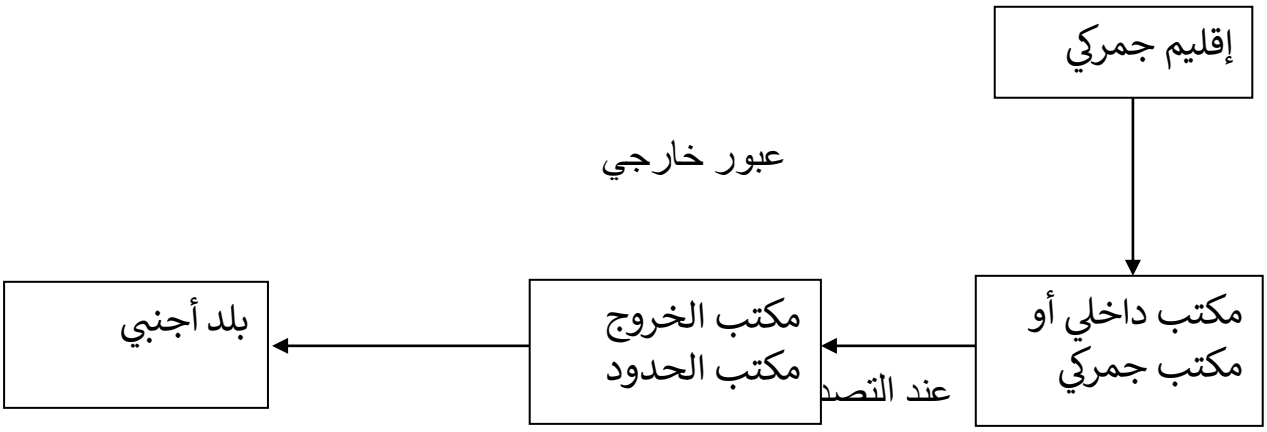

العبور الدولي :

لقد ظهر العبور الدولي في أول الأمر اتفاقية سنة 1924 عن طريق السكك الحديدية، ليظهر بعدها العبور الدولي البري حسب جنيف الموقعة في 14 مارس 1975 من طرف 40 بلد حيث ينص على أن العبور الدولي البري هو عبور البضائع بين الدول بمرورها عبر عدة حدود ،وهذا بين الدول المنظمة إلى اتفاقية جنيف حيث يتم العبور باستعمال مستند وحيد يرافق السلع ويسمى كراس ،مع وضع كفالة خاصة تضمنها جمعيات معتمدة من طرف الجمارك وذلك بهدف تعجيل نقل البضائع برا ولتحقيق وتنسيق الإجراءات الجمركية ولقد دخلت حيز التطبيق في الجزائر بتاريخ 18 أوت 1989.لكنها لم تطبق لعدم وجود جمعيات معتمدة تضمن عمليات العبور وتقوم بمراقبتها وتحرص على مدى تطبيق أحكام اتفاقية جنيف .

الطلب الثالث : الإطار العام لإدارة الجمارك الجزائرية

1- تعريف إدارة الجمارك الجزائرية[2] :

الجمارك هيكل حكومي شبه عسكري جوره مراقبة البضائع عند كل عملية دخول وخروج بمعنى مراقبة الحدود وفرض رسوم جمركية وإتاوات ومكافحة النشاطات التجارية غير المشروعة .

وخير من عرف هذه الإدارة الأستاذ أحمد خليفي حيث يبين أنها تلك الهيئة رقابية مكلفة بتلقي الحقوق على البضائع التي تمر عبر الحدود المطارات والموانئ ومراكز الحدود لتفتيش الأشخاص بالإضافة إلى تحصيل الحقوق المالية والرسوم الجمركية .

2- الأدوار التاريخية لقطاع الجمارك[3]

1 Manuel des régimes économiques douaniers. 1995 CNID. P المصدر32

2 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ 2020/04/20

3 تهريب البضائع والتدابير الجمركية – د احمد خليفي .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

إن الحديث عن نشأة الجمارك يقودنا حتما إلي الحديث عن ظهور النشاط التجاري ولا يخفي على أن بداية ظهور النشاط التجاري كانت قديمة، فالمصريون القدماء تصدوا الظاهر تدفق المنتوجات إلى مصدر لقوانين صارمة إما في الإسلام فرضت، وكانت باسم الشعر وحددت لحماية التجارة، وانتشرت في بلاد المسلمين وحدودهم قاعدة التعشير استمرت طوال أيام دولتهم.

والهدف من نظام التعشير في الدولة الإسلامية هو جمع الموارد المالية التي تعطي نفقاتها المتسعة ونسبة كانت تفرض على التجارة المارين عبر التراب الإسلامي وهذا ما يعرف بالضرائب والرسوم الجمركية وبعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية بعد الفتوحات في شمال إفريقيا واسبانيا وبلاد فارس والهند غربا. استحدث نوع جديد من ضرائب هي ما يفرض عل السفن نقدا أو عينا .

إما في الجزائر فان ظهور رجال الجمارك وحماية الحدود الجزائرية بتسرب السلع سواء من الداخل أو الخارج أو العكس ويعود أصلها إلى وجود الأتراك بالجزائر والنظام بتغير السلطات الحاكمة والمستعمرات التي غزت الجزائر وكذلك الأنظمة الاقتصادية وفي فترة الاستعمار كانت إدارة الجمارك تابعة للنظام الفرسي وقد ظل الأمر كذلك بعد الاستقلال في الفترة الأولى حيث كانت تستمد قوانينها من التشريعات الجمركية الفرنسية ثم بدأت في مرحلة التصحيح الثوري باستقلالها وكانت القوانين تصدر من المجلس ثم وزارة المالية ويتم عرضها على المجلس الشعبي – البرلمان- للمصادقة عليها .

3- نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية :

تعود نشأة الجمارك في الجزائر إلى عهد الدولة العثمانية أين كانت مهمتهم حماية الحدود الوطنية من تسرب السلع من الخارج لتهريبها. إلا إن هذا النظام تطور في عهد الاستعمار الفرنسي، حيث كان النظام الجمركي الجزائري خاضعا للقوانين والتشريعات الفرنسية لكن تلاشت ملامحها يوما بعد يوم من مجالس التصحيح الثوري إلى كواليس وزارة المالية، وها هو اليوم النظام الجمركي يتمتع بكامل سيادة الوطنية وتضبط قوانينه وتعدل لقواعد التطور من طرف خبراء جزائريين بعيدة عن كل هيمنة.

تمارس إدارة الجمارك عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في قانون الجمارك وتنظم خاصة منطقة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية والجوية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي هذا الإقليم إلى ثلاثة أقسام إقليم بري – إقليم بحري – إقليم جوي .

المادة 29: يشمل النطاق الجمركي .

أ- **منطقة بحرية** : تتكون من المياه الإقليمية والمنطقة المتاحة لها والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به

ب- **منطقة برية** : تمتد على :

- الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

- الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم منه، تسهيلات لقمع الغش يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم إلي غاية 60 كلم، غير ان تمديد هذه المسافة إلى 400 من ولاية تندوف وإدرار وتمنراست.

ت- تقاس المسافات على خط مستقيم [1]

تحديد كيفيات هذه تطبيق المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزارة المكلفين بالمالية والدفاع الوطنية الداخلية. لا يمكن إتمام الإجراءات الجمركية إلا بمكاتب الجمارك غير إن تتم بعض الإجراءات بمراكز الجمارك بصفو صحيحة .

يحدد إنشاء مكاتب ومراكز الجمارك وكذا اختصاصها وتاريخ فتحها بمقرر من المدير العام للجمارك عما يقرر إلغاء مكاتب ومراكز الجمارك أو غلقتها المؤقت .

المديرية الوقاية والأمن : وتضم :

- ✓ المديرية الفرعية للأمن والممتلكات؛
- ✓ المديرية الفرعية من الموظفين ومستعملي خدمة الجمارك؛
- ✓ المديرية الفرعية للأمن العمومي.

مديرية المحروقات : وتسمى كذلك مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات وتضم :

- ✓ المديرية الفرعية للتظيم الجمركي للمحروقات
- ✓ المديرية الفرعية لمراقبة حركة المحروقات ومتابعتها

والجدير بالذكر أن مديرية المحروقات انفصلت عن مديرية القيمة والجباية وذلك لاعتماد الجزائر 90 في صادرتها على المحروقات نسبة تفوق أما المديرية التاسعة وهي مديرية التكوين فقد انفصلت عن مديرية المواد البشرية .

مديرية التكوين : وتضم :

- ✓ مديرية الفرعية للتكوين الأولى.
- ✓ المديرية الفرعية لتحسين المستوى وتحديد المعلومات.

1 المادة 129 من قانون الجمارك الجزائري

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المبحث الثاني :القيود الجمركية والقيمة لدى الجمارك :

المطلب الأول :السياسة التعريفية والحقوق الجمركية [1]

1- التعريف الجمركية :

تعريف التعريفة الجمركية : المراد بها جدول الرسم أو الضرائب التي تفرضها الدولة على السلع المصدرة أو المستوردة في وضعية تعريفية خاصة بها وذلك بوضع نوع من الرقابة على هذه الصادرات أو الواردات .

وتتعدد طرق فرضها حيث أنها تكون نسبة مئوية من قيمة الصادرات أو الواردات

وقد بين النظام الجمركي المعمول به دوليا على موافقة الجزائر على تخطي بعض الصعوبات يمكن حصرها فيما يلي :

- البضائع الواحدة تتعرض لعدة تعريفات جمركية مختلفة باختلاف البلدان التي تمر عليها.
- من الصعب ضبط إحصائيات التجارة الدولية نتيجة تنوعها ولمقرنة هذه الإحصائيات يلزم فحص دقيق مما يؤدي إلى تضيع وقت كبير.
- استعمال إعلام إلي في تحويل جميع المعطيات الخاصة بالتجارة الدولية مما يؤدي إلى زيادة التكاليف .

من اجل كل ذلك قدمت الجزائر موافقتها على الاتفاق الدولي حول النظام المنسق وترميز البضائع الموقعة في بروكسل في 14 جانفي 1983 لجميع الإحصائيات الخاصة المتعلقة بالتجارة الدولية ومقارنتها ورغبة منها في تحقيق النفقات المرتبة على ضرورة إعطاء البضائع تعيينا جديد وتصنيف أخر وتسهيل توحيد المستندات التجارية.

أسباب فرض التعريفة الجمركية :

1- حماية المنتوج الوطني والصناعات الوطنية والحد من المنافسة الأجنبية .

2- علاج العجز في الميزانية المدفوعات وذلك عن طريق الحد من الواردات

3- المساهمة في تمويل خزينة الدولة وبالتالي زيادة إيرادات الدولة .

تأسيس التعريفة الجمركية قاعدة النظام المنسق :

بمقتضى أحكام 138 من قانون المالية لسنة 1992 تأسست تعريفة جمركية جديدة بدأ العمل بها في 01 يناير 1992، ولقد أعددت بناء على قاعدة النظام المنسق لتعين وتفنين البضائع وقد تضمنت هذه التعريفة عدة نسب للحقوق الجمركية منخفضة بسكل ملموس بالمقارنة مع النسب التي كانت مطبقة في السابق .

في هذا السياق ،فان التعريفة الجمركية الجديدة تشمل على بنود فرعية مقننة بثمانية أرقام 08 فالرقم السابع مخصص لحاجيات المغرب العربي، بينما الرقم الثامن 08 فهو مخصص لخدمة الحاجيات الوطنية فإما البنود الفرعية التي لم تقسم فقد تممت بصفرين -00-

1 مذكرة تخرج ليسانس : جمركية البضائع المستوردة على مستوى إدارة الجمارك .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

أهداف التعريفة الجمركية :

- حقوق الاستيراد المفروضة التي يمكن إنتاجها في البلد.
- حقوق التوزيع في غالب الأحيان طبيعتها الجنائية خاصة في البلدان التي تتوفر على الموارد الأولية أو فائض في الإنتاج .
- الرسوم الجمركية ذات أغراض جبائية بحتا .
- تستعمل الرسوم الجمركية لغرض اقتصادي في حالة تعرض الإنتاج للمنافسة .

أنواع البضائع التي تحتوي عليها التعريفة الجمركية :

- جاء مضمون التعريفة الجمركية لسنة 2001 على مايلي :
- 20 محور وكل محور يتضمن مجموعة من السلع والمواد الممكن استيرادها وهذه المحاور تحتوي على ما يلي :

المحور الأول: الحيوانات الحية والمواد الحيوانية.

المحور الثاني: المواد النباتية.

المحور الثالث: الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية

المحور الرابع: مواد الصناعات الغذائية :مشروبات سوائل كحولية كالخل والتبغ وما خالفه من صناعات التبغ

المحور الخامس: المواد المعدنية .

المحور السادس: مواد الصناعات الكيماوية.

أهمية التعريفة الجمركية :

تستعمل التعريفة الجمركية لغرض اقتصادي معين وأهداف أخرى كان يتعرض الإنتاج المحلي أو الوطني للمنافسة

- الرسوم الجمركية تحتوي على طابع جبائي
- تستعمل الرسوم الجمركية لملأ وتزويد وتعمير خزينة الدولة بالأموال الطائلة
- حقوق توزيع في غالب الأحيان طبيعتها جبائية خاصة في بلدان التي تتوفر على الموارد الأولية آو فائض في الإنتاج.

تأثيرات التعريفة الجمركية :

الحالة الأولى: تتعلق بالإنتاج الذي يعتمد على خدمات أو أجزاء صناعية مستوردة من الخارج وهذا الأخيرة يواجه زيادة في معدلات التكاليف تقابلها زيادة في الحقوق والرسوم الجمركية على ما تستورده من أجزاء صناعية ومن الطبيعة أن هذا الإنتاج ينتقل عبئه على المستهلك أو الاقتطاع من الأرباح في حالة المنافسة إذن التعريفة تؤثر سلبا على الإنتاج.

الحالة الثانية: وهي حالة عكسية تشاهدها في الصناعات التي تواجه المنافسة في السلع الأجنبية المستوردة و خاصة منها من حجمها ووحدتها وبالتالي تزيد من فرض الربح أمام الصناعات المحلية. فكلما ارتفعت معدلات الضرائب الجمركية كلما قلت المنافسة الأجنبية.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

الحالة الثالثة : يتأثر كثيرا بمسألة الضرائب الجمركية عند ارتفاعها او انخفاضها فهو لا يعتمد على الخدمات المستوردة أي بمعنى سلعة تنافس مستوردة

أ- التأثير على الأسعار :

فرض الرسم الجمركي على الواردات لسلعة ما يؤدي إلى رفع السلعة في السوق المحلية للبلد المستوردة وهذا بدوره يؤدي إلي التأثير على الاستهلاك وعلى معدل التبادل التجاري

ب- التأثير على الاستهلاك

هو كنتيجة طبيعية حيث إن التقليل من الطلب على السلعة يكون نتيجة ارتفاع الأسعار في مواجهة المستهلك من جراء الرسم الجمركي ويحدد حجم ذلك الأثر بمدى تغير السعر ومرونات الطلب الداخلي حيث إذا كان الطلب المحلي غير مرن فان مقدار الرسم الواجب فرص و يكون نسبة كبيرة وهذا من اجل التخفيض من الاستيراد وإذا كان العكس فان مقدار الرسم الواجب غرضه يكون نسبة قليلة على المنتجات المستوردة لان هذه الحالة عملية الاستيراد لا تؤثر على الإنتاج المحلي وفي بعض الأحيان المنتج قد يتحمل العبء مما قد يقلل من ربحه وهذا في حالة إذا كان عرض المنتج الأجنبي غير مرن .

ج- التأثير على معدل التبادل التجاري :

إن فرض رسم جمركي يترتب عنه انعكاسا ايجابيا على الإنتاج مما يقلل من الواردات وانعكاسات سلبيا على الاستهلاك وبالتالي يتأثر مستوى المبادلات التجارية بين الدول وقد يؤدي اختفاء هذا التبادل وان تخفيض الرسوم يتم عن طريق اتفاقيات التجارية بين الدول على ان عجز ميزان المدفوعات لأية سواء كانت الموقعة على اتفاقية دولة ليس لرفع أو تخفيض نسب الحقوق الجمركية

2- القيمة لدى الجمارك :

القيمة لدى الجمارك تمثل وعاء التحصيل للحقوق والرسوم التي تبقى من أهم عناصر القاعدة لإدارة الإحصاء ومراقبة التجارة الخارجية والصرف. [1]

وقد عرفت القيمة لدى الجمارك ببروكسل سنة 1950 والذي تنتبه الجزائر في المادة 16 من قانون الجمارك ،إن القيمة الجمركية للبضائع عند استردادها هي سعرها العادي في السعر الذي يمكن تحديده لهاته البضاعة عندما تصبح الحقوق الجمركية واجب أثناء بيع يتم ضمن شروط المنافسة التامة بين المشتري والبائع مستقلين عن بعضها البعض،[2]

عدم اعتراف بعض الدول ومنها أمريكا وذلك راجع بصفة أساسية إلى الاعتقاد بان ميثاق هافانا يضع بعض القيود سيادة الدولة في المال التجاري .

إلا أن هذا لا يمنع بدأ المفاوضات التي كانت تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية وهذا الهدف ما يعتبر إلا احد الأهداف الأمة للمنظمة ،ولقد كتب لهذه المفاوضات الجانبية

1 المديرية العامة للجمارك – مجلة الجمارك – ص 18
2 الديوان الوطني لإعلام الآلي والإحصائيات

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

النجاح وانتهت إلى توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في أكتوبر 1947 ودخلت حيز التنفيذ في أوائل جانفي 1948.

تنظمها " للغات" إذا جرى العرف على اعتبار أن هذه الجداول جزء لا يتجزأ من الاتفاقية العامة .

إن الهدف الرئيسي "للغات" هو ما يطلق عليه- تحرير التجارة الدولية – أي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في وجه تحركات السلع عبر الحدود الدولية وزيادة التبادلات التجارية بفتح أسواق جديدة.

تنشط المنافسة الدولية ورفع مستوى المعيشة بفضل التقسيم الممثل للعمل .

لكن عجز 'للغات" على الفصل النهائي والقاطع في الخلافات الدولية والعجز على إرساء القوانين الصارمة التي تنظم التجارة الدولية أدلى بالتفكير في إنشاء منظمة بديلة لها تكون كركيزة ثالثة للنظام الدولي الجديد بعد البنك العالمي و صندوق النقد الدولي .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المطلب الثاني: الحقوق والإتاوات والرسوم الجمركية :

1- الحقوق الجمركية :

وهي حقوق تفرض في إطار التعريفة الجمركية في ظل الشروط المنصوص عليها في قانون الجمارك وتعتبر ضرائب غير مباشرة،إذ تفرض هذه الحقوق على البضائع محل استيراد أو تصدير وفق عناصر تأسيس الحقوق الجمركية – القيمة الأصل،المنشأ- وتحسب حصيلتها حسب القيمة المصرح بها لدى الجمارك انطلاقا من التصريح المفصل.[1]

أما بالنسبة لنسب الحقوق الجمركية فهي محددة بموجب قوانين المالية وتخضع للتغير من سنة لأخرى حسب الأهداف الاقتصادية و الجبائية المسطرة لتلك السنة.

الأصل إن الحق الجمركي هو حق ثابت يحصل عند كل عملية تصدير أو استيراد لكن الاستثناء هو انه يمكن الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية أو التخفيض منها بالنسبة للبلدان التي تربطها بالجزائر اتفاقية تجارية تعريفية وذلك بخصوص السلع التي منشأها البلدان .

خصائص الحقوق الجمركية: تتميز الحقوق الجمركية بعدة خصائص منها :

أ- ضريبة محمولة: Impot Portable

يعني أن البضائع المستوردة بصفة نهائية او مؤقتة لابد إن تحمل إلى مكتب الجمارك أين تفتش ويتم مطابقتها مع التصريح المفصل ثم يتم تحديد الضريبة الخاصة بها .

ب- الخاصية التابثة :

نقصد بها ثبات معدلات الحقوق الجمركية طبقا لما هو محدد في التعريفة الجمركية ولهذه الخاصية دور كبير في جلب المستثمرين وذلك لأنها تسمح لهم مسبقا معرفة ما عليهم من حقوق . وإعفاء ورفع الحقوق والرسوم دون المراعاة بأحكام القانون يعرض أصحابها الحائزين على السلطة العمومية لعقوبات محددة في القانون .

ج- التطبيق العام : تدل هذه الميزة على إن الحقوق الجمركية تفرض دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية الأشخاص وحتى الدولة فيسرى عليها نفس الشيء عندما تقوم بانجاز استيرادها بنفسها ،أو يتم لحسابها الخاص ورغم ذلك وان كانت الحقوق الجمركية تطبق على الجميع دون استثناء إلا إن هناك استثناءات عندما يتعلق الأمر ببعض الهيئات التضامنية والسفرات أو الهلال الأحمر ... الخ.

د- الخاصية الموحدة: يعني أن البضائع داخل الإقليم الجمركي تخضع لنفس القوانين والأنظمة الجمركية حيث تنص المادة 2 من قانون الجمارك على تطبيق القوانين والأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كل الإقليم الجمركي وهذا المبدأ الدولة على كامل التراب الوطني .

أشكال الحقوق الجمركية :

---

1 القيمة لدى الجمارك هي قيمة السلع + مصاريف النقل و التأمين + مصاريف أخرى تدرج في خانة 46 من التصريح المفصل.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

للحقوق الجمركية شكلين هما :

أ- حق الضريبة القيمة :

تحسب الضريبة على القيمة لدى الجمارك وتمثل نسبة من القيمة والمادة 6 مكرر من قانون الجمارك تنص على الحقوق تحسب اعتماد على يمة البضائع ما لم توجد أحكام رسمية مخالفة لذلك إذن هناك علاقة طردية بين الحقوق والقيمة لدى الجمارك إذ افترضنا ثبات المعدلات – النسب – فنقص القيمة لدى الجمارك ستؤدي حتما نقص الحقوق الجمركية لذا تسعى الدول المحاربة للغش عن طريق الإعلام الذي يسمح بتحديد القيمة لدى الجمارك الفعلية.

ب- **الحق الخاص :**

ويعتمد هذا الحق على المقاييس الكمية – العدد – الوزن – الطول – من ميزاتها إن تأسيسها يعتبر سهلا وتسعيرتها بسيطة جدا ـ أما مساوئها فتمثل في إن هناك سلع وزنها لا يعكس قيمتها .

2. الإتاوات : Redevances douaires

هناك عدة أنواع من الإتاوات الجمركية

❖ **الإتاوات الجمركية (4‰ - أربعة بالألف)** : ينص قانون الجمارك في مادته 238 مكرر على انه تفرض إتاوة قدرها أربعة بالألف على كل عملية محل تصريح لدى الجمارك وهي محمولة على قيمة البضائع مثلما هي معرفة في المادة 16 من قانون الجمارك .

فالإتاوة الجمركية تعتبر من الجباية الجمركية وهي تدفع من المصرح لصالح خزينة الدولة وفقا لما هو منصوص عليه ف المجال الجمركي،كما أن المخالفات يتم متابعتها والفصل فيها كما هو الحال الجمركي . وينشأ القضايا ويحكم فيها من طرف محاكم مختصة في هذا المجال .

إما العمليات المعفاة من ه>ه الضريبة فقد حددت بموجب المرسوم 81-279 [1]

وهي عمليات محل تصريح مفصل وهي :

العمليات المستفيدة من إعفاء الرسوم والضرائب الموافقة للتشريع الساري المفعول قيمتها التي رسومها وضرائبها معطلة .

المستوردة أو المصدرة من طرف البريد كالطرود البريدية الموضوعية طبقا للتشريع ساري المفعول تحت النظام .

المعاد استيرادها بعد مشاركتها في معرض أو تظاهرات أخرى .

❖ **الإتاوات الخاصة بالإجراءات الجمركية** : (RED %2)

1 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ: 2020/05/18

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

لقد نصت المادة 165 من قانون المالية لسنة 1985 على هذه الإتاوة الخاصة بالإجراءات الجمركية وقد جدت كتعويض على الخدمات المقدمة من الوسائل المادية والبشرية في مجال التصريح المفصل ، وقد تم مؤخرا إدخال الإعلام الآلي والذي حل محل الخدمة المؤداة من المستخدمين .

وهذه الإتاوة أنشأت لصالح خزينة الدولة تحسب على قيمة لدى الجمارك للبضائع وتبقى ملزمة التحصيل من قبل المصرح لدى الجمارك .

وقد أعفى القرار رقم 85-253 العمليات المتعلقة بالبضائع المستوردة وهي كالأتي :

- العمليات التي نصت عليها المادة 213 من قانون الجمارك المستفيد من الإعفاء؛
- العمليات في إطار أحكام المواد 193 و 194 من قانون المالية لسنة 1988 من طرف آو لحساب وزارة الدفاع؛
- العمليات الموضوعية تحت النظام الجمركي المستفيد من تعطيل الحقوق والرسوم؛
- العمليات المعفاة من الحقوق والرسوم في إطار تغير الإقامة .

❖ **الإتاوة الثابتة المحددة ب 1000 دج :**

هذه الإتاوة أنشأت بموجب المادة 102 من قانون المالية لسنة 1985 وتموين واجبة التخليص على كل العمليات التي تتم في إطار تغيير الإقامة من المتنازل مقابل قيمة من العملة الصعبة مع الإعفاء من الحقوق والرسوم .

❖ **إتاوة استعمال هياكل الطرقات :**

إن إتاوة استعمال هياكل الطرقات[1]،تطبق على السيارات الميكانيكية لنقل البضائع والمسافرين المرقمة بالخارج والتي تكون قد استعملت في كل او جزء من التراب الوطني ومبلغ الإتاوة لكل سيارة يتكون من جزء ثابت وجزء متغير ويحسب على أساس الوزن الإجمالي للسيارات والمسافات المقطوعة.

إن السيارات المخصصة لنقل المسافرين أو البضائع والمرقمة بالخارج في إطار تحقيق مشاريع مؤقتة بين الدول تخضع لدفع مبلغ جزافي كما تخضع للجزء الثابت فقط السيارات المخصصة لنقل البضائع المرقمة بالخارج والتي تخضع وزنها اقل من 56 طن وتعفى من هذه الإتاوة :

- سيارات نقل البضائع المؤقتة للمنظمات ذات الطابع الإنساني؛
- السيارات المستعملة لنقل البضائع في اطار المقايضة تابعة لمؤسسات النقل العمومي البري للبضائع؛
- سيارات نقل المسافرين والبضائع المرقمة بالخارج لصالح منتج لنفس الامتياز الجبائي في إطار مبادلات النظام وتحصل هذه الإتاوة لصالح ميزانية الدولة؛

1 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ: 2020/05/18

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

❖ **حقوق الملاحة:** تنص المادة 239 من قانون الجمارك على إن حقوق الملاحة تحدد من طرف التشريع ساري المفعول والرسوم التي تكونها نسبة الحقوق الجمركية من حيث الشكل التصريحات وكيفية التحصيل وطريقة قمع المخالفات.

صفات التحصيل المحتملة والإجراءات محددة من طرف التشريع ساري المفعول وتقطع من إيرادات الملاحة وتكون حقوق الملاحة متنوعة تبعا لطبيعة البضائع.

❖ **إتاوة الحمولة البحرية**[1] : نصت المادة 72 من قانون المالية لسنة 1998 على أن تأسس لصالح ميزانية الدولة إتاوة الحمولة البحرية المتجانسة على المكوث مطول في الموانئ ،تستحق الإتاوة من طرف المستوردة وهي قابلة للخصم من البرح للضريبة ويتم حسابها

على حسب الجدول الأتي :

السعر الباخرة	السعر دج/ يوم
إلى غاية 12.000 م3	165.000.00
من غاية 12.001 م3 إلى غاية 25.000 م3	220.000.00
من 25.001 م3 إلى غاية 45.000 م3	275.000.00
أكثر من 45.000 م3	33.000.00

3. الـ رسوم الجمركية :

تلجأ بعض الدول الأجنبية إلى تخفيض قيمة السلع المصدرة عن قيمتها الحقيقية من اجل خلق أسواق جديدة وغزوها فهنا يجب على الحكومة إن تتدخل من اجل حماية السوق الوطنية بفرض رسوم إضافية عندها يظهر إن الحقوق الجمركية غير كافية .

ويمكن تعريف الرسوم الإضافية على أنها تلك الحقوق والرسوم المتممة والتي تضاف إلى الحقوق الجمركية لضرب البضائع المستوردة من البلدان التي تستعمل الإغراق لتصيف منتجاتها .

وهناك ثلاثة أنواع من الرسوم الإضافية :[2]

❖ **الرسوم الإضافية للحماية :** تدعي الحقوق ضد الإغراق أو التعويضية إذ تهدف إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية في حالات خاصة مثل حالة انخفاض العملة ،حالة تدعيمها والتي تمنحها بعض قطاعات التصدير في حالة سعر السلع غير الحقيقي ومبدأ هذه الإجراءات مكرس في المادة 08 من قانون الجمارك والتي تنص على ما يلي :

1 مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ: 2020/05/18

2 المادة 189 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

يمكن إخضاع الواردات التي تشكل ضررا بالغا على فروع الإنتاج القائم أو المزاعم إنشاؤه أو في طور الإنشاء على رسوم تعويضية أو رسوم حماية السوق. تحدد نسب الحقوق التعويضية أو حقوق حماية السوق ضد الإغراق بمراسيم تنفيذية

بإمكان هذه المراسيم تعي البضائع لمثل هذه الحقوق وهذا يرجع إلى تعريفها التقني أو التجاري والى المؤسسة التي تنتجها أو تبيعها .

تخضع هذه الحقوق في إطار قانون المالية للسنة الموالية التي خلالها تكون المراسيم قد نشرت تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة بمرسوم تنفيذي تهدف الحقوق التعويضية أو حقوق حماية السوق إلى تدعيم حماية السوق تبعا للتغيرات في العلاقات بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، أما في حالة التعادل فان وقع حقوق الجمارك يكون ضعيفا .

- **الرسوم الإضافية للإقحام أو المقابل بالمثل :** تنص المادة 08 مكرر من قانون الجمارك في الفقرة الأولى * عندما تتخذ دولة ما إجراءات تمييزية من شأنها ان تعامل المنتجات الجزائرية بأقل اعتبار من منتجات الدول الأخرى أ

وان تتخذ إجراءات من شأنها إن تعرقل التجارة الخارجية فانه يمكن تطبق رسوم مرتفعة في شكل حقوق جمركية إضافية على كل أو جزء من البضائع القادمة من هذه البلدان .

ونستخلص من الفقرة انه في حالة اتخاذ دولة ما إجراءات عدوانية ضد المنتجات الوطنية مثل إخضاعها لرسوم مرتفعة فان الحكومة تقابل هذا الفعل بنفس الفعل – المعاملة بالمثل- حيث تخضع المنتجات الآتية من هذه الدولة أو غيرها الر رسوم مرتفعة إضافية إلى الحقوق الجمركية .

- **الرسوم الإضافية للمصدر** : هذه الرسوم الضافية للمصدر تمس البضائع المستغلة لإقليم الدول الأخرى لكي تصل إلى الجزائر وأهدافها تكمن في مايلي :
  - تشجيع العلاقات المباشرة بين الدول المنتجة والسوق الوطنية
  - تطوير تجارة الموانئ والتنقل فيها
  - تكوين أماكن كبيرة تجارية من اجل النموين الجيد للصناعة الوطنية
  - خلق مناصب شغل

4. الرسوم على قيمة المضافة: TV A

مفهوم الرسم على قيمة المضافة: TVA

هو ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك الأخير ،جاء هذا الرسم بموجب الإصلاح TUGP الجبائي لسنة 1992 لتعويض الرسم الوحيد الجمالي على تأتية الخدمات من اجل ضمان حياده وشفافية الجبائية TUGPS والرسم الوحيد على تأتية الخدمات ومسايرة التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر آنذاك وإزالة العيوب والمساوئ التي أفرزتها نظام الرسوم على رقم الأعمال ويفرض الرسم على قيمة المضافة على السلع المستوردة عند دخولها البلاد، لان الواردات من عناصر الاتفاق بنفس الشروط والنسب المطبقة على السلع الوطنية تطبيقا لمبدأ المساواة وتحقيقا للمنافسة النزيهة .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

إما الوعاء الضربي للرسم على القيمة المضافة حسب المادة 19 من قانون الرسم على رقم الأعمال القيمة لدى الجمارك للبضائع المستوردة زائد الحقوق والرسوم الجمركية ب استثناء الرسم على القيمة المضافة طبعا *

تحديد معدلات الرسم القيمة المضافة :

حسب المادة 22 من قانون 7/ - المعدل المخفض الخاص : يطبق هذا المعدل المقدر بالرسم على قيمة المضافة على المواد والمنتجات والسلع والبضائع والعمليات التي تحدد قائمتها بموجب قانون المالية .

المعدل المخفض: حسب المادة 51 من قانون المالية لسنة 1997 الصادر ب : 31 ديسمبر ويطبق هذا المعدل على 14/ 1996، يحدد المعدل المنخفض للرسم على القيمة المضافة بالمنتجات والأموال والأشغال والخدمات التي تحدد قائمتها بموجب قانون المالية .

المعدل العادي: حسب المادة 21 من قانون الرسم على قيمة المضافة يحدد المعدل العادي ويطبق على النشاطات والأعمال التي تحدد قائمتها بموجب قانون المالية كما يخضع للمعدل العادي من دون الحق في خصم الأعمال التي تحدد قائمتها بموجب قانون المالية 21/ بنسبة .

ونشير بالذكر إن حصيلة الرسم على القيمة المضافة قابلة لاسترجاع، و أما بالنسبة للصادرات فهي معفية من الرسم على قيمة المضافة وغيرها من الضرائب والحقوق إلا فقد تكون خضعت لها مرتين .

مجالات تطبق قانون الرسم على قيمة المضافة: إن قانون الرسم على القيمة المضافة يميز بين العمليات التي تتم بالداخل والعمليات التي تمت والموجهة للاستيراد والعمليات التي تمت والموجهة للتصدير .

أ- عند الاستيراد :إن المنتجات الأجنبية المستوردة تكون خاضعة للرسم على القيمة المضافة حسب نفس القواعد والمعدلات المطبقة على المنتجات الوطنية، إلا إن بعض المنتجات تكون معفية من الضريبة عند لإستراد مثل : المنتجات المعفية من الرسم على القيمة المضافة في الداخل تعفى كذلك عند استرادها.

البضائع الموضوعية تحت احد الأنظمة الجمركية مثل نظام المستودع، القبول المؤقت، العبور.... سفن الملاحة السفن الحربية شباك الصيد والطائرات الخاصة بالمؤسسات الوطنية للخطوط الجوية.

المواد والمنتجات الخاصة أو المصنعة المعدة لاستخدامها في بناء سفن الملاحة والطائرات السابقة الذكر.

ترميمات السفن والطائرات الجزائرية وإصلاحها وتحويلها في الخارج.

الذهب الخام وعلى شكل كتل أو سبائك أو قضبان او مسحوق والنقود الذهبية.

البضائع المستوردة في إطار المقايضة

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

في مجال النظم الجمركية يكون الرسم على القيمة المضافة معطلا أثناء مدة النشاط للنظام الايقافي.

التحف الفنية واللوحات والنحت والمنتجات المستوردة من طرف المتاحف الوطنية والموجهة إلى إثراء المجموعات التحفية .

البضائع التي تكون محل قبول استثنائي معفية من الحقوق الجمركية وهذا حسب الشروط المنصوص عليها في المواد 197 -202-203 من قانون الجمارك .

ب- **عند التصدير :** تنص المادة 13 من قانون الرسم على قيمة المضافة على الإعفاء من هذا الرسم والاستفادة من هذا الإعفاء وهناك شروط يجب توفيرها إذ أن السلطات الجزائرية ورغبتها في تشجيع الصادرات قد منحت عموما إعفاءات كلية من الضرائب على الصادرات ولكن بشروط وهي على البائع أو الصانع المنتج تنفيذ الإرساليات في المحاسبة حسب ترتيبها الزمني وكذلك تاريخ تسجيل الطرود وعدها وعلامتها وأرقامها ونوع الأشياء والبضائع وقيمتها واتجاهها .

تقيد تاريخ التسجيل في المحاسبة او في السجل الذي يحل محلها وكذلك علامات الطرود وأرقامها في تذكرة النقل أو ورقة البيع بالجملة التي ترافق لإرسالية وتقييد لقب المرسل على التصريح الجمركي من قبل الشخص المكلف بتقدير البضائع للتصدير.

لا يكون التصدير مخالفا للقوانين والتنظيمات فمن الضروري إجراء تحقيقات عند خروج البضائع من قبل أعوان الجمارك والضرائب والذين يطلبون تقديم الوثائق اللازمة لإثبات المعلومات المقيدة في السجلات كوصلات النقل سندات الشحن، الكمبيالات والحسابات.

فيما يخص الرساليات عن طريق البريد فيمكن لمصلحة الجمارك أو الضرائب التحقق من محتوى الظرف وذلك بحضور المهني أو ينوب عنه إلا أن هناك سلع يعرض عليها الرسم على القيمة المضافة بنفس الشروط المعمول بها داخل التراب الوطني كالمبيعات التي تتم بغرض التصدير من قبل تجارة الاثريات عمليات البيع المتعلقة بالحجار الكريمة ،المعادن النفيسة وغيرها من المصنوعات من المعادن الثمينة وهذا إن ينص القانون على غير ذلك .

أما فيما يخص البترول الخام و المنتوج النهائي فهي معفاة من هذا الرسم

- سفن الملاحة، السفن الحربية، شباك الصيد والطائرات بالمؤسسات الوطنية للخطوط الجوية.
- المواد والمنتجات الخاصة أو المصنعة المعدة لاستخدامها في بناء سفن الملاحة والطائرات السابقة الذكر.
- ترميمات السفن والطائرات الجزائرية واصلاحها وتحويلها في الخارج .
- الذهب الخام ،وعلى شكل كتل آو سبائك أو قضبات أو مسحوق والنقود الذهبية .

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

- البضائع المستوردة في إطار المقايضة.
- في مجال النظم الجمركية يكون الرسم على قيمة المضافة معطلا أثناء مدة النشاط للنظام الايقافي .
- التحف الفنية واللوحات والنحت والمنتجات المستوردة من طرف المتاحف الوطنية و الموجهة إلى ثراء المجموعات التحفية .
- البضائع التي تكون محل قبول استثنائي معفية من الحقوق الجمركية وهذا حسب الشروط المنصوص عليها في المواد 197-202-213 من قانون الجمارك.

خلاصة الفصل الثالث

المؤسسة الجمركية عامل أساسي وضروري في التجارة الدولية بحكم إدارة الجمارك عند حدود كل بلد فإنها تعتبر أداة لتسوية وتنظيم المبادلات الدولية التي تعتبر حدود الدولة لذا فلها تأثير واضح على التجارة الدولية حيث أنها تعمل وتسهر على حماية الاقتصاد الوطني من المخالفات كالتهريب وتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية ومتابعة المهربين منها لتمويل خزينة الدولة.

وسيتم تطبيق القوانين والأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كامل التراب الوطني الذي سمى الإقليم الوطني يسمى الإقليم الجمركي بما فيه المياه الإقليمية والمياه الداخلية والمنطقة المتاحة للمياه الإقليمية.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

خـــــاتمة

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

خاتمة:

عرفت التجارة الخارجية تغيرات مختلفة حول مفهومها و طبيعتها وتعدد الاتجاهات فيما يخص النظريات المتعلقة بها، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في اقتصاد أي دولة منها اقتصاد الجزائر.

و كذلك توصلنا إلى أن للصادرات دور أساسي بوصفها محرك للنمو الاقتصادي و من هذا المنطلق عملت الجزائر على تنمية صادراتها و الابتعاد عن الأحادية في التصدير و الانتقال من قطاع تصدير غير تقليدي أي انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي حتم عليها القيام بجملة من الإجراءات التصحيحية على مستوى قطاع الجمارك باعتباره بوابة التجارة الخارجية

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم تقديمه في فصول هذا البحث يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- التجارة الخارجية تلعب دور مهما في اقتصاد أي دولة لهذا اهتم بدراسة المفكرين وفق أسس علمية و توصلوا إلى أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب و الإطار الزمني لكل مفكر؛
- يعد التصدير من بين أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع الأشكال الأخرى؛
- وجود نوعين من التصدير المباشر و الذي يتطلب وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة والمصدرة في نفس الوقت، أما التصدير غير المباشر و الأكثر شيوعا في اقتحام الأسواق الخارجية، و نقصد به النشاط الذي يترتب على قيام التصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج شكله الأصلي أو شكله المعدل؛
- تعد الجمارك الجزائر أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة و ضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة؛
- لتشغيل الجمارك الجزائرية جانبا كبيرا من الأهمية في الرقابة على التجارة الخارجية حيث عرفت تطورا كبيرا مرتبط بالاقتصاد الوطني في مختلف مرحله.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المصادر و المراجع

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

المصادر و المراجع:

1. ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بالطبعة الأولى، بيروت، لبنان نوفمبر 1989
2. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر،1997
3. افري هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، 1988
4. الاقتصادية، العدد 47 نجانفي 2010، بيروت – لبنان
5. بن فايز محمد :النظام الجمركي في إطار التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر – جامعة العلوم الاقتصادية 2001 تعريف معين جمركي في معجم المعاني الجامع المعاني اطلع عليه بتاريخ 15-3-2020
6. تهريب البضائع والتدابير الجمركية – د احمد خليفي .
7. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000،
8. جمال محمد خالد، أساسيات الاقتصاد، الدولي، الرمال للنشر والتوزيع، 2014
9. حسام على داود، أيمن خفير، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2002،[1]
10. رضوان عبد الحميد نسياسات تنمية الصادرات ـوزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة،العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير ،إدارة التحليل والمعلومات التجارية 2009
11. سالم توفيق النجفي، اساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000
12. سعد غالب ياسين ،الإدارة الدولة ،دار اليازوري العملة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2002 ،
13. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية نمصر، 2005،
14. عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980
15. عبد الحميدة زعباط، نظريات التجارة الدولية و محوديتها، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، عدد 10، 2004،
16. عبد الرستين بن ديب، بعنوان تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر 2003- رسالة دكتورا غير منشور من جامعة الجزائر ص44
17. على توفيق الصادق، تطور دور الدولة في التنمية كقبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية ،للمؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات الربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ،يوم 19و 20 ديسمبر 2009 ،الجمعية العربية للبحوث.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

18. عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية الرياض،
19. قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ خصاونة الأداء التصديري الأردني، وأثره في النمو الاقتصادي، 1996،1972، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17ن، العدد الأول، 2001.
20. قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر – مع أخذ الفترة الممتدة من 1978 -2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – غير منشورة – تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بكرة 2007-2008.
21. كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2020،
22. لعيشي زرارة، الإستراتجية التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بلجي مختار،عنابة، 2009-2010.
23. ليونتيف فاسيلي، اقتصادي روسي الأصل، تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1973، نتيجة مساهمة العلمية.
24. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي نظريات التجارة الخارجية، النظام الاقتصادي الجديد العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007،
25. محمد جاسم، التاجرة الدولية، دار الزهران، عمان، 2006.
26. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها، دار الجامعية، السكندرية، 2001
27. محمد عبد العزيز، عجمية، عبد المؤمن يسري احمد، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية القاهرة، 1999،
28. محمد عدنان وديع، القدرة التنفسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003،
29. محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقيلسها، محلة حسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003،
30. محمد عدنان وديع، عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، مجلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003
31. محمد عيسى عبد الله، كتابات العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 1419،
32. محمد يونسي، اقتصاديات، دولية، جامعة الإسكندرية، طبعة، 1999.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

33. محمود عبد الفضيل، النفظ والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 16، الكويت، افريل 1979
34. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 29.
35. مصطفى بن ساحة أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2011، رسالة ماجيستر من مركز الجامعي في غرداية.
36. مصطفى محمود فؤاد، التصير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993..
37. منير نوري وابراهيم لجنط، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، يوم 9-10 نوفمبر 2010،
38. نعيمي فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي،الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية ،أكتوبر 1999

المجلات و المذكرات الجامعية:

1. إبراهيم بقلة، آليات تنويع وتنمية الصا>درات خارج المحروقات وأثارها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في العلوم الاقتصادية غير منشورة تخصص نقود ومالية، جامعية حسيبية بن على، الشلف 2008 -2009
2. إسماعيل دحماني، دراسة تحليلة قياسية لتأثير الأسعار سعر الصرف على التجارة الخارجية،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2007/2006
3. تختلف عثمان، بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائري، 2004، رسالة دكتورا غير مستوردة من جامعة الجزائر .
4. الديوان الوطني لإعلام الآلي والإحصائيات
5. شلالي رشيد لتسير، المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائري مذكرة مقدمة ضمني نيل شهادة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والنشر – الجامعية – الجزائر .
6. شلالي رشيد، تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.
7. قوقح نادية، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر، 2001، رسالة ماجيستر في جامعة الجزائر،

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

8. محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006،
9. محمد رحماني الرقابة الجمركية على الامتيازات الجبائية، مذكرة تخرج تخصص ادارة الجمارك المدرسة الوطنية للادارة ، مدير التدريبات الميدانية 2003-2004
10. مديرية الجمارك لولاية مستغانم، بتاريخ 2020/04/20
11. مذكرة بعنوان دورة الشركة لضمان الصادرات في ترقية التجارة الخارجية _2008-2017.
12. مذكرة تخرج لطلبة الماجيستر ،كلية علوم الاقتصادية والنشر ،جامعة الجزائر 201 -2010
13. مذكرة تخرج ليسانس : جمركية البضائع المستوردة على مستوى إدارة الجمارك .
14. مذكرة تخرج ماجستير دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية
15. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية علوم الاقتصادية والتسير جامعة الجزائر 2012-2013 بتصرفي.
16. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2011 -، رسالة ماجستير من المركز الجامعي بغرداية.

المواد القانونية:

المادة 129 من قانون الجمارك الجزائري
المادة 154 من قانون الجمارك الجزائري
المادة 189 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990
المادة 193 من قانون الجمارك الجزائري

المواقع الانترنت

Gerard MARCY Economie Internationale Ed Thémis Paris1972 p37. [1]
www ALGEX/ 20 Guide/ 20 Arohtm
http/difaforumactif.net / Mantada02 Fru/topic- t 1954 htm.
Manuel des régimes économiques douaniers. 1995 CNID. P المصدر32
Tustoms :Business Dictionary.R etrieued 15-3-2020
http://difaf.forumactif.net/montada_f54/topic_t1954ht
wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm
wwwALGEX%20Guide%20Ar.htm
Manuel des régimes économiques douaniers. 1995 CNID. P المصدر 31

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

احمد الكواز ،استراتجيات السياسة التجارية المعهد العربي للتخطيط الكويت، منشور على الموقع: http:// www..arab- api.org/ course 40 / pdf /189040-3.pdf. ،اطلع عليه بتاريخ 15-01-2013

موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية إستراتجية تنمية الصادرات منشور على الموقع :

http www. Tradeegypt.com/ infoBank/ uploads/Export/ 20 strategy.pdf .اطلع عليه بتاريخ 14-02-2020

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري

ملخص:

تعتبر كل دولة في عالمنا المعاصر على التجارة الخارجية و لا تستطيع العيش في عزلة كاملة عن العام، فالتجارة تعتب مصدر رفاهية وتعتبر القناة الرئيسية التي تمكن من الإستراد و التصدير وهذا الأخير يعني قدرة الدولة و أساستها على تحقيق تدفقات سلعية، وخدماتية، و معلومتية، و مالية، و سياحية، وبشرية إلى دول و أسواق عالمية، و الغرض من هذا التبادل هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة وجلب الاستثمارات الأجنبية، و تحسين التنافسية الخارجية، و تصريف فائض الإنتاج، و تحقيق التوازن التجاري.

و لإتمام كل من عمليتي الاستراد و التصدير على أتم وجه، و جب على الدولة إيجاد وسيط بين الهيئات الداخلية و الخارجية، ألا و هي إدارة الجمارك، التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، ليسم الدور الحيوي الذي تلعبه في مسألة الحماية، و مراقبة التجارة الخارجية، و مكافحة الجرائم الاقتصادية، و التجارة الدولية الاقتصادية، في ظل عولمة الاقتصاد و التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية:

1 - التجارة 2- التجارة الخارجية 3- التصدير 4 - الصادرات 5 – الاستراد 6 – الجمارك 7 – إدارة الجمارك الجزائرية

Summary:

Every country in our contemporary world is considered to be on foreign trade and cannot live in complete isolation from the public. Trade is considered a source of luxury and is considered the main channel that enables import and export, and the latter means the state s ability and foundation to achieve commodity, service, and information flows, and The purpose of this exchange is to increase the state's income from hard currency and attract foreign investments, improve external competitiveness, dispose of surplus production, and achieve trade balance.

And in order to complete both import and export processes in the most complete way, the state must find an intermediary between the internal and external bodies, namely the Customs Administration, on which the national economy is based, to characterize the vital role it plays in the issue of protection and control of foreign trade, And combating economic crimes, and international economic trade, in light of the globalization of the economy and international trade. key **Words**: 1 - Trade 2- Foreign Trade 3- Export 4 - Exports 5 - Import 6 - Customs 7 - Algerian Customs Administration.

SAHLA MAHLA
المصدر الاول للطالب الجزائري